

المخطوطات والتراث العربي

تأليف

د. عبد الستار الحلوجي

أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

المخطوطات والتراث العربي

تأليف

دكتور عبد الستار الحلوجي

أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

المخطوطات والتراث العربي

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت . ص . ب 2022 برقية دار شادو . القاهرة . ت : 3923525 - 3936743 . فاكس : 3909618

رقم الإيداع : 18248 / 2001

مُعهِّزات فنية : إل.سواه ت : 3143632

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الت رقم الدولي : 977 - 270 - 712 - 8

طبع : أموون ت : 7944356 - 7944517

الطبعة الأولى : شوال 1422 هـ يناير 2002 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الأعراف، آية ٨٩)

إهداع

إلى روحين كريمين لعلميين جليلين وصديقين عزيزين ..
اجتمعوا على حب المخطوطات والاشغال بها دراسةً وتحقيقاً ..
وجمعهما معًا مكتب واحد في معهد المخطوطات العربية لسنوات طوال
ثم تفرقت بهما السبل وبقي بينهما الود والحب والتواصل والاحترام.
كلاهما كان يتمتع بدماثة الخلق وغزارة العلم وخفة الظل وتواضع العلماء ..
وكلاهما كانت له قدم راسخة في تراثنا العربي، وكان حجة في علم المخطوطات.
إلى الراحلين العزيزين ..

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحلو والأستاذ الدكتور محمود الطناحي
أهدى هذا الكتاب، تقديرًا لعظيم عطائهما، ووفاءً ببعض حقهما على ..

عبدالستار الحلوجي

جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ
أغسطس ٢٠٠١ م

مقدمة

المخطوطات والتراث بالنسبة لي هوَ قديم، فقد حصلت على الثانوية العامة من القسم العلمي، ومع ذلك آثرت دخول قسم اللغة العربية بكلية الآداب. ثم قدرّ لي أن أُبتعث إلى إنجلترا في عام ١٩٦١ م لدراسة المكتبات، وأن أعود لأعمل بقسم المخطوطات وبركيز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ م. وخلال تلك الفترة أعددت رسالتي التي حصلت بها على الدكتوراه عن «المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري»، وهي أول رسالة تتصدى لدراسة المخطوط العربي، وتحاول أن تحدد ملامح الفترة الأولى من تاريخه، وهي أصعب الفترات على الإطلاق.

وانقلت للتدريس بالجامعة، وانتقل معى شغف بالتراث المخطوط لاحد له، وقناعة كاملة بأن عصر المخطوطات العربية هو العصر الذي تألق فيه الفكر الإسلامي والإبداع العربي، وبأن أنفس ما تقتنيه مكتباتنا هو التراث المخطوط الذي يمكن من خلاله أن نتعرف على سمات الحضارة العربية الإسلامية في أزهى عصورها. فهذا التراث هو الذي شكل وجدان الأمة، وهو الذي صان وحدتها على مر العصور، وفي ظله تهافت الحدود الجغرافية والفوارق العرقية، وفي تياره امتزجت العروبة والإسلام امتزاجاً رائعاً. فالإمام البخاري - مثلاً - استقر في ضمائernَا وأصبح أحد مكونات نسيجنا الثقافي دون أن يخطر على بال أحد أن يفكر في جنسيته أو موطنـه، ودون أن يتـسائل أحد: هل هو عربي أو غير عربي. فقد ذابت العروبة في بوتقة الإسلام كما ذابت جنسيات أخرى كثيرة ولغات

أخرى كثيرة، وبقي ذلك الرحيق المصفى الذي يطلق عليه «التراث العربي المخطوط». والعروبة هنا عروبة لغة ولسان، لا عروبة عرق أو مكان.

وفي الصفحات التالية مجموعة دراسات عن المخطوطات العربية والتراث العربي، قدّم بعضها في مؤتمرات وندوات علمية، ونشر بعضها الآخر في دوريات متخصصة. وكلٌ منها يحاول أن ينظر إلى التراث المخطوط من زاوية من زواياه، وأن يبرز جانباً من جوانبه. وكلها تصبّ في إناء واحد، وتشابك خيوطها لتشكّل في النهاية نسيجاً واحداً يستجلّي منه القارئ بعض ملامح تراثنا العربي المخطوط.

د. عبد الستار الحلوبي

القاهرة في جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ
أغسطس ٢٠٠١ م

المحتويات

- إهداء	٧
- مقدمة	٩
أولاً: المخطوطات	١٣
- فن الفهرسة: المصطلح والحدود	١٥
- فهارس المخطوطات	٢٧
- نحو خطة عربية لتجمیع تراثنا المخطوط	٤٣
- مسؤولية جامعاتنا تجاه تراثنا المخطوط	٥٨
- تحقيق المخطوط الفلسفی في مصر	٦٩
- تجربة مؤسسة الفرقان في حصر المخطوطات الإسلامية في العالم	٧٥
- إسهامات صلاح الدين المنجد في تأصیل علوم المخطوط العربي	٨٥
- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات	١٠٦
- فهرسة المخطوط العربي	١١٩
ثانياً: التراث	١٢٩
- نشأة علم البليوجرافيا عند المسلمين	١٣١
- ابن النديم وكتابه «الفهرست»	١٤٣
- تراثنا الفقهي وقضايا البليوجرافية	١٦١
- المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات	١٧٤

* * *

أولاً : المخطوطات

فن الفهرسة:

* المصطلح والحدود

مقدمة:

اللغة تواضع واصطلاح، وليس من حق أحد أن يصك لفظاً للدلالة على معنى معين في ذهنه ما لم يكن لهذا اللفظ نفس المعنى عند المتلقين. فالإنسان لا يكتب لنفسه وإنما يكتب لآخرين، ومن ثم ينبغي على كل كاتب ألا يغفل قراءه الذين يتوجه إليهم بكتابته، وأن يضعهم في ذهنه حين يكتب، لأن هؤلاء القراء هم الذين يحددون مستوى الكتابة، وإلى أي مدى يمكن للكاتب أن يستخدم ألفاظاً متخصصة أو عامة. فمقال في صحيفة سيارة تناطح القاعدة العريضة من المجتمع وتباين مستويات ثقافة قرائها، ينبغي أن تختلف لغته ويختلف أسلوبه عن مقال في الموضوع نفسه ينشر في مجلة متخصصة لا يقرؤها عادة إلا المتخصصون في المجال.

وقدما قالوا: خطأ مشهور خير من فصيح مهجور. ومعنى هذا أن الكاتب ينبغي أن يخاطب قراءه باللغة التي يفهمونها حتى ولو لم تكن هي اللغة الأمثل. ولا يعني ذلك أن يتمرد الكاتب على اللغة وقوالبها ودلالات ألفاظها، وإنما أصبح الخيار بين خطأ مشهور وخطأ مهجور، لا بين خطأ مشهور وفصيح مهجور.

* نشر في كتاب: «فن فهرسة المخطوطات؛ مدخل وقضايا». تنسيق وتحرير فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩م، ص ٣١-٣٩.

ومعروف أن العرب - منذ العصر الجاهلي - اقتبسوا ألفاظاً أجنبية، ولم يتحرجوها من استخدامها، بل إن بعض هذه الألفاظ قد ورد في القرآن الكريم نفسه وهو معجزة بلاغية في حد ذاته. وورود مثل هذه الألفاظ في القرآن يدل على أنها قد استقرت في لغة العرب بدلالات محددة لم يستنكرها أي عربي. وحينما بدأت حركة الترجمة في أوائل العصر العباسي ظهرت في لغة العرب مسميات أجنبية لعلوم أو فروع من علوم كالجغرافيا والفلسفة والغورثمي، وهذه المسميات تقبلها الناس واستعملوها، وكانت دلالاتها واضحة في أذهانهم.

وفي العصر الحديث، وكنتيجة طبيعية للاتصال بالثقافات الأجنبية والانفتاح عليها والنقل عنها منذ القرن الماضي، بدأت الألفاظ الوافية تطل برأسها من جديد، وبرزت بصورة أوضح مع التطورات التكنولوجية التي شهدتها القرن العشرين، والتي أفرزت منتجات وأجهزة لم يكن للبشرية بها عهد من قبل، كال்டيليفون والتليفزيون والفيديو والكمبيوتر وكثير غيرها.

وهناك فكرة سائدة بأن الترجمة في العلوم أسهل منها في الآداب. والتعتميم هنا غير صحيح. ففي الأدب - مثلاً - تسهل ترجمة النثر من قصص وروايات ومسرحيات، وتظهر المشكلة في الشعر، خاصة إذا أردنا أن نقله في قالب شعرى يراعى طبيعة اللغة المنقول إليها والضوابط التي تحكم النظم فيها من وزن وقافية.

وفي العلوم الرياضية قد يتتجنب الكاتب استعمال اللغة الطبيعية ويستخدم الرموز والأرقام عوضاً عنها، حتى لا يترك مجالاً للاجتهاد أو الاختلاف في فهم دلالات الألفاظ.

ومع هذا يبقى لكل علم لغته ومصطلحاته التي يعرفها ويتعامل بها ذووه. وليس مطلوباً أن تكون دلالات هذه المصطلحات معروفة للقارئ العادي، ولكنها يجب أن تكون واضحة ومحددة في ذهن القارئ المتخصص، وإلا فقدت اللغة وظيفتها كوسيلة للتفاهم والتواصل بين الناس. ولعل عبارة «اللغة المشتركة»

توضّح هذا المعنى، لأن المقصود بها أن يكون الكلام واضحاً ومفهوماً عند من يشتراكون مع المؤلف في تخصصه.

تلك مقدمة أراها ضرورية بين يدي هذا الحديث الذي أريد أن أتناول فيه قضية المصطلح في علم من العلوم التي تعتبر حديثة في نظر أكثر الناس، مع أن له جذوراً تضرب في التاريخ العربي لأكثر من ألف عام مضت، وأعني به علم المكتبات الذي أصبح تخصصاً من التخصصات الأكاديمية بجامعاتنا منذ ما يقرب من خمسين عاماً، والذي اتسعت دائرة في الفترة الأخيرة لتشمل ما يطلق عليه حالياً «علم المعلومات» على أساس أن المكتبة اشتقت تسميتها من الكتاب الذي ظل الوعاء الأوحد والأساس للمعلومات لقرون طويلة. أما الآن فقد بدأ يتنازل عن عرشه ويتخلّى عن مكانته تدريجياً لأوبعة أخرى حديثة لم تكن تخطر للبشرية على بال منذ عشرات السنين.

وقد ارتبطت كلمة «المكتبات» منذ دخولها الجامعات المصرية بكلمة أخرى هي «الوثائق» وتبادلـت معها الواقع، فمرة يقال قسم المكتبات والوثائق، ومرة أخرى يقال قسم الوثائق والمكتبات. ومن حسن الحظ أن الواو في اللغة العربية لا تفيد الترتيب، أو بعبارة أخرى لا تفيد التقديم أو التأخير، ولا تعطي أولوية لما قبلها على ما بعدها، وإلا لثار بين المكتبيـن والوثائقيـين جدل كثـير.

وفي هذه المحاولة الاستطلاعية أو الكشفية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إلقاء بعض الضوء على مشكلة المصطلح في فرع من فروع هذا التخصص، وإثارة أذهان المشغليـن به للتفكير والمشاركة بالرأي، لابد من الإشارة إلى أن لدينا في هذا المجال تراثاً خصـباً ينبغي أن ننشره على الناس، وأن نؤصلـه ونشـتـمرـه ونستـفـيدـ منهـ. ولا بد من الاعتراف بأن تراثـاً في مجال المصطلح الوثائقيـ أـغـنـيـ بكثيرـ من الرصـيدـ المتـاحـ لناـ فيـ مجالـ المصـطلـحـ المـكتـبـيـ⁽¹⁾ـ، وأن علمـ الوـثـائـقـ كانـ

(1) انظر على سبيل المثال: ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف.
المنهجي الأسيوطـيـ: جواهر العقودـ ومعـينـ القضاـةـ والـموـثـقـينـ والـشهـودـ.
الونـشـرسـيـ: المنهـجـ الفـاقـعـ والمـهـلـ الرـائـقـ.

أسعد حظاً من علم المكتبات فيما يتصل بالمصطلحات، لأنَّه يتعلُّق بالتعاملات بين الناس، ولذا نشأ علم الشروط وظهرت كتب المصطلح الوثائقيِّي من ذِكرِ القرن الثالث الهجري^(١)، و«احتاط الشروطيون على قدر ما وسعهم الجهد عند انتقاء الألفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة، فإنَّ أي اختلاف حول تفسير أي لفظ أو صيغة قد يؤدي إلى الدفع ببطلان الوثيقة»^(٢).

وإذا كان علم الوثائق - أو علم الشروط كما كان يسميه القدماء - علمًا له جذوره في تراثنا الحضاري، فإنَّ أكثر علوم المكتبات تدخل تحت مظلة العلوم الحديثة. ولأنَّ أوائل الذين اشتغلوا بها وكتبوا فيها قد درسوا في الغرب، فلم يكن غريباً أن نرى المصطلحات الأجنبية تستقر في أذهانهم وتدور بكثرة على لسانِهم، وإن حاول البعض أن يلتمس ألفاظاً ومصطلحات عربية يستعاض بها عن الألفاظ والمصطلحات الأجنبية المعرفة، وهي محاولة تستحق التشجيع بشرطين: أولهما أن يكون المصطلح المستخدم صحيحاً من الناحية اللغوية. وثانيهما أن يكون دقيقاً في الدلالة على المعنى الذي يعبر عنه. ولتوسيع ذلك أقول إن التليفزيون يطلق عليه في بعض البلاد العربية كلمة «تلفاز». ومفعال كمنشار صيغة عربية من صيغ اسم الآلة، ولكن هناك فعلاً عربياً هو «نشر» وإن يوجد في الأفعال العربية «لفز»، ومن ثم فكلمة «تلفاز» كلمة غير عربية وإن تَخَفَّت في زَيْ عَرَبِي.

والمشكلة في قطاع المكتبات وعلوم المعلومات أنَّ الخلاف في المصطلحات لا يقتصر على الفروع والجزئيات وإنما تتسع شقتها ليشمل الأصول والكليات، وإن فيما إذا يمكن أن نسمى الخلاف بين المتخصصين في تسمية المجال نفسه، وفي مسميات بعض علوم المكتبات ومؤسساتها وتجهيزاتها؟ فكلمة Information تترجم

(١) انظر مصطفى أبو شعيب: نشأة علم الوثائق عند المسلمين. مجلة «عالم الكتب»، مج. ١، ع ٢ (مايو ١٩٨٩م)، ص ١٦٢-١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٣.

في الغالب بكلمة «المعلومات»، وإن لم يمنع هذا من ترجمتها بكلمة «الإعلام» التي تظهر في مسميات بعض المعاهد والبرامج الدراسية^(١).

ومن ينظر في أدلة الكليات والمعاهد التي تدرس بها علوم المكتبات، وفي مسميات المواد الدراسية، يدرك أن وحدة المصطلح توشك أن تكون مفقودة بين العاملين في المجال، وهو أمر تؤكده مقابلة مصطلحات المعاجم المتخصصة مع بعضها، ومع المصطلحات التي تجمعها بعض المؤلفات وتعرف بها فيما يسمى Glossaries، وتؤكده أيضاً الدراسة التي نشرها رشيد عبد الحق، والتي ختمها باثنين وثمانين مصطلحاً من مصطلحات الفهرسة جمعها من أحد عشر مصدرًا وقارن بين مقابلاتها في تلك المصادر^(٢)، وذلك رغم جهود مجتمع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، ورغم ما يعقد من مؤتمرات وندوات لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات، كتلك الندوة التي عقدت بالرباط سنة ١٩٨١. ولاشك أن من أسباب هذه الظاهرة عدم وجود جمعيات علمية متخصصة قوية، تحظى باحترام المتخصصين، ويكون من مهامها رعاية التخصص وتقنين مصطلحاته ونشرها بين أعضائها. ومن أسبابها أيضاً أن مطبوعات مجتمع اللغة العربية التي تقرّ المصطلحات لا تصل إلى أيدي المتخصصين، ومن ثم لا تؤتي ثمارها المرجوة منها:

الفهرسة والمخطوطات،

ولسوف يركز هذا المقال على مجال واحد من مجالات علوم المكتبات هو الفهرسة، وفهرسة المخطوطات بصفة خاصة.

وغني عن القول أن لكل لفظ من الألفاظ دلالة لغوية، وأن بعض الألفاظ يحمل بدلارات اصطلاحية عند أهل الاختصاص، فالحديث لغة هو الكلام. أما

(١) كما هو الحال في مدرسة علوم الإعلام بالرباط.

(٢) رشيد عبد الحق: المصطلحات العربية في علوم المكتبات: دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفالهارس. تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٣م، ص ١٦٣-١٧٦.

اصطلاحاً فهو كلام النبي ﷺ خاصة، والفقه في اللغة هو الفهم. أما في الاصطلاح فهو فهم أحكام الدين بصفة خاصة.

ومعروف أن اللُّفْظُ الْوَاحِدُ كثِيرًا ما يحمل عدَّة معانٍ، فالمكتبة - مثلاً - قد يقصد بها المبني الذي تجتمع فيه الكتب وتنظم بقصد الاستفادة منها (Library)، وقد يطلق اللُّفْظُ على الحانوت الذي يبيع الكتب (Book Shop)، أو الأدوات الكتابية (Stationary)، كما قد يطلق على سلسلة من الكتب يتنظمها مجال معرفيٌ واحدٌ فنقول مثلاً: المكتبة الجغرافية، والمكتبة الفلسفية، وهكذا.

ولفظ (الفهرسة) فارسي معرَّب، ويعرف أصحاب المعاجم العربية (الفهرس) بأنه «الكتاب الذي تجتمع فيه الكتب، معرَّب فهرست»^(١). وفي استخداماتنا العادبة نقول: فهرس المكتبة، وفهرس الكتاب، وفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي. وابن النديم ألف كتاباً سماه «الفهرست» منذ أكثر من ألف عام. وكلمة (الفهرس) في كل واحد من هذه الاستخدامات الأربع لها معنى مختلف تماماً عن المعاني الأخرى. ففهرس المكتبة هو أداة التعريف بمقتنياتها، وهو يقدم البيانات التي تكفل تمييز كل وحدة من هذه المقتنيات عما سواها، بحيث يتميز كتاب عن غيره وإن اتفق معه في العنوان، وتتميز طبعة للكتاب عن طبعة أخرى من الكتاب نفسه للمؤلف نفسه. وفهرس الكتاب هو قائمة محتوياته، Table of Contents، وفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي هو الكشاف Index الذي تسرد فيه أسماء الأشخاص أو الأماكن الواردة في الكتاب في ترتيب هجائي ييسر الوصول إليها، وفهرست ابن النديم عمل ببليوجرافي بأدق معاني الكلمة، لأنَّه يحصي الكتب التي ألفت باللغة العربية أو ترجمت إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ كما نصَّ على ذلك صراحة في مقدمته.

ولم يكن ابن النديم هو أول من استخدم لفظ (الفهرس) أو (الفهرست) للدلالة على ما يطلق عليه الآن (البليوجرافيا)، فقد استُخدم اللُّفْظُ قبله بقرنين

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ط٥. القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٥٤م، ج٢، ص٢٣٨.

من الزمان، بدليل أنه ينقل عن فهرست كتب جابر بن حيان^(١) وفهرست كتب الرازى^(٢)، وفهرست كتب عبدالان^(٣)، وفهرست كتب جالينوس الذى أعده حنين ابن إسحق^(٤)، وفهرست كتب أرسسطو وترجماتها العربية الذى أعده يحيى ابن عدي^(٥).

وكما أطلق لفظ (الفهرست) في تراثنا العربي على الأعمال البليوجرافية التي تحصي المؤلفات، كذلك استخدم منذ القدم بدلاته الحالية عند المكتبيين العرب والأجانب، بدليل ما نجده في المصادر التاريخية من حديث عن فهارس بيت الحكمة أو خزانة الحكمة في بغداد، وخزانة العزيز الفاطمي في القاهرة، وخزانة الحكم المستنصر في قرطبة، وفهارس مكتبة المدرسة النظامية ومكتبة الصاحب بن عباد وخزانة عضد الدولة البويهي بشيراز^(٦).

ومع أن الفهارس والبليوجرافيات تدخل تحت مظلة الأعمال البليوجرافية، إلا أن لكل منها وظيفته. فالفهرس يحصي المقتنيات الموجودة في مكتبة ما. أما البليوجرافيا فإنها تحصي المؤلفات في موضوع معين، أو التي كتبها شخص معين، بغضّ النظر عن وجودها في المكتبة أو عدم وجودها. ووظيفة الفهرس التعريف بمقتنيات مكتبة من المكتبات. أما القوائم البليوجرافية فمجالها أوسع، ووظيفتها حصر الإنتاج الفكري والتعريف به بصرف النظر عن الأماكن التي يوجد بها. وظيفة الفهرس تقديم ما تقتنيه المكتبة من أوعية المعلومات إلى الباحثين وتيسير وصولهم إليها عن طريق ما يقدمه من مفاتيح يستخدمها المستفيد

(١) ابن النديم: الفهرست. بيروت، مكتبة خياط (مصورة بالأوفست عن طبعة فلوجل)، ص ٣٥٥.

(٢) الفهرست، ص ٢٩٩-٢٣٠.

(٣) الفهرست، ص ١٨٩.

(٤) الفهرست، ص ٢٩٠-٢٩٥.

(٥) الفهرست، ص ٢٥١-٢٥٣.

(٦) انظر على سبيل المثال: المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق دي جوج. ليدن: بريل، ١٩٠٦م، ص ٤٤٩، ومحمد ماهر حمادة: المكتبات في الإسلام. ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨م، ص ١٥٤-١٥٦.

أو المتردد على المكتبة. وهناك ثلاثة مفاتيح تقليدية هي: المدخل الموضوعي، والمدخل بأسماء المؤلفين، والمدخل بعنوان الكتب. ومع استخدام الحاسوبات الآلية أضيفت مفاتيح أخرى يمكن أن يستخدمها الباحث، كأن يسأل عن المقتنيات المنشورة في سنة معينة أو في بلد معين أو على يد ناشر معين، أو الكتب المطبوعة طبعتين أو ثلاثة أو أكثر، أو التي تتعدد أجزاؤها، أو تزيد صفحاتها عن عدد معين من الصفحات، إلى غير ذلك من إمكانات الاسترجاع التي تتيحها الحاسوبات الآن.

وما أظنني بحاجة إلى القول بأنه بدون الفهرس يتذرع استخدام أي مكتبة، لأنها لو رتبت مجموعاتها ترتيباً موضوعياً - كما هو الحال في معظم المكتبات - وأتاحت لجمهورها التعامل مع الرفوف مباشرة، فلن يستطيع أحد أن يصل إلى الكتب التي تقتنيها مؤلف معين، ولا إلى كتاب بعنوان معين.

وطبيعة الاستخدام ونوعية المستفيدين واحتياجاتهم هي التي تحدد حجم البيانات التي تدون في بطاقة الفهرس. فالبيانات التي يحتاجها الباحث أو طالب الجامعة عن الكتاب تختلف كماً ونوعاً عن البيانات التي يحتاجها طالب المدرسة المتوسطة (الإعدادية) أو جمهور المكتبة العامة. والبيانات التي تقدمها قائمة حصر كتب مكتبة من المكتبات تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يقدمها فهرس تحليلي للمجموعة نفسها. وبيانات فهرسة المخطوط تزيد كثيراً عن بيانات فهرسة المطبوع، لأنها في حالة الكتاب المطبوع تتفق جميع نسخ الطبعة الواحدة في ملامحها المادية. أما المخطوطات فكل نسخة لها ذاتيتها وخصائصها الفردية.

هذا هو الفهرس. أما البليوجرافيا فهي نتيجة زواج الفهرسة والتحليل الموضوعي أو التصنيف، لأنها عبارة عن بطاقات فهرسة رتبت بطريقة معينة روّعي فيها أن تحقق أكبر قدر من الفائدـة لمن يستخدمها.

ولأن مصطلحي الفهرسة والبليوجرافيا لا يتناولهما - عادة - غير المكتبيـن، فقد أخذت الحدود بينهما تتضـوح يوماً بعد يوم، وبدأ مفهوم كل منهما يستقر في

الأذهان متميّزاً عن الآخر. ولكننا - مكتبيين وغير مكتبيين - ما زلنا نستخدم لفظ (الفهرس) للدلالة على محتويات الكتاب أو المجلة، وقد نستخدمه للدلالة على المفكرة التي تسجل فيها أرقام الهواتف. وفي كتب التراث المحققة، وفي بعض الكتب الحديثة أيضاً، نجد ما يسمى بـ(الفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي أو غيرها). وإذا تأملنا هذه الاستخدامات الثلاثة للفظ (الفهرس) وجدنا بينها تفاوتاً شديداً، فـ(الفهرس) الكتاب يعرض محتوياته حسب تسلسل ورودها فيه. أما فـ(الفهرس أو فـ(الهاتف) التليفون) فيسجل أسماء أصحاب الهاتف في ترتيب Catalogues هجائي، وأما الفهارس التي تذيل بها بعض الكتب فليست فهارس Indices بالمعنى الاصطلاحي وإنما هي كشافات Catalogues تخلل محتويات تلك الكتب وتستخرج ما في بطونها من جزئيات تسردها مرتبة على حروف المعجم^(١).

وهكذا يتبيّن لنا أن كلمة (فهرس) كانت تطلق في ثراثنا العربي على الفهارس والبليوجرافيات، وكان السياق هو الذي يحدد أي الفتني هي التي يقصدها الكاتب أو المؤلف. أما في العصر الحديث فقد استقل كل من المصطلحين بدلاله متميزة عن الآخر، ولكن مصطلح الفهرسة وقع في لبس جديد مع الكشافات التي تذيل بها بعض المؤلفات لتسهيل استخدامها والاستفادة من محتوياتها. والغريب أن يسمى معجم المعلومانية الصادر عن مكتب تنسيق التعريف التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٩٥ م في تأصيل هذا اللبس، حيث نجد كلمة Index يقابلها: فهرس - مشير، وكلمة Indexed organization يقابلها: عنوان مفهرس، وIndexed address يقابلها Catalogue. أما كلمة Catalogue فيقابلها ثبت، خلافاً لما تعارف عليه المكتبيون العرب والمستغلون بعلم المعلومات.

وكلمة (ثبت) كلمة عربية تؤدي المعنى، ولكنها غير مستخدمة في الإنتاج

(١) هذا اللبس لم يسلم منه رشيد عبد الحق في كتابه «المصطلحات العربية في علوم المعلومات: دراسة لغوية وتطبيق على لفاظ الفهرسة والفهارس» الذي يختتم بـ«فهرس الأعلام» وـ«فهرس الأماكن».

الفكري للمكتبيين العرب، وغير مألوفة عند جمهور المستفيدين من المكتبات. ومثلها كلمة (مجدة) التي ذكرها رشيد عبد الحق في كتابه المصطلحات العربية في علوم المعلومات⁽¹⁾ للدلالة على الفهرس أو الوعاء الذي توضع فيه الجذادات.

وأنا من المؤمنين بشراء اللغة العربية وقدرتها التعبيرية الفائقة، ومن المتخمسين لاستخدام الألفاظ العربية بدليلاً عن الألفاظ الأعجمية، ولكنني على قناعة تامة بأن اللغة وسيلة اتصال بين الناس كما سبق أن ذكرت، ولا قيمة لمصطلح صحيح لا يوصل المعنى المراد منه بدقة لمن يتلقاه، وكم من الألفاظ الصحيحة المسجلة في بطون المعاجم العربية مات لأنها لم يعد متداولاً على الألسنة، وكم من الألفاظ الصحيحة تقرّها مجتمع اللغة العربية ولا تجد لها أثراً في الاستخدام أو حتى في المعاجم المتخصصة.

ودعونا نصارح أنفسنا بأن مجال المكتبات والمعلومات يعاني من فوضى لا حدود لها في استخدام المصطلحات. وهذه الفوضى تكشف لنا بعض أبعادها في الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية حتى ليختل إلى المرء في بعض الأحيان أن المغارقة - مثلاً - يتكلمون لغة عربية غير لغة المغاربة، وحتى ليتعذر على المتخصصين في دولة عربية فهم كثير من المصطلحات التي يستخدمها زملاؤهم في دولة عربية أخرى، وربما ينعمون الحياة والتجول من الاستفسار عن دلالات تلك المصطلحات.

وأنصور أننا بحاجة إلى دراسة مسحية للمصطلحات المستخدمة في مجال المكتبات والمعلومات بعامة، وفي مجال الفهرسة وفروعها بصفة خاصة، كخطوة ضرورية على طريق التوحيد. فمن غير المقبول - ونحن على بوابة القرن الحادي والعشرين - أن ندرس الفهرسة الوصفية تحت هذا المسمى تارة، وتحت مسمى «الوصف البيليوغرافي» تارة أخرى. صحيح أن الوصف البيليوغرافي هو

(1) ص ١٠٤.

العنصر الغالب على بطاقة الفهرسة، ولكن هناك عناصر أخرى أهمها المدخل الذي يكون غالباً بالمؤلف، والذي يعتبر بمثابة مفتاح لاستخدام الفهرس، كما أنه مثار كثير من الجدل والخلاف الذي لا يحسمه إلا وجود قوائم معيارية بأسماء الأفراد والهيئات تتحقق صيغة واحدة للاسم الواحد، وتعفي المكتبيين من الاجتهاد، وتريحهم من البحث في كتب الترجم. ولكن ماذا يصنع المفهرس إلى أن توجد مثل تلك القوائم؟ وكيف يتخرج دارس المكتبات دون أن يسمع عن المدخل التي خصص لها قدر كبير من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية؟ وهل يمكن أن تدخل دراسة قوائم الاستناد تحت مسمى الوصف البليوجرافي؟ أليست المشكلة هنا مشكلة مصطلح وحدوده؟

ومع كل هذا فإن وضع الفهرسة يكون أفضل حالاً وأكثر انضباطاً في حالة التعامل مع المطبوعات، ربما لوجود تقنيات يمكن الرجوع إليها عند الاختلاف في ترجماتها، وربما لوجود ممارسات وكتابات كثيرة في الموضوع. أما فهرسة المخطوطات فمشكلة المصطلح فيها أعقد بكثير. ولست أريد أن أفتح باب الجدل حول المخطوط نفسه وموقعه بين علوم المكتبات وعلوم الوثائق، وإنما أكتفي بالإشارة إلى هذه المسألة لأنها قضية مصطلح بالدرجة الأولى.

وتشترك المخطوطات مع المطبوعات في مواجهة مشكلة المداخل وكيفية كتابة الأسماء العربية القديمة، ولكنها تواجه بمفرداتها مشكلات أخرى أكثر تعقيداً لأن بيانات الوصف البليوجرافي للمخطوط أشد تفصيلاً وتنوعاً، فهي تغطي مجالات متعددة كالخطوط والأبار والألوان وفنون الزخرفة والتذهيب والتجليد، وهذه المجالات لها مصطلحات متخصصة دقيقة، وهي تذكر بداية المخطوط وخاتمه وتعرف بمختلف صور التوثيق التي يحملها كالتملكات والسماعات والإجازات والمقابلات وغيرها من البيانات التي يلزم ذكرها للتferiq بين نسخة وأخرى، والتي يلزم أن تكون لها مصطلحات محددة وموحدة بين المفهرين. يضاف إلى ذلك أن مفهرس المخطوط يصطدم بالضرورة بجموعة من المصطلحات والرموز

المستخدمة في كتابة المخطوطات، وتصويب الأخطاء والتاريخ لا بد أن يكون على دراية تامة بها.

وما يؤسف له حقاً أن عناصر بطاقة فهرسة المخطوط ما زالت موضع خلاف بين المفهرين العرب، وأن مسميات هذه العناصر وترتيبها أيضاً ليس محل إجماع. وهذا يترك الباب مفتوحاً للاجتهادات الفردية، ولمزيد من الخلاف والتشتت في المصطلحات المستخدمة ودلالاتها. فهل لي أن أقترح عقد ندوة تخصص لهذا الموضوع، وتوضع أمامها كل المصطلحات التي أقرتها المجامع العربية، إضافة إلى مشروع معجم المعلوماتية الذي أعده مكتب تنسيق التعرير بالرباط؟ ولو لم تخرج هذه الندوة إلا بالتعريف بهذا المعجم ومناقشته وتقديره وإثرائه بلاحظات المتخصصين من مختلف الدول العربية لكان ذلك كافياً.

* * *

فهارس المخطوطات (*)

تراثنا المخطوط:

لم يحدث في التاريخ أن احتفظت لغة من اللغات بكل خصائصها ومقوماتها واستعانت على التحرير والتبدل كما حدث في اللغة العربية. ومرجع ذلك إلى أنها لغة القرآن الكريم ولغة العبادة بالنسبة للمسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم. وارتباط اللغة بالدين هو الذي كتب لها البقاء والخلود وجعلها تتحفظ ببنائها وأصالتها على مر الزمان حتى إننا نقرأ اليوم كلام الجahilien وأدبهم فنفهمه ونستسيغه، لا نجد فيه من المشقة والعسر إلا ما يسببه تطور استعمالات الألفاظ ودلائلها اللغوية من عصر إلى عصر.

وهذه الميزة الفريدة التي امتازت بها اللغة العربية جعلت المخطوط العربي أطول مخطوطات العالم عمراً وأكثرها عدداً، فمن ورائنا قرابة أربعة عشر قرناً من التراث المخطوط، وهو تراث ضخم لا يتوافر لأي أمة من الأمم ولا في أي لغة من لغات البشر. ومع أن الطباعة قد دخلت الشرق مع الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يزعم أن هذا التاريخ كان نهاية عصر المخطوط العربي. فقد ظلت للمخطوطات قيمتها واستعمالاتها حتى انتشرت الطباعة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي^(٢).

(١) قدم إلى: الحلقة الدراسية للخدمات المكتبة والوراقية «البليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق من ١٩٧١/١٠/١١-٣ ونشر ضمن أعمال الحلقة. دمشق، وزارة التعليم العالي ١٩٧٢م، ص ٢٨٤-٣٠٠.

(٢) القرن العشرين.

الفهارس، ولماذا تعمل؟

ويوم كانت المكتبات محدودة الحجم ومحدودة النمو كان يمكن للذاكرة أن تستوعب مقتنياتها، وكان يمكن للرفوف المفتوحة أن تسع لهذه المقتنيات. ولكن تضخم أحجام المكتبات ونحوها المطرد اضطررها إلى استعمال الطريقة المخزنية كحل مشكلة المكان، وفرض عليها أنماطاً من النظم والإجراءات الفنية كتسجيل مجموعاتها وفهرستها وتنظيمها لتسهيل سبل الحصول عليها. والطريقة المخزنية بطبيعتها تحول بين القارئ والوصول إلى الكتاب في مكانه، وتلقي على الفهرس مسؤولية تعريف القارئ بما وراء الجدران من المطبوعات والمخطوطات وغيرها من المواد التي تقتنيها المكتبات.

وليس أزمة المكان وحدها هي التي تجعل من الفهرس أداة الباحث للوصول إلى ما يريد من مقتنيات المكتبة، وإنما يضاف إليها عنصر آخر أشد ما يكون خطورة بالنسبة للمخطوطات، وتعني به عنصر الأمن والصيانة الذي يفرض على المكتبة مهما بلغت من الرحابة والاسعة أن تحفظ بالمخطوطات في مكان أمن بعيد عن الجمهور، وأن تجعل الفهرس حلقة الاتصال بين القارئ والكتاب المخطوط.

وإذن فالفهرس بالنسبة للمكتبة هو مفتاح كنوزها، والقاطرة التي يعبرها الباحث وصولاً إلى مقتنياتها، لأنه ثبت شامل بكل ما تحتويه من مواد مقروءة وغير مقروءة، منظمة ومرتبة بحيث يسهل على موظفيها وروادها أن يعرفوا في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد ممكن إن كان كتاب معين أو مجلة معينة أو غير الكتاب والمجلة من صور النشر الحديث موجوداً ضمن مقتنيات المكتبة أو غير موجود، وأين مكانه إن وجد.

ولقد وجدت فهارس للمكتبات العربية قبل أن يبلغ القرن الثاني الهجري نهايته بدليل ما يروى من أن المؤمنون كانوا عند فهرست بكتب خزانة الحكمة^(١).

(١) أنشئت هذه الخزانة في عصر الرشيد ثم ازدهرت ازدهاراً رائعاً في عصر المؤمنون حتى نسبها بعض المؤرخين إليه.

ولايمضي طويلاً وقت حتى نرى الفهارس قد أصبحت ظاهرة عامة بالنسبة للمكتبات الخاصة وال العامة على السواء . فياقوت الحموي يذكر - مثلاً - أن فهرست كتب الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) بلغ عشرة مجلدات^(١) . ويدرك ابن خلدون أن مكتبة الحكم المستنصر الأموي الذي ولد قرطبة من سنة ٣٥٠ إلى سنة ٣٦٦هـ كان عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعاً وأربعين فهرسة ، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير^(٢) .

ولكن تلك الفهارس القديمة كانت مجرد قوائم للحصر وليس أدوات للبحث . ثم لم يلبث الفهرس أن أصبح ضرورة لا غنى عنها نتيجة لتضخم مجموعات المكتبات وتدفق سيل الكتب عليها بلا انقطاع .

فهرسة المخطوط وفهرسة المطبوع :

إذا كانت وظيفة الفهرس أن يعطي الموصفات الدقيقة لكل كتاب ، بل لكل طبعة من طبعاته بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الطبعات^(٣) ، فإن فهرس المخطوطات تقع عليه مسؤولية مضاعفة من هذه الناحية . ذلك أن لكل مخطوطة قيمتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من مخطوطات الكتاب الواحد ، كنوع الورق وحجمه وعدده ونوع الخط والمداد واسم الناسخ وتاريخ النسخ وما قد يكون مثبتاً عليها من تملكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات أو نقول . يضاف إلى ذلك أن المخطوطات غالباً ما تكون في مكتبات بعيدة عن الباحث ليس من السهل عليه أن يبلغها ليفحصها بنفسه ، ومن ثم لا بد أن يقدم له الفهرس الذي بين يديه بيانات تفصيلية تساعده في التعرف على ما يحتاجه بكفاية ودقة .

لهذين السبيلين تتطلب فهرسة المخطوطات تفاصيل لا تحتاجها في فهرسة الكتاب المطبوع الذي تنتجه منهآلاف النسخ المشابهة والمتطابقة في وقت واحد .

(١) معجم الأدباء ، الطبعة الثانية ، ج ٦ ، ص ٢٥٩ .

(٢) العبر وديوان المبدأ والخبر ، طبعة بولاق ، ج ٤ ، ص ١٤٦ .

(٣) وذلك بذكر رقم الطبعة وتاريخها وعدد صفحاتها وغير ذلك من الخصائص التي تفرد بها .

فإلى جانب البيانات الأساسية التي يجب أن تشتمل عليها بطاقة فهرس الكتاب المطبوع، وهي اسم المؤلف وعنوان الكتاب واسم الناشر (الذي يقابله اسم الناشر في المخطوط) ومكان النشر (أو النسخ) وتاريخه وعدد أوراقه، إلى جانب هذا القدر المعلوم من البيانات ينبغي أن تشتمل بطاقة فهرس الكتاب المخطوط على تفصيلات أكثر تتصل بالشكل والمضمون.

فينبغي أن يذكر في بطاقة المخطوط كل ما يشتمل عليه المجلد من مؤلفات قد تعدد أسماؤها ويتباين مؤلفوها كما هو الحال في المجاميع.

كذلك ينبغي أن ينص في البطاقة على بداية المخطوط ونهايته. وقد يedo ذلك نوعاً من الإسراف، ولكننا نجد له ما يبرره إذا عرفنا أن هذه البيانات تساعد على تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه (وخاصة إذا كان المخطوط ناقص الأول أو الآخر ولم يستدل على مؤلفه)، كما أنها تساعد على التعرف على أجزاء الكتاب المختلفة التي توزعتها على مر الزمن مكتبات متباudeة قد تكون في دولة واحدة أو عدة دول، وبذلك يمكن تجميع ما تفرق من أجزاء الكتاب الواحد. كما ينبغي أن يشار في بطاقة الفهرس إلى ما يتضمنه المخطوط من سمات أو إجازات أو معارضات أو تملكات. وهذه البيانات لتساعد على تحديد تاريخ المخطوط إن كان مجهولاً نحسب، وإنما تفيد في توثيقه وبيان قيمته ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره.

هذا عن المضمون، أما بالنسبة للشكل المادي للمخطوط فينبغي ألا يكتفى بما يكتفى به في فهرسة الكتاب المطبوع من تحديد عدد أوراق الكتاب وحجمه، وإنما لابد من ذكر نوع الورق ونوع الخط المستعمل في الكتابة، واسم الناشر إن وجد وعدد السطور في الصفحة الواحدة، وللون المداد، ونوع التجليد، وما يكون قد أصاب المخطوط من تآكل أو ترقق أو ترميم أو فقدان لبعض أوراقه، وغير ذلك من الملامح المميزة للنسخة. ولهذه البيانات أهميتها في تحديد تاريخ نسخ المخطوطة إذا كانت غير مؤرخة أو إذا كانت الورقة الأخيرة التي يثبت فيها

التاريخ مفقودة. وبتاريخ المخطوطات نتبين مكانها بين غيرها من نسخ الكتاب، وإلى أي حدّ هي قديمة وموثقة، وتلك مسألة هامة وحيوية بالنسبة للمحقق الذي يريد أن يقترب من نسخة المؤلف وكلامه إلى أقصى حد ممكن.

تلك هي البيانات التفصيلية التي ينبغي أن يتضمنها فهرس المخطوطات ومبرراتها، وهي بيانات تتطلب نوعاً معيناً من المفهرسين الذين يجمعون بين العلم والدراسة بطرق التأليف العربية الأولى، وبأنواع الخطوط والورق والمداد وغير ذلك من ألوان المعارف التي ستناولها بالحديث فيما بعد، والذين توافر لهم كل أدوات البحث اللازم لعملهم، ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من معدلات الإنتاج، لأن العبرة هنا ليست بعدد المخطوطات التي تفهرس وإنما بنوعية الفهرسة ومدى دقتها وكفايتها.

ولقد أتى على المكتبات حين من الدهر كانت فيه فهرسة المخطوطات عملاً علمياً جليلاً ينهض به علماء فضلاء، وتنفق عليه الأموال بسخاء، فخرجت الفهارس على درجة من الدقة والتفصيل تجعلها اليوم قدوة ومثالاً لما ينبغي أن تكون عليه فهرسة المخطوطات. وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة المتحف البريطاني بلندن خير مثال على ما نقول.

ولكن مع مرور الزمن زادت تكاليف الطباعة وزادت الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق المكتبيين بحيث لم يعد يتاح لهم الوقت الذي يسمح لهم بالعکوف على مثل هذا العمل العلمي، فتوقفت الفهارس الدقيقة المفصلة عن الصدور وبدأ يستعاض عنها بقوائم مختصرة تكتفي بأقل القليل عن كل مخطوط^(١).

عقبات على الطريق:

ولعل فيما سقناه من تفاصيل ينبغي أن تتضمنها فهارس المخطوطات ما يعكس

(١) مكتبة المتحف البريطاني نفسها جأت لهذا الحال فأصدرت سنة ١٩١٢ م A descriptive list of Arabic MSS acquired by the trustees of the B.M. Since 1894, Compiled by A.G. Ellis & E. Edwards.

مدى المشقة التي يتکبدها مفهرسو المخطوطات. وإلى جانب تلك المشقة هناك مشكلات أساسية تواجه من يتعرض لفهرسة المخطوط وترفض عليه أن يجد لها حلاً حاسماً منذ البداية.

وأولى المشكلات هي: مشكلة مداخل المؤلفين القدماء

وهي مشكلة لا تنفرد بها المخطوطات وحدها، وإنما تنسحب على كتب التراث العربي المخطوط منها والمطبوع على السواء. في بينما اشتهر بعض المؤلفين العرب باسمه مثل الحسن البصري وجابر بن حيان وإسحق الموصلي، نجد أن بعضهم الآخر قد عرف بكتينه مثل أبي حنيفة وأبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء، والبعض الثالث عرف بلقبه كالحافظ والطبراني والرازي والفيروز آبادي والقلقشندى والكندي. ومع أن الشهرة باللقب هي الغالبة إلا أنه يصعب تقنين مداخل المؤلفين العرب على أساس أن تكون بالألقاب دائمًا، لأننا لا نستطيع تعليم تلك القاعدة على المؤلفين الذين لم يشتهروا بألقاب معينة مثل: مالك بن أنس وواصل بن عطاء وقدامة بن جعفر من القدماء، ولطفي السيد وطه حسين وأحمد أمين من المحدثين^(١).

فإن قلنا بإدخال الكتب العربية بأسماء مؤلفيها دون تقديم اسم الشهرة لقباً كان أو كنية، واستعننا بالإحالات من أسماء الشهرة إلى الأسماء الحقيقة، أمکن للقاعدة أن تطرد بلا شذوذ، ولكنها ستفرض على الباحثين الذين يعرفون المؤلفين بأسماء شهرتهم (وهم الغالبية العظمى) أن يقضوا وقتاً أطول في استعمال الفهارس التي ستحيلهم من الأسم المشهور إلى الاسم الأصلي. وتحت الأسماء الأصلية لن يكون البحث هيناً سهلاً لأننا سنجد ألواناً من المداخل بأسماء المحدثين مثل: محمد بن محمد بن محمد... أو محمد بن محمد بن أحمد... وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل نستمر في ذكر أسماء

(١) اشتهر بعض المؤلفين المحدثين بأسماء مستعارة مثل بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) وأبو خلدون (ساطع الحصري) ولكن تلك الظاهرة لم توجد في عصر المخطوطات.

المؤلفين بلا حدود حتى لو استغرق الاسم عدة سطور؟ وهل نتصور بطاقة مدخلها:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخصيري السيوطي، جلال الدين أبو الفضل (٩١١-٨٤٩هـ).

وهل هذا التفصيل يخدم البحث والباحثين حقاً؟

هنا لابد من حسم وتقنين يضع حدّاً أقصى لا تتجاوزه أسماء المؤلفين، لأن نكتفي بالاسم الثلاثي مضافاً إليه اللقب أو الشهرة مثل:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين.

تلك أولى مشكلات فهرسة الكتاب العربي مخطوطاً كان أو مطبوعاً. وهي مشكلة لابد أن تخسم بطريقة قاطعة، فلا يجوز أن نقول إن الكتاب يدخل بما اشتهر به مؤلفه اسمًا كانت هذه الشهرة أو لقباً أو كنية، لأن الشهرة في حد ذاتها نسبية، فأيهما هو اسم الشهرة: الطبرى أم ابن جرير الطبرى؟ الشافعى أم محمد ابن إدريس الشافعى؟ السيوطى أم جلال الدين السيوطى؟ الأصفهانى أم أبو الفرج الأصفهانى؟

كما لا يصح أن يجعل سنة ١٨٠٠م حدّاً فاضلاً بين فترين من المؤلفين، فمن تقدم عليها دخل بشهرته ومن تأخر عنها دخل باسمه العادى كما هو متبع في أكثر المكتبات العربية، لأن ذلك معناه أنها نطالب الباحث بأن يعرف تاريخ وفاة المؤلف قبل أن يلجأ إلى الفهرس حيث إن هذا التاريخ هو الذي سيحدد ما إذا كان سيجده تحت اسم الشهرة أو تحت الاسم بكامل هيئته.

المشكلة الثانية: مشكلة العنوان

وهي مشكلة ذات ثلاثة وجوه:

الأول: أن يستهر المخطوط بعنوان غير عنوانه الأصلي مثل:

- الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وشهرته: خطط المقريزي.
 - العبر وديوان المبدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ويعرف بتاريخ ابن خلدون.
 - أم البراهين للسنوسي وشهرتها: السنوسية.
- وتلك مشكلة يمكن التغلب عليها باستعمال العنوان الأصلي والإحالة إليه من العنوان المشهور.

الثاني: أن يكون للمخطوط أكثر من عنوان، بمعنى أن تحمل نسخ الكتاب الواحد عناوين مختلفة كما هو الحال في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي الطيب المتنبي. فبعض نسخ هذا الشرح تحمل عنوان: معجز أحمد، وبعضها الآخر يحمل عنوان: اللامع العزيزي. وهناك كتاب للقضاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) توزعت نسخه بين أربعة عناوين مختلفة هي: تاريخ القضاعي، قصص الأنبياء، نوادر الخلفاء، عيون المعارف وفنون أخبار الخلاص.

وتلك مسألة تحتاج في كشفها إلى خبرة بالمخطوطات ومحفوبياتها، وتحتاج بعد ذلك إلى تحديد العنوان الأصلي ليدخل الكتاب به، ويحال إليه من العناوين الأخرى غير المستعملة.

الثالث: أن تحمل النسخة الواحدة من المخطوط أكثر من عنوان، واحد على الغلاف وأخر في المقدمة وثالث في الخاتمة، وكل واحد من الثلاثة مغاير للعناوين الآخرين. وفي هذه الحالة يسهل استبعاد العنوان الموجود على الغلاف على أساس احتمال أن يكون إضافة متأخرة أضافها أحد أصحاب النسخة أو أحد الوراقين فيما بعد. ويبقى بعد ذلك عناوانان للكتاب الواحد هما العنوان الوارد في المقدمة وهو أساسى لا يمكن الشك فيه، والعنوان الوارد في خاتمة المخطوط وهو أيضاً موضع ثقة، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى العنوان الأول، لأن هذا العنوان الأخير غالباً ما يكون من وضع الناسخ بعد أن يفرغ من نسخ المخطوط، وهناك احتمال كبير بأن يختصره الناسخ فلا يورده كاملاً كما ورد في المقدمة، أو

قد ينسى فيذكره بصورة تختلف عن الصورة التي ورد بها في أول الكتاب. ومن أجل هذا يبقى العنوان الوارد في المقدمة هو أكثر تلك العنوانين أصالة وأحقها بالاستعمال كمدخل أساسي مع ضرورة الإحالة إليه من العنوانين الآخرين.

المشكلة الثالثة، مشكلة تاريخ المخطوط

فمع أن التاريخ مهم جداً لتحديد مدى اقتراب النسخة التي بين أيدينا من نسخة المؤلف ومدى قربها من الأصل الذي أخذت عنه، إلا أن كثيراً من المخطوطات لا يحمل تاريخ نسخه، ربما لعدم اهتمام الناسخ بذكر التاريخ، وربما لضياع الورقة الأخيرة من المخطوط وهي الموضع الذي يذكر فيه التاريخ عادة.

وليس فقدان تاريخ المخطوط هو المظاهر الوحيد لهذه المشكلة، وإنما لها مظاهر أخرى كأن يسقط الناسخ رقم الألف من التاريخ فيقول - مثلاً - سنة ثلاثين ومائة وهو يعني سنة ألف وثلاثين ومائة، تماماً كما نفعل نحن الآن حين نؤرخ بعض كتبنا وكتاباتنا بسنة ٩٧١م، ونهمل الألف على أساس أنها مفهومة ضمناً. وذلك خطأ يقع فيه كثير من مفهرسي المخطوطات العربية، ونجد له نماذج كثيرة في فهارس مكتبات استانبول على وجه الخصوص. وهو خطأ يكشفه خط النسخة وورقها وبقية ملامحها التي تنبئ عن عمر لا يمكن أن يصل خطأ الحساب فيه إلى ألف عام.

ومن الأشياء الغريبة والطريفة أن بعض المخطوطات يؤرخ بخلق آدم أو بسنة الطوفان، فيقول الناسخ إن الكتاب تم نسخه سنة كذا من بدء الخلقة أو من تاريخ الطوفان. ومثل هذه التواريخ لا دلالة لها بالنسبة لنا إلا إذا ترجمت إلى التاريخ الهجري أو الميلادي. وتلك قضية ينبغي أن تستقر فيها على قرار.

المشكلة الرابعة، مشكلة المجاميع

والمجموع عبارة عن عدة مباحث أو رسائل جُمع بعضها إلى بعض في كتاب واحد. وقد تكون هذه المباحث مؤلف واحد أو مؤلفين متعددين. وقد يحمل المخطوط عنوان البحث الأول (وهو عنوان يضل المفهرس إن لم يتتبه لمحفوبيات الكتاب). وقد يكفي بكلمة «مجموع» للدلالة على أنه أشتات مجتمعات.

وفي هذه الحالة يجد المفهرس نفسه بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يعتبر كل مبحث كتاباً مستقلاً بنفسه فينشئ له البطاقات الالزمة له في المفهرس وينص على أنه ضمن مجموع من صفحة كذا إلى صفحة كذا، وإما أن يعتبر المجموع كتاباً واحداً ويعمل له بطاقة رئيسية تتضمن محتوياته بالتفصيل، ثم يحيل من عنوانين المباحث الأخرى الموجودة بداخله إلى عنوان المجموع. وتلك أيضاً مسألة تحتاج فيها إلى قرار من أجل توحيد قواعد الفهرسة العربية.

وللمجاميع مشكلة أخرى هي مشكلة التصنيف. فغالباً ما يضم المجموع مباحث تتناول فنوناً من المعرفة مختلفة. ولا يستطيع المفهرس أن يعطي الكتاب أكثر من رقم تصنيف واحد، كما لا يستطيع أن يضع الكتاب الواحد إلا في موضوع واحد تحت رأس موضوع واحد. فعلى أي أساس يختار المفهرس رقم تصنيف المجموع، وهو الرقم الذي سيحدد موضعه بين مقتنيات المكتبة؟ وهل يوضع كل مجموع تحت رأس الموضوع الغالب عليه؟ أم تجمع كتب المجاميع كلها في مكان واحد؟

تلك - هي الأخرى - مسألة خلافية بين المكتبات، فلماذا لا تكون موضع اتفاق؟

والمشاكل الأربع السابقة تصب في مجرى واحد وتشير مشكلة خامسة تتصل بنوعية من يقومون بفهرسة المخطوطات: هل تكفي الدراسات التي يتلقاها طلاب أقسام المكتبات بالجامعات للنهوض بهذا العمل؟ وإذا لم يكن دارسو المكتبات مؤهلين له فمن الذي يستطيع أن ينهض به؟

لقد أثبتت تجربة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة أن معظم المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من التعامل مع المخطوطات ويفضلون العمل في فهارس المطبوعات وفي أقسام البليوغرافيا والخدمات المكتبية والتوثيق وغيرها من فروع العمل المكتبي. ربما لأنهم تعلموا هذه الأشياء وتدرّبوا عليها، وربما لأن هذه الأعمال أيسر وأهون من العمل في المخطوطات. ولكن السبب الأساسي - في

نظري - هو أنهم لم يُعدوا الإعداد الكافي لهذا العمل، وأن معلوماتهم وخبراتهم لا تمكنهم في أغلب الأحوال من التصدي له. فالتعامل مع المخطوط لا تكفي له دراسة الفهرسة والتصنيف والبليوغرافيا وغيرها من علوم المكتبات، وإنما لابد أن يكون هناك أساس ثقافي وحضارى أعم يرتكز على دعامتين ثلاث من اللغة والدين والتاريخ، وهي الفروع الثلاثة التي تستوعب ما يقرب من تسعين في المائة منتراثنا المخطوط. فمفهرس المخطوطات يجب أن تكون لديه القدرة على التمييز بين الفقه وأصول الفقه، واللغة وال نحو، والطبقات والترجم، وغير ذلك من الأمور التي تلتبس على كثير من الناس.

ذلك هو الأساس العلمي الذي ينبغي أن يتوافر لدى مفهرس المخطوطات، وأن تقوم فوقه دراسات ومهارات مكتبية تمثل في معرفة قواعد فهرسة المخطوط ، والمراجع الأساسية التي يستعان بها في تحقيق اسم الكتاب واسم مؤلفه وتوثيق نصّه. وبعد ذلك تأتي معرفة أنواع الخطوط والورق والمداد والتجليد وطرق صيانة المخطوط والمحافظة عليه.

ولقد أثبتت التجربة أن أقدر الناس على فهرسة المخطوطات هم المتخصصون في الدراسات الإسلامية والعربية والتاريخية الذين أتيحت لهم بعد تخرجهم من الجامعة فرصة دراسة علوم المكتبات دراسة عالية، أو فرصة التدريب العملي المنظم على تطبيق قواعد الفهرسة وعلى استعمال مراجع التراث العربي.

ويوم تتوافر لدينا الطاقات البشرية الصالحة لهذا العمل والقادرة على الوفاء به ، ويوم نستطيع تحقيق أشمل أنواع الفهرسة للمخطوطات وأدقها، يومها سوف تثار مشكلة أخرى ليست جديدة لأنها أثيرت وتثار دائمًا وهي :

مشكلة تكاليف فهرسة المخطوطات، وهل لها ما يبررها؟

إن اشتراط كفاءات ممتازة ومستويات عالية من الأداء وقدر أكبر من التفصيل والتحليل سوف ينبع عنه بالضرورة زيادة في تكاليف الفهرسة. فإلى أي حد تقبل المكتبات تحمل تلك الأعباء المالية؟

إن مكتبات كبرى وقادرة كمكتبة المتحف البريطاني قد عجزت عن أن تستمر في فهرسة مخطوطاتها بالطريقة المثلثي التي بدأت بها، وعجزت وبالتالي عن أن تستمر في نشر فهارس مقتنياتها من المخطوطات العربية. وتلك مسألة ينبغي إلا تخيفنا لأننا يجب أن نضع في اعتبارنا حقيقتين هامتين هما:

١ - كثرة ما عندنا من كفاءات في هذا المجال إذا قيست بالكافاءات المتوافرة لمكتبة المتحف البريطاني ومثيلاتها من مكتبات الغرب.

٢ - قلة التكاليف عندنا إذا قيست بالتكاليف التي تتحملها المكتبات في الخارج. ويكتفي أن نقارن بين ما يتضاعفه مستشرق يعمل بفهرسة المخطوطات العربية في مكتبة أوروبية أو أمريكية وما يتضاعفه مفهرس يعمل بقسم المخطوطات في أية مكتبة عربية لنرى الفارق شاسعاً ورهيناً.

ثم تبقى بعد ذلك كله وقبل ذلك كله حقيقة هامة، وهي أن المخطوطات مخطوطاتنا والترااث تراثنا، وذلك واجبنا قبل أن يكون واجب غيرنا من أمم الشرق أو الغرب.

فهارس المخطوطات العربية:

ونظراً لأن مجموعات المخطوطات محدودة النمو من ناحية، ولا توجد إلا في مكتبات معدودة من ناحية أخرى، فقد كانت الفهارس المطبوعة - ولا تزال - هي الشكل الأمثل للفهارس المخطوطات. فهذا النوع من الفهارس هو الذي يمكن أن تتبادله المكتبات ويطلع عليه الباحثون في شتى بقاع الأرض. فإذا ما ظفروا بما يحتاجونه أرسلوا في طلب نسخ مصورة منه دون أن يتكدوا مشقة السعي إليه بأنفسهم. أما الفهارس البطاقية فمع أنها لا يمكن لأي مكتبة أن تستغني عنها إلا أن قيمتها محلية لا تتجاوز جدران المكتبة التي تنشأ فيها.

ولقد بذلت عدة محاولات لعمل فهرس بما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم. فمنذ ما يقرب من ربع قرن، وفي سنة ١٩٤٧ م على وجه التحديد أصدر يوسف أسعد داغر في بيروت كتابه فهارس المكتبة العربية في الخافقين.

والكتاب ليس فهرساً لفهارس المخطوطات العربية ولا هو قائمة ببليوغرافية بها كما قد يوحى بذلك عنوانه، وإنما هو كتاب عام يذكر الفهارس وسط حشد من المعلومات عن المكتبات وعن تزويق المخطوطات وصيانتها وعن البليوغرافيا وغير ذلك من الموضوعات التي لا تتصل بالفهرسة والفالهارس. وكان من نتيجة ذلك أن التغطية لم تكن كاملة، وأن المعلومات عن كل فهرس لم تكن مفصلة.

وفي سنة ١٩٤٩ م صدر في باريس عمل آخر لجورج فاجدا George Vajda بعنوان :

Repértoire des catalogues et inventaires de manuscrits Arabes.

محاولاً تغطية فهارس المخطوطات العربية، وفهارس المخطوطات الشرقية التي تشتمل على مخطوطات عربية. ثم كانت آخر محاولة تلك التي قام بها فؤاد سيزجين Fuat Sizgin والتي نشرها سنة ١٩٦٧ في الجزء الأول من كتابه Geschichte des Arabischen Schrifttums الفهارس إلا أن محاولته كانت - بلا شك - أدنى المحاولات وأقربها إلى الشمول.

ونظرة على ما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم تظهر لنا الحقائق الآتية :

أولاً: أن هناك أعداداً هائلة من المخطوطات العربية لم تدرج في فهارس بعد. في تركيا واليمن - مثلاً - مخطوطات كثيرة لم تفهرس حتى الآن ولا يعرف أحد عنها شيئاً. وهي تقدر بأضعاف ما تمت فهرسته فعلاً. وفي مصر نفسها لا يوجد حتى الآن فهرس كامل مطبوع بمخطوطات مكتبتها القومية^(١). والشيء نفسه يمكن أن يقال عن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

(١) هناك فترات زمنية لم تقطها الفهارس المطبوعة بدار الكتب كما هو الحال بالنسبة للمخطوطات التي اقتتنها الدار بعد سنة ١٩٥٥ م، وهناك أيضاً مجموعات خاصة بأكملها لم تدخل فيما نشر من فهارس مثل : مكتبات حليم وخليل أغا وعمر مكرم، ومجموعات أخرى نشرت لها فهارس مستقلة مثل مكتبة قولة والمكتبة التيمورية التي لم تكتمل فهارسها المطبوعة. ولقد بدأت الدار في إعداد فهرس كامل بكل ما تقتنيه من المخطوطات، وهو الآن في مرحلته التجريبية (تحت الطبع).

ثانياً: أن هناك مخطوطات مدرجة في تلك الفهارس، ولكنها غير موجودة بالفعل. ولا تفسير لهذه الظاهرة إلا أن تلك المخطوطات قد فقدت على مر الزمن نتيجة للإهمال حيناً ولضعف التفوس حيناً آخر. ومعنى ذلك أن ما نشر من فهارس للمخطوطات العربية لا يمثل الواقع تماشياً دقيقاً مائة في المائة، وأن على المكتبات أن تصدر ملاحق دورية لفهارسها تشتمل على كل ما يضاف إليها وما سقط منها.

ثالثاً، أن بعض الفهارس لا تستقل بالمخطوطات، وإنما تجمع كل ما تضمه المكتبة في الموضوع الواحد مخطوطاً كان أم مطبوعاً، كما هو الحال في فهرس المكتبة الأزهرية، والفهرس القديم الذي أصدرته دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٣٠١ إلى سنة ١٩٢٤ هـ (١٨٨٤ - ١٨٩٠)، والفهرس الجديد الذي صدر في الفترة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٦٤.

وهذا النوع من الفهارس يشكل عبئاً على الباحثين عن المخطوطات نظراً لأنها تضيع وسط زحام المطبوعات.

وإلى جانب هذا النوع المختلط - إن صح هذا التعبير - نجد نوعاً آخر من الفهارس يقتصر على المخطوطات وحدها مثل: فهارس المخطوطات العربية بالمكتبات القومية في الغرب كمكتبة المتحف البريطاني British Museum بلندن والمكتبة الأهلية Bibliothéque Nationale بباريس ومكتبة برلين^(١)، وفهارس المكتبات الخاصة التي عنيت بجمع المخطوطات العربية كمكتبة John Rylands بمانشستر.

ومن أمثلة هذا النوع في عالمنا العربي فهارس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وفهرست المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥ م.

(١) ويمثلها فهرس ألفرد Ahlwardt بـ ١٨٨٧ - ١٨٩٩ مجلداته العشرة التي صدرت سنة ١٨٩٩.

رابعاً، أن نظم الفهرسة غير موحدة فيما طبع من فهارس. فمع أنها جمِيعاً تدخل المخطوطات بعنوانه، ربما لأن الكتب العربية تعرف بعناوينها أكثر مما تعرف بمُؤلفيها، وربما لأن استعمال العنوان كمدخل أساسى للكتاب يعفي المفهرس من مشاكل الأسماء العربية بكل ما فيها من كنى وألقاب وأسماء شهرة. مع ذلك فإن التجميع في بعض هذه الفهارس تجتمع موضوعي (وهو الغالب) كما في فهارس مكتبات استانبول والمكتبة الظاهرية بدمشق والخزانة العامة بالرباط ومكتبة Panki-pore بالهند، وفي بعضها الآخر تجتمع هجائي بالعنوان بصرف النظر عن الموضوع كما هي الحال في فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب القاهرية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥ والذى سبقت الإشارة إليه.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك الفهارس تتفاوت فيما بينها تفاوتاً شديداً في درجة التفصيل، فبعضها يقترب من الكمال فيما يتعلق بتوصيف النسخ^(١)، والبعض الآخر لا يعدو أن يكون مجرد قوائم للحصر ليس غير^(٢). وبين هذين الطرفين درجات من التفصيل متباينة.

ولابد من الإشارة هنا إلى ضرورة توحيد نظم الفهرسة حتى يمكن في المستقبل عمل فهارس موحدة Union Catalogues للمخطوطات العربية على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

خامساً، أن هناك أخطاء كثيرة وقعت فيما نشر من فهارس. ومع أن هذه الأخطاء تتركز في أسماء المؤلفين وعناوين الكتب وتواريختها، إلا أنها تتفاوت في نسبتها من فهرس لآخر، وإن كانت تبلغ الذروة في بعض فهارس مكتبات استانبول

(١) بعض الفهارس لا يكتفى بتوصيف النسخة وإنما يذكر أيضاً المصادر البليغغرافية التي أشارت إليها. ومن هذه الفهارس فهارس مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق وفهرس المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي الذي صدر في سنة ١٩٦٩ وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة طوبقايو سراي باستانبول الذي صدر في ثلاثة مجلدات سنة ١٩٦٢-١٩٦٦ م.

(٢) كما هو الحال في فهارس مخطوطات مكتبات السليمانية وراغب باشا وأسعد أفندي باستانبول والمسجد الأحمدي بطنطا ودير سانت كاترين بطور سيناء.

التي تعتبر مثلاً صارخاً على كثرة الأخطاء، وخاصة فيما يتصل بتواريخ المخطوطات.

سادساً، أن كثيراً من تلك الفهارس ينقصها الكشافات التي تيسر سبل البحث فيها. ففهارس مكتبات استانبول وفهارس المكتبة الأزهرية لا تكشف لها، ومن بين فهارس دار الكتب بالقاهرة لا يوجد غير فهرس واحد له كشاف للمؤلفين وهو فرس المخطوطات التي أضيفت إلى رصيدها فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٥م^(١). وعلى الجانب الآخر نجد أن فهارس المكتبة الظاهرية لم تكتف بكشافات المؤلفين وإنما أضافت إليها كشافات للنساخ أيضاً، وأن فهرس المخطوطات العربية بمكتبة John Rylands مذيل بكشافين أحدهما للمؤلفين والنساخين والأخر للعناوين، وأن الجزء العاشر والأخير من فهرس ألفرد يضم كشافين للمؤلفين والعنوانين.

وبعد:

في يوم تحصي كل دولة ما لديها من مخطوطات عربية في فهرس مطبوع، ويوم تخرج تلك الفهارس على نسق واحد وبدرجة من التفصيل واحدة، ويوم يتحقق في تلك الفهارس مستوى عالٍ من الدقة في بياناتها، وقدر كافٍ من التكشيف الذي يساعد الباحث على الوصول إلى ما يريد بأيسر الجهد..

يومئذٍ فقط يمكن تجميعتراثنا المخطوط المبعثر في شتى بقاع الأرض، ويمكن نشر كنوز هذا التراث الذي كان - ولايزال - دعامة أساسية من الدعامات التي قامت عليها حضارة الإنسان الحديث.

* * *

(١) صدر هذا الفهرس سنة ١٩٦٣-١٩٦١م، وقد سبقت الإشارة إلى أنه مرتب هجائياً بالعنوان، وكان ينبغي أن يزود بكشاف للموضوعات إلى جانب كشاف المؤلفين.

مقدمة:

نحو خطة عربية لتجميع تراثنا المخطوط(*)

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن اللغة العربية هي أغنى لغات العالم بتراثها المخطوط، فلم يقدر للغة من اللغات القديمة أو الحديثة أن تمتد بها الحياة كلغة للحديث والتعامل والثقافة. عند شعب من الشعوب كما امتدت باللغة العربية التي نيفت على خمسة عشر قرناً من الزمان ابتداء من العصر الجاهلي وحتى هذا العصر الذي نعيش فيه. وطوال تلك القرون كانت اللغة العربية حية متتجدة قابلة لاستيعاب كل جديد دون أن تفقد صلتها بتراثها الأولى أو تتنكر في يوم من الأيام لتلك المنابع. وللقرآن الكريم يرجع الفضل في هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ البشر، فهو الذي حفظ تلك اللغة ومنحها سر الحياة حين جعل منها قرآنًا يتلى في الصلاة، تلهج به ألسنة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وإن تناولت ديارهم ومنازلهم واحتللت ألوانهم وألسنتهم.

ولقد تكفل رب العزة بالحفظ على كتابه العزيز إلى أن تبدل الأرض غير الأرض والسموات، فخاطب رسوله صلوات الله وسلامه عليه بقوله: ﴿لَا تُحرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(١). وعاد يؤكد هذه الحقيقة

(*) قدم إلى حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها، التي عقدت في بغداد في الفترة من ٨-١٧/١١/١٩٧٥ م. ونشر في مجلة «المورد»، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م)، ص ١٣٣-١٣٩.

(١) سورة القيامة، آية ١٦-١٧.

في قوله سبحانه : «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»^(١).

ومعنى ذلك أن لغة القرآن باقية ما بقي إنسان على ظهر الأرض يصلي لله ويسجد له ، وما بقي له لسان يوحّد الله ويشهد بنبوة محمد ﷺ.

وهذه اللغة المقدسة التي اختارها الله لكتابه الكريم ، والتي بلغت من العمر أكثر من ألف وخمسمائة عام هي التي استوّعت حضارتنا وقيمنا وثقافتنا ، وهي التي كتب بها تراثنا المخطوط .

ولعل ذلك يثير سؤالاً عن هذا التراث وهل هو عربي أم إسلامي؟ . وغني عن القول إن التراث العربي كله تراث إسلامي ، لا يستثنى من ذلك إلا نذر يسير لا يكاد يذكر . ولقد فطن كارل بروكلمان إلى هذه الحقيقة حين تصدى لعمل ثبت بخطوطات التراث العربي وأماكن وجودها^(٢) ، فاستبعد بعض المؤلفات العربية المسيحية على أساس أنها لا تمثل روح الأمة العربية وضميرها .

والعرب قبل الإسلام لم يكونوا أمة ولم تكن لهم حضارة ولا ثقافة تستحق التسجيل ، ولم يكن لهم تراث فكري أو عقائدي يحرصون على تدوينه أو اقتئانه . كانت الوثنية عقيدتهم ، وكان الشعر تراثهم ، وكانت الكتابة قليلة الانتشار ونادرة الاستعمال بينهم لأن حياتهم التي كانوا يحيونها في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء يستدعي التسجيل ، ولم تكن مواد الكتابة وأدواتها هي الأخرى متاحة لهم . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن العصر الجاهلي لم يخلف لنا تراثاً مكتوباً ، فليس في العالم كله كتاب واحد مخطوط يرجع إلى هذا العصر .

... ومعنى ذلك أن التراث العربي المخطوط كله تراث إسلامي^(٣) والعكس غير صحيح ، فليس كل التراث الإسلامي عربياً . ذلك أن شعوبًا إسلامية كثيرة احتفظت بلغاتها الأصلية أو ارتدت إلى تلك اللغات بعد فترة من استعمال اللغة

(١) سورة الحجر ، آية ٩ .

(٢) في كتابه تاريخ الأدب العربي .

(٣) باستثناء ما أنتجه العرب غير المسلمين ، وهو لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من هذا التراث .

العربية كلغة للثقافة والتعامل اليومي، ومع مرور السنين تجمع لدى تلك الشعوب تراث إسلامي مكتوب بلغاتها المحلية كالتركية والفارسية والأوردية وغيرها من اللغات الشرقية، وكالإنجليزية^(١) وغيرها من اللغات الأوروبية الحديثة.

وإذن فدائرة التراث الإسلامي أوسع وأعم من دائرة التراث العربي وإن كان هذا التراث العربي يمثل الغالبية العظمى من تراث الإسلام. وهذا ما يدفعنا إلى أن ننادي بأدئ ذي بدء بأن تعنى الدول العربية بتجميع تراثها المكتوب بلغة القرآن الكريم، وأن تدعى الدول الإسلامية التي لا تتكلّم العربية في المشرق والمغرب لتولي الشق الآخر من المهمة وهو تجميع التراث الإسلامي المخطوط بغير اللغة العربية وصيانته والتعرّيف بها. وتلك رسالة يمكن أن تنهض بها إحدى الدول الإسلامية الكبرى كتركيا وإيران.

وتوزيع المسؤولية بهذا الشكل تعبير عن جسامتها، وإدراك لثقل التبعية وعظمها. ولسوف تتضح أبعاد هذه المسؤولية وجسامتها من خلال عرض أوضاع المخطوطات عندنا، وما نطمح إليه بالنسبة لهذا التراث العزيز علينا جميعاً.

وللذين يدفعهم حماسهم للإسلام وتراثه إلى الدعوة لتبني مشروعات طموحة كمشروع تجميع التراث الإسلامي بمختلف لغات البشر، أقول إن آمالنا ينبغي ألا تكون فوق طاقتنا، وإن حماسنا للإسلام يصبح في غير موضعه إن هو دفعنا إلى اتخاذ قرارات وتوصيات تظل حبراً على ورق لأنها تستعصي على التنفيذ.

الأوضاع الراهنة للمخطوطات العربية:

وليس يخفى على أحد أن أوضاع المخطوطات في مختلف الدول العربية والإسلامية متربدة إلى حد يصبح معه العلاج مضيناً وطويلاً. فهي أولاً مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والأفراد. فالمكتبات الوطنية أو القومية في معظم تلك الدول تقتنى مجموعات كبيرة منها على اعتبار أن مسؤوليتها الأولى هي تجميع تراث الأمة وصيانته والحفظ عليه وتسليمها للأجيال القادمة. وبعض

(١) كما هو الحال بالنسبة لكثير من الكتابات الإسلامية التي تصدر عن مفكري باكستان.

المكتبات الجامعية^(١) عزّ عليها ألا تظفر من هذا التراث بنصيب، فاقتنت كميات منه تتفاوت من جامعة لأخرى، يحكمها في ذلك تاريخ الجامعة ووضع المخطوطات في الدولة التي تتبعها^(٢). وقبل أن تخرج المكتبات الوطنية إلى حيز الوجود كانت المساجد هي الأمين على تراث الأمة، و يوم ظهرت المكتبات الوطنية أبىت مكتبات المساجد أن تنزل لها عن أعز ما تملكه وهو التراث الإسلامي المخطوط. وما زالت مكتبات المساجد الكبرى في معظم الدول الإسلامية تضم كنوزاً من هذا التراث المخطوط، وتعتبرها إرثاً لها لا ينبغي التفريط فيه. وفي الجامع الأزهر وجامع الزيتونة والجامع الكبير بصنعاء ألف من المخطوطات التي لم يتم حصرها حصراً دقيقاً حتى الآن.

ولم يكن اهتمام الأفراد بتجميع نفائس المخطوطات بأقل من اهتمام الدول والحكومات، فظهرت مكتبات خاصة تضم من بين مقتنياتها أعداداً ضخمة من المخطوطات لعل من أشهرها وأهمها مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، ومكتبة أحمد تيمور التي ضمت إلى مجموعة دار الكتب بالقاهرة، ومكتبات استانبول التي ما زالت تحمل أسماء أصحابها وما أكثرهم.

وليس تشتبه المخطوطات بين مختلف أنواع المكتبات في الدولة الواحدة هو المظهر الوحيد لسوء حالها؛ فالذى يدخل مخازن أي مكتبة عربية يشعر بأسى عميق لما تلقاه المخطوطات من إهمال بعد أن تحولت في نظر الكثيرين من المسؤولين عنها - سواء كانوا أصحابها أو القائمين عليها من موظفي الدولة - إلى مواد متحفية تعرض منها النسخ التي تحلى بألوان من الفن في كتابتها أو زخرفتها أو تجليدها، ويقدس الباقى أكواماً في المستودعات ليكون طعمًا للآفات والحضرات دون أن يحظى بأى نوع من الصيانة، بل حتى دون أن يراعى في

(١) مثل مكتبة جامعة الرياض ومكتبة جامعة القاهرة.

(٢) فمثلاً جامعة الرياض اهتمت بتجميع المخطوطات لعدم قيام دار الكتب الوطنية بهذه المهمة. فهي أقرب إلى المكتبة العامة منها إلى مكتبة الدولة. ولعل في تبعيتها لإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف ما يشير إلى طبيعة دورها في المجتمع (كان هذا قبل إنشاء مكتبة الملك فهد الوطنية).

وضعه أبسط الأسس العلمية لصفّ الكتب على الأرفف. فبعض الأرفف يزدحم ازدحاماً شديداً حتى لتحشر عليه المخطوطات حشراً يفسد أوراقها وتجليدها، وببعضها الآخر تلقى عليه المخطوطات مضطجعة أو قائمة في وضع مائل يتلفها. وببلادنا بطبيعتها يغلب عليها الحرارة والجفاف اللذان يساعدان على إتلاف الأوراق والجلود، ومخازن المخطوطات عندنا لا تعرف أجهزة ثبّيت درجتي الحرارة والرطوبة وأجهزة سحب الغبار والأتربة، بل قلما تسلم من الشمس أو الرطوبة أو الأتربة أو سوء التهوية أو معظم هذه الأخطار مجتمعة.

وفي أحسن الحالات تقواًم الحشرات التي تكثر في مثل هذا الجو لمنعها من الاقتراب من الكتب. أما تلك التي استقرت داخل المخطوطات فهي تتمتع بالأمن والاستقرار حتى تخلي أوراقها نخلاً، وأما تعقيم المخطوطات وترميمها فما زالت أساليبه المستعملة عندنا قاصرة عاجزة عن أن تصون لنا ما سلم من تلك الآفات رغم ما أحرزه العلم من تقدم في هذا المجال، ورغم أن حاجتنا إلى الاستفادة من هذه المكتشفات أكثر من حاجة أي دولة في الشرق أو في الغرب، لأنّه ما من دولة من تلك الدول تملك تراثاً مخطوطاً يتجاوز عمره أكثر من ألف عام كالذى نملك.

فإذا تركنا مخازن المخطوطات وبحثنا عن فهارسها طالعنا جانب آخر من جوانب المأساة. فلا توجد دولة عربية لديها فهرس كامل بما عندها من مخطوطات. بل إن معظم المكتبات الكبرى التي تقتني أعداداً كبيرة من المخطوطات ليس لديها فهارس مستوفاة بما لديها من تراث مخطوط. نعم، هناك فهارس كثيرة نشرتها بعض المكتبات ولكنها ناقصة وغير دقيقة في معلوماتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يكمل بعضها بعضاً بحيث تعطينا صورة متكمالة عما لدى المكتبة من مخطوطات. وفهارس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وفهارس دار الكتب بالقاهرة خير دليل على ما نقول. فكثير من المخطوطات التي صورها المعهد لم تدخل فيما نشر من فهارسه، وكثير من مخطوطات دار الكتب

ومخطوطات المكتبات الخاصة التي أضيفت إلى رصيدها كمكتبة تيمور وحليم
وطلعت وخليل أغا لم يدخل في فهارس مطبوعة حتى الآن.

وعلى مستوى التخصص الأكاديمي لا تكاد توجد عندنا دراسات عن المخطوط
العربي، لا في أقسام المكتبات ولا في أقسام العلوم الإسلامية واللغة العربية
وال تاريخ وغيرها من الأقسام المتصلة بالتراث اتصالاً وثيقاً. وما زالت موضوعات
الخطاطة (الباليوجرافي) وتاريخ المخطوط وصناعة الورق والمداد والأطوار التي
مرت بها كل منها^(١)، ما زالت تلك المجالات أرضًا بكرًا تحتاج إلى حرف كثير
وجهود خاصة تكشف عن مخبوئها وتخرج منها ثمارها المرجوة. ومع أنه توجد
في الشرق والغرب^(٢) معاهد متخصصة في صيانة المخطوطات وترميمها، إلا أننا
لم ندخل هذا المجال بعد.

وجوهر المشكلة عندنا أن المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من
المخطوطات بينما تتجاذبهم أعمال التزويد والفهرسة والتصنيف والباليوجرافيا
والإرشاد^(٣). ومع أن عمليات الصيانة والترميم لا تحتاج إلى متخصص في علوم
المكتبات بقدر حاجتها إلى متخصص في علم الحشرات، إلا أن ذلك لا يحل
المشكلة أو جانباً منها. فإذا كان المكتبيون يزهدون في التعامل مع المخطوط،
فطبعي أن يكون زهد العلميين فيه أشد. فمن يوفد إذن لهذه المعاهد الأجنبية
لدراسة وسائل الصيانة وطرق الترميم؟ وما الدرجة العلمية التي سيحصل عليها؟
وكيف يعامل وظيفياً بعد انتهاءه من تلك الدراسة؟ وما طبيعة العمل الذي سيقوم

(١) هذه الدراسات مهمة جداً في تحديد تاريخ المخطوطات غير المؤرخة، وحتى الآن يتم هذا
التحديد اجتهادياً وبالتقريب، كالذي فعله صلاح الدين المنجد Moritz في تحديد تاريخ
المخطوطات التي رجعاً إليها ونقلوا صفحات منها في كتابيهما: الكتاب العربي المخطوط إلى القرن
العاشر الهجري و Arabic Palaeography.

(٢) في الاتحاد السوفيتي وإيطاليا على سبيل المثال.

(٣) ومن أوضح الأمثلة على ذلك دار الكتب بالقاهرة، فقسم المخطوطات بها لم يدخله لسنوات
طويلة موظف واحد متخصص في علوم المكتبات.

به؟ وهل سيغريه بالبقاء فيه أم سينفره ويدفعه إلى الفرار منه؟ وما الفرص الوظيفية التي ستفتحها أمامه مثل تلك الدراسة؟

هنا نلمس عصب المشكلة الحقيقة في العمل المكتبي وفي التعامل مع المخطوطات بصفة خاصة. فطبيعة العمل غير مغربية، والجزاء المادي لا يتناسب مع الخبرات والمهارات الالازمة للنهوض به، فلماذا نلوم الناس إذن إن هم انصرفوا عنه إلى ما هو أجدى عليهم وأنفع لهم؟

تلك مشكلة نطرحها للبحث لأنها جديرة بأن يعني بها المهتمون بإعداد المكتبين، وأن ينفذوا إلى أعماقها ويلتمسوا لها الحلول.

سبيل الإصلاح:

وإذا كانت هذه هي الأوضاع الراهنة لتراثنا المخطوط فالسؤال الآن هو: ما الذي يجب علينا تجاه هذا التراث؟

لاشك أن أوجب الواجبات وأولى المسؤوليات التي ينبغي أن تتصدى لها هي جمع ما تفرق من مخطوطات هذا التراث وبذل كل جهد ممكن للحفاظ عليها حتى تحملها أمواج الزمن إلى أجيالنا اللاحقة في أحسن صورة وأنضراها. وهنا يبرز سؤالان على جانب كبير من الأهمية، أولهما: من الذي يجمعها؟ والثاني: كيف يتم التجميع؟

وأول خطوة على طريق التجميع ينبغي أن تتم على مستوى الدولة، ونقصد بذلك أن توكل هذه المهمة في كل دولة إلى جهة واحدة تتولى تجميع المخطوطات الموجودة في مختلف أرجائها وإعداد ما يلزم لها من الفهارس والقوائم البليوجرافية. وأقرب الجهات إلى طبيعة هذه المهمة هي المكتبات الوطنية، فإن لم يتيسر ذلك لسبب أو آخر^(١) فأضعف الإيمان أن يكون لدى المكتبة الوطنية في كل دولة فهرس كامل بكل ما يوجد على أرضها من مخطوطات سواء كانت لدى جهات حكومية أو أفراد. وسوف يتطلب ذلك إنشاء جهاز خاص في كل مكتبة

(١) كان يعن بعض الأفراد أو الهيئات عن أن يودع ما لديه من مخطوطات في المكتبة الوطنية.

وطنية تكون مهمته البحث عن المخطوطات المبعثرة في شتى أنحاء الدولة وفهرستها فهرسة وصفية دقيقة تعين على التعرف الكامل عليها.

وإذا استطاعت كل دولة أن تقوم بواجبها في هذا السبيل، فإن الخطوة التالية تمثل في إنشاء مركز تجميع للمخطوطات على مستوى الدول العربية مجتمعة يصب فيه كل ما تجمع لدى تلك الدول من فهارس وقوائم حصر بالمخطوطات التي عندها، وتكون مهمته تفريغ تلك الفهارس والقوائم على بطاقات^(١) وترتيبها هجائياً بعناوين المخطوطات بحيث تتتابع بطاقات كل كتاب في ترتيب تناظري تقدم فيه الأصول على الفروع. وبذلك يمكن التعرف بسهولة على أهم مخطوطة من المخطوطات المتعددة للكتاب الواحد وأين توجد، ويتيسر للمحقق الذي يريد أن ينشر نصاً من النصوص أن يتعرف على أصوله المخطوطة وأماكن وجودها في البلاد العربية.

ويكفي لهذا المركز أن يساعد المكتبات الوطنية في الدول العربية على أداء مهمتها بإيفاد خبراء منه إلى تلك المكتبات لوضع أسس فهرسة المخطوطات والمساهمة العملية في فهرسة المجموعات المتفرقة في المساجد أو عند الأفراد.

ويتبقى بعد ذلك المخطوطات العربية في الدول الأجنبية. وليس ثمة مشكلة بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الغرب، فكله مسجل في فهارس مطبوعة، وهذه الفهارس يمكن اقتناه نسخ منها وتفريغها على بطاقات بنفس الطريقة التي اتبعت في فهارس المكتبات العربية. أما بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الشرق فإن الموقف يختلف لأن كثيراً من المخطوطات العربية - في تركيا مثلاً - مكدس في مكتبات وخزائن كتب خاصة لا يعرف أحد عنها شيئاً. ومن ثم لابد أن ينشئ المركز فرعاً له في استانبول تكون مهمته فهرسة المخطوطات العربية التي لم تفهرس، على أن يعمل من كل بطاقة نسختان إحداهما للمركز والأخرى تترك للمكتبة صاحبة المخطوط. ويكون من مهام هذا الفرع أيضاً إرسال بعثات إلى

(١) وظيفي أن الفهارس لا تخلو من الأخطاء سواء في الأسماء أو التواريخ، ولكن نسبة هذه الأخطاء ليست من الضخامة ولا من الخطورة بحيث تبرر إعادة فهرسة كل ما تضمه الفهارس المطبوعة من مخطوطات.

الدول الشرقية الأخرى لفهرسة ما لديها من مخطوطات عربية بنفس الطريقة السابقة. و اختيار استانبول بالذات له ما يبرره، وفيها أكبر تجمع من المخطوطات العربية التي لم تفهرس بعد، ولم تعد عملية فهرسة تلك المخطوطات أو التعريف بها أمراً هيئاً بعد أن بَعْدَ العهد بين الترك ولغة القرآن الكريم.

ولا ينبغي لأحد أن يتصور أن ذلك تكرار لعمل بروكلمان. فالرجل لم يحصل في كتابه إلا ما ذكر في الفهارس المطبوعة في الشرق والغرب^(١). أما ما ندعوه إليه فسيكون حصراً عملياً لما هو موجود بالفعل وأكثره بالطبع لم يدخل في أي فهرس مطبوع.

وهذا المركز الذي ندعو إلى إنشائه يمكن أن يكون تابعاً للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، فإذا عجزت إمكاناتها عن تبني مثل هذه الفكرة فيمكن أن تساهم في تنفيذها دول البترول، أو تتبناها دولة كالملكة العربية السعودية باعتبارها معقل الإسلام وموطن مقدساته، وباعتبار أن إمكاناتها المادية تؤهلها لتحقيق هذا الهدف النبيل.

والشيء نفسه يمكن أن تطبقه تركيا وإيران بالنسبة للمخطوطات الإسلامية المكتوبة باللغات غير العربية، وبذلك يمكن أن يأتي يوم يوجد فيه مركزان أحدهما لحصر التراث العربي المخطوط والأخر لحصر المخطوطات الإسلامية المكتوبة بغير اللغة العربية.

وباكتمال حصر المخطوطات المفرقة في مختلف أنحاء العالم وتسجيلها، نأتي إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التجميع. وغني عن القول إن فرص الحصول على المخطوطات نفسها تتضاعل يوماً بعد يوم. فلا مفر إذن من التصوير على الميكروفيلم.

وأمام الأعداد الهائلة من المخطوطات العربية والإسلامية يصبح تصوير

(١) ومع أن سبزجين لم يقتصر في كتابه تاريخ التراث العربي على ما أحصته الفهارس المنشورة، إلا أنه توقف عند سنة ٤٣٠ هـ.

الأصول هو نقطة البدء الطبيعية، على أن تحمل بطاقة كل مخطوط يقع عليه الاختيار للتصوير علامة مميزة حتى لا يعاد تصويره مرة أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتم التصوير؟ هل ترسل بعثات تضم فنيين في التصوير وآخرين في الفهرسة إلى مواطن المخطوطات لتصوير ما يقع عليه الاختيار منها أم يكفى بالكتابة إلى تلك الجهات طلباً للتصوير؟ والطريقة الأخيرة أقل تكلفة بالطبع. ولهذا نوصي بـألا ترسل بعثات تصوير إلا في حالة عجز المكتبات الوطنية عن القيام بهذه المهمة، فترسل وحدات تصوير متنقلة لتصوير ما لدى الأفراد من مخطوطات قد لا يتيسر للمكتبة الوطنية في الدولة تصويرها لسبب أو آخر. وبعثات التصوير هذه يمكن أن تساهم فيها منظمة اليونسكو مساهمة فعالة خصوصاً في مجال الأجهزة والأفلام الخام.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن تجربة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية. فقد دأب المعهد منذ إنشائه على تصوير مختارات من المخطوطات العربية المعاشرة في مختلف أنحاء العالم. وهذا يجعلنا نتساءل: ما أسس هذا الاختيار؟ وما أدواته المتاحة؟ وما معايره؟ وهل يوجد لدينا شيء من ذلك كله؟ للأسف لا. والتبيجة الطبيعية لذلك تحول عملية الاختيار إلى نوع من الاجتهاد يخطئ مراراً ويصيب مراراً، واعتمادها في جميع الحالات على خبرة الشخص الذي يختار، وعلى مدى استيعابه لما هو موجود بالفعل في معهد المخطوطات.

فلكي أحسن اختيار مخطوط من المخطوطات لابد أن أكون على علم بمحتواه، وعلى علم بالموضوع الذي يعالجه وبمكانة مؤلفه بين علماء هذا التخصص، ومكانة الكتاب بين المؤلفات في موضوعه. وهذا كله يتطلب تخصصاً موضوعياً لتحديد ما إذا كان الكتاب جديراً بالاقتناء أو التصوير. فإذا كانت الإجابة بالإيجاب واجهتنا مشكلة النسخ المتعددة، فمخطوطات الكتاب الواحد ليست متساوية في قيمتها كما هو الحال بالنسبة للمطبوعات، وإنما لكل منها قدره ومنزلته. فهناك الأصول والفروع وفروع الفروع.

ولن أستطيع أن اختار من بين نسخ الكتاب الواحد إلا إذا كان أمامي بيان كامل بالنسخ المتاحة التي أختار منها. وحتى الآن لا يوجد مثل هذا البيان. ومعنى ذلك أن المركز المقترن لتجمیع المخطوطات خطوة كان ينبغي أن تسقى معهد المخطوطات بصورةه الحالية حتى إذا خرجت بعثة من البعثات للتصوير تحرک وهي تعرف ما تريده بالضبط وما سوف تصوره من كل بلد تزوره.

ومع أن التصوير أمر لا مفر منه بالنسبة للمخطوطات لعدم إمكان الحصول على الأصول في أكثر الأحوال، ومع أنه يحل مشكلة المكان التي تعاني منها المكتبات بصفة عامة، إلا أنه يخلق مشكلة للباحثين الذين يضطرون إما إلى طلب التكبير أو استعمال أجهزة قراءة الميكروفيلم. والأجهزة قد لا تتوافق بالعدد الكافي فضلاً عن أنها ليست عملية ولا مريحة في الاستعمال، وتکاليف التكبير من الناحية الأخرى باهظة. وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل يجب على معهد المخطوطات أن يكبر ما عنده من صورات؟ وهل يكبر كل ما عنده أم يختار؟ وإذا اختار فما هي أساس الاختيار؟ وإذا تجنب مشكلة الاختيار فكيف يواجه مشكلة المكان؟

إن تجربة معهد المخطوطات تحتاج إلى تقييم ينصفها ويضع يده على سلبياتها في محاولة للتماس العلاج لها. ولست هنا بقصد تقييم التجربة ولكنني أطرح تساؤلين أولهما: على أي أساس يتم اختيار ما يصوره؟ والثاني: لماذا لا تمثل الفهارس التي يصدرها المعهد إلا قدرًا ضئيلاً من مقتنياته مما يجعلها تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجات الباحثين؟ والتساؤلان يلتقيان عند نقطة قد تشير شيئاً من الحساسية وهي الاعتماد على الفرد دائمًا. الاعتماد عليه في عملية الاختيار، والاعتماد عليه في التعرف على ما هو موجود بالفعل نظراً لغياب الفهارس رغم مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء المعهد. ومهما أوتى الفرد من كفاءة ومقدرة فإن أحداً لا يستطيع أن يضمن له الاستمرار والبقاء، لأن طبيعة السلم الوظيفي تقضي بالدرج في مختلف الوظائف، وطبيعة الحياة تقضي بالموت على كل حي دون سابق إنذار. فالأفراد زائلون سواء كان زوالهم مؤقتاً بمعنى الانتقال من

وظيفة إلى أخرى، أو دائمًا بالانتقال من هذه الحياة إلى الحياة الأخرى. ومن ثم يصبح من الخطورة بمكان أن يظل معهد المخطوطات بعد هذا العمر الطويل مكتبًا بأغلال الفردية، أسيراً لخبرات فئة محدودة من العاملين فيه بحيث لا يستقيم أمره في غيابهم.

وإذا كانت الوظيفة الأولى والأساسية لمركز المخطوطات المقترن هي تجميع الفهارس وتفریغها على بطاقات وفهرسة ما لم يفهرس من ناحية، ثم تصوير الأصول من ناحية أخرى، فإنه يمكن أن يضم إلى هاتين الوحدتين وحدة ثالثة للتحقيق والنشر تكون أولى مهامها إعداد فهرس بطاقي بجميع ما حقق ويتحقق من كتب التراث^(١) حتى يتتسنى وضع خطة للتحقيق تعطى الأولوية فيها لما لم يتحقق من قبل.

فإذا استقر الرأي على تحقيق كتاب معين شرع في تصوير جميع نسخه وختمت بطاقاته بخاتم معين للدلالة على أن تلك النسخ قد صورت.

ومسألة التحقيق والنشر من المسائل التي ينبغي أن تعنى بها الدول والحكومات العربية والإسلامية، لأن كثيراً من الكتب الأساسية من الضخامة بحيث يتكلف نشرها مبالغ طائلة، في حين أن جمهورها محدود مما يجعل الناشرين التجاريين يحجمون عن نشرها. وهنا لابد أن تقوم الدولة بواجبها فتولى بنفسها عملية النشر.

ولا يصح أن يكون النشر مجرد طباعة كما كان الحال في أول العهد بنشر كتب التراث، وإنما ينبغي أن يكون نشراً علمياً تحقق فيه النصوص وتحقّق فيه عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها ونسبة الكتب إلى هؤلاء المؤلفين. ولعل من المؤسف أن التحقيق عندنا أصبح كلاماً مستباحاً لا حرمة له ولا ضوابط لمن يحترفه أو يتصدّى له، فكل عمل له مؤهلات لابد من توافقها فيمن يقوم به إلا هذا العمل، فبابه مفتوح لا يرد أحداً.

(١) المقصود هنا التحقيق الجيد لأن الذي حقق تحقيقاً رديئاً في حكم ما لم يتحقق.

ولمصر تجربة في هذا المجال جديرة بأن يشار إليها، وهي إنشاء مركز للتحقيق يتبع دار الكتب بالقاهرة حيث توجد المخطوطات. وقد من هذا المركز بمرحلتين متميزتين كان في أولاهما مركز تعليم نظري تلقى فيه المحاضرات في قواعد التحقيق والعلوم المساعدة كاللغة والخط العربي وعلم المخطوطات، ثم تحول في المرحلة الثانية إلى مركز تدريب عملي لجيل من الشباب على أعمال التحقيق على أيدي نخبة من العلماء والمحققين. وكان طبيعياً أن يكون للتجربة الرائدة سلبياتها وأخطاؤها. فحتى الآن لم تخرج محققاً واحداً وإن أخرجت عدداً من الكتب المحققة، بعضها حققه الأساتذة بمعونة الدارسين، وبعضها الآخر حققه من لا صلة له بالمركز على الإطلاق.

وإذا كان هناك درس نتعلم من تلك التجربة فهو أن عملية التحقيق استعداد وتدريب معًا، لأنها لا تُكتسب إلا بالمارسة والمران الطويل بشرط أن يوجد الأساس العلمي الذي يقوم عليه هذا المران.

وبطبيعة المركز لدار الكتب واتخاذه منها مقرّاً له أمر طبيعي بشرط واحد هو أن تكون لدى الدار القدرة على تقديم منح دراسية لنفر من المتازين من خريجي الجامعات الذين يرغبون في الاستغلال بعملية التحقيق. أما أن يقوم المركز على قلة من موظفي المكتبة الذين قد يفتقدون الرغبة في هذا العمل أو القدرة عليه، فهذا ما لا يصح أن يكون.

ويوم تتحقق فكرة مركز المخطوطات المقترن إنشاؤها على مستوى الدول العربية، فإن مركز تحقيق التراث ينبغي أن تنتقل تبعيته إلى المركز الجديد بحيث يكون قسمًا من أقسامه، وبذلك تنتهي عنه صفة المحلية ويصبح مركزاً عربياً إسلامياً على مستوى إقليمي.

ولكي ينجح مركز التحقيق هذا لابد من وضع مواصفات دقيقة لمن يحق لهم الالتحاق به، بحيث يكون الحصول على الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس) هو الحد الأدنى للقبول به. ولابد من أن يجمع بين الجانب

العلمي النظري، والجانب العملي التطبيقي، ولابد في النهاية أن يكون للعمل به مقابل أدبي كأن يمنع درجة زمالة تعادل الماجستير وتتيح لصاحبها التحضير لدرجة الدكتوراه بالجامعات العربية. فإن لم يتيسر ذلك فلا أقل من أن تعفي درجة الزمالة صاحبها من شرط دراسة السنة التمهيدية للماجستير بالجامعات، وتتيح له تسجيل الرسالة مباشرة في مجال تخصصه دون تقيد بتقدير النجاح الذي حصل عليه في الدرجة الجامعية الأولى. ويمكن أن يتحقق ذلك بشيء يسير من التنسيق بين المركز والاتحاد الجامعات العربية.

ولكي تكتمل صورة مركز المخطوطات المقترن بشعبه الثلاث: التجميع والتصوير والتحقيق، ولكي تتضح تلك الصورة في أذهان المهتمين بالمخطوطات والمشغلين بها في أنحاء العالم، لابد له من إصدار نشرة دورية، ربع سنوية أو نصف سنوية، تعرف بأخباره و بما جمعه من فهارس أو مصورات، وبما تقوم شعبة التحقيق بتحقيقه من المخطوطات.

ولا بأس من أن تضم تلك النشرة بحوثاً ومقالات عن المخطوطات أو تعريفات بكتب معينة. أما أن تحوّل بعض أعدادها إلى نشر نصوص محققة كما حدث لمجلة معهد المخطوطات، فهذا ما لا نريده لها بحال من الأحوال.

ولعل في إنشاء مثل هذا المركز على هذا المستوى الإقليمي ما يرد للمخطوطات اعتبارها وينبه إلى ضرورة توحيد جهات الإشراف عليها في الدولة الواحدة بدلاً من أن تتعدد الهيئات التي تخذل منها مادة لعملها، سواء كان ذلك جماعاً وتصويراً أو تحقيقاً ونشرًا. ففي مصر - على سبيل المثال - لا تنفرد دار الكتب وحدها بالمخطوطات، وإنما توجد منها أعداد كبيرة في مكتبة بلدية الإسكندرية ومكتبة الجامع الأزهر ومكتبات الأوقاف والمكتبات الجامعية والخاصة، ولا يقتصر تحقيق المخطوطات ونشرها على مركز تحقيق التراث الذي سبق أن أشرنا إليه، وإنما تتعدد لجان التراث في المجالس المتخصصة كالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب. هذا بالإضافة إلى الأفراد الذين يقومون

بالتحقيق، والمكتبات التجارية التي تقوم بالنشر، والمجلات العلمية التي تساهم هي الأخرى في نشر المخطوطات كمجلات كليات الآداب ومجلة معهد المخطوطات.

ولعل في إنشاء هذا المركز أيضًا ما يقنع أقسام المكتبات بأن تجعل من المخطوطات تاريخًا وفهرسةً وتصنيفًا وصيانةً وتشريعًا مجالاً متميزًا من مجالات الدراسة والتخصص^(١)، وما يفتح الطريق أمام دراسة المخطوطات لتدخل ضمن برامج الدراسات العليا في الأقسام التي يتصل عملها بتراثنا المخطوط من قريب كأقسام اللغة العربية والتاريخ وعلوم الدين الإسلامي، وخاصة بعد أن أصبح تحقيق النصوص عملاً علمياً تتجه عليه الجامعات درجة الماجستير والدكتوراه.

إن الحديث عن تراثنا ومخوططاتنا كثير، والأمة العربية والإسلامية لا ينقصها الحماس لهذا التراث، ولكن الذي ينقصها هو خطة محددة المعالم واضحة الأهداف تتقذه من هذه الفوضى التي يعاني منها، وتضعه على أول الطريق إلى جمعه وتسجيه تمهيداً لنشره والتعریف به. وقد حاولت في الصفحات السابقة أن أضع تصوري لما يمكن أن يكون، وهو تصور أملته سنوات طويلة من معايشة المخطوطات عملاً ودراسةً وتدريساً، وأرجو أن أكون قد أصبت القصد ووفقت فيه إلى سواء السبيل.

* * *

(١) بعد نشر هذا البحث، استحدثت شعبة للمخطوطات بقسم المكتبات بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باليمن.

مسؤولية جامعاتنا

تجاه تراثنا المخطوط(*)

التراث لغة هو ما ورث أو ما يخلفه الرجل لورثته.

والتراث اصطلاحاً هو ما خلفته لنا الأجيال السابقة من آثار فكرية مسجلة على الألواح أو أوراق البردي، أو مدونة في بطون الكتب التي خطتها أيديهم قبل أن تعرف الطباعة.

والإنسان بطبعه يحرص على كل ما تركه له آباؤه وأجداده من آثار مادية ومعنوية، بل إن هذه الآثار لتزايد قيمتها وتتضاعف بمرور السنين والأيام، لأنها تكتسب قيمة تاريخية تضاف إلى قيمتها المادية.

والأمم والشعوب كالأفراد سواء بسواء، تحرص بفطرتها على ما تحدى إليها من آثار أسلافها عبر القرون، وتحافظ عليه وتصونه وتعتبره وديعة غالبة تؤديها لأجيالها اللاحقة جيلاً بعد جيل تأكيداً لشخصيتها، وتدعيمًا لقوميات بقائهما واستمرارها، يستوي في ذلك الأفكار والأراء والمعتقدات والتقاليد والعادات وأنماط السلوك.

وحينما ظهرت الجامعات الحديثة في أوروبا منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، احتضنت تراث أمها فأقامت مكتبات ضخمة ضمت في أحشائها كل ما خلفته الأجيال السابقة من آثار مخطوطة، وظلت مكتبات الجامعات الأوروبية

(*) بحث قدم إلى مؤتمر «رسالة الجامعة» الذي انعقد بالرياض من ١٣٩٤/٥/٢ - ١١/١٩٧٤م) ونشر في مجلة «الفيصل»، العدد ٣١ (محرم ١٤٠٠هـ / ديسمبر ١٩٧٩م)، ص ٦٧ - ٧٠.

تؤدي هذه الرسالة حتى ظهرت المكتبات الوطنية، فانتقلت مسؤولية الحفاظ على تراث الأمة من المكتبات الجامعية إلى مكتبة واحدة تعتبر أم المكتبات في أي دولة من الدول وهي المكتبة الوطنية.

وإذن فالمكتبات الوطنية الآن هي المسؤولة عن تجميع تراث الأمم وحفظه وتيسيره للباحثين والدارسين، بل إن بعضها لم يقنع بمجرد التجميع والحفظ والصيانة، وإنما أضاف إلى ذلك مهمة نشر أمهات كتب هذا التراث نشراً علمياً دقيقاً. وذلك هو ما كان يقوم به القسم الأدبي بدار الكتب في القاهرة حتى أوائل السبعينيات، ثم ناءت المكتبة بهذا العبء فتخلت عنه لهيئات أخرى مسؤولة عن النشر واكتفت بأن تقوم بدور الحارس الأمين على تراث الأمة، وأن تضيف إلى هذا التراث أهم ما أنتجه الفكر الأجنبي في مختلف مجالات المعرفة، وبمختلف لغات الأمم والشعوب، خصوصاً باللغتين الإنجليزية والفرنسية باعتبارهما أكثر اللغات الأوروبية انتشاراً في العالم، وأعظمها تداولاً بين المثقفين عندنا.

وإذا كانت المكتبات الوطنية هي المنوطبة بالتراث. فما أبعاد مسؤوليتها نحو هذا التراث؟ وإلى أي حد تقي مكتباتنا الوطنية بهذه المسؤولية؟ وما دور الجامعات إذن؟

وظيفة المكتبة الوطنية:

إن الوظيفة الأولى للمكتبة الوطنية في أي دولة من الدول هي تجميع إنتاجها الفكري قديمه وحديثه، ووضعه تحت تصرف الأجيال المتعاقبة من أبنائها، ينتفعون به ويستفيدون منه ويستمدون منه مقوماتهم الثقافية.

فهل تقوم مكتباتنا الوطنية بهذا الدور؟

إنه لما يؤسف له أن بعض الدول العربية لم تعرف المكتبات الوطنية حتى اليوم. ووضع كتب التراث في تلك البلاد لا يحتاج إلى تعليق. وحتى البلاد التي وجد بها هذا النوع من المكتبات منذ سنين طويلة نبحث فيها عن كتب التراث

فنجد هنا مبعثرة بين أنواع متباينة من المكتبات فلا هي جمعت في المكتبات الوطنية، ولا حتى في مكتبات الجامعات، وإنما هي كلاً مستباح تتقاسمه المكتبات الوطنية والجامعة ومكتبات المساجد والأوقاف والمكتبات الخاصة.

نجد هذا في مصر، ونجد في سوريا، وفي المملكة العربية السعودية، وفي اليمن، وفي تونس، وفي غيرها من بلدان الوطن العربي مشرقه ومغربه.

والشيء الغريب حقاً أن أموالاً طائلة أنفقت وما زالت تنفق باسم التراث، وأن جلائعاً كثيرة شكلت وتشكل وتنعدم وتتفوض ولا عمل لها غير البحث في شؤون التراث، وأن هيئات متعددة أنشئت لتصون هذا الكنز، والكنز كل يوم ينقص ولا يزيد.

وتلك قضية كبيرة ينبغي أن تثار على مستوى دول العالم العربي كلها، وعلى مستوى جامعة الدول العربية ومعهد مخطوطاتها. وليس هنا مجال مناقشتها أو حتى عرض أبعادها، لأن موضوع هذا البحث هو مسؤولية الجامعات إزاء هذا التراث المفترى عليه.

دور الجامعات:

وعندما نتحدث عن دور الجامعات في خدمة تراثنا لابد لنا أن نتناول هذا الدور من ثلاثة أبعاد أو ثلاثة جوانب لا يمكن إغفال أي منها في التعامل مع التراث، وهي: جانب التجميع والحفظ، وجانب التعريف والإعلام، وجانب التحقيق والنشر.

بالنسبة للجانب الأول نلاحظ أن كل الجامعات العربية تقريباً تحاول أن تنشئ لنفسها مكتبات للمخطوطات تجمع فيها الأصول والمصورات، وتجمعت فيها إلى جانب تلك الأصول والمصورات كل ما يخدمها من فهارس ومراجع. وتتسابق الجامعات في هذا السبيل، تحاول كل منها أن تظفر بأوفى نصيب من ذلك التراث المعمّر.

ولقد سبق أن ذكرنا أن تجميع التراث المخطوط والحفظ عليه ليس مسؤولية الجامعات ومكتباتها أصلاً، وإنما هو مسؤولية المكتبات الوطنية أو مكتبة الدولة.

ولكن هذه الحقيقة تصطدم بحقيقة أخرى تفجئنا في وطننا العربي، وهي أن بعض الدول لم تقم فيها مكتبات وطنية بعد، وببعضها الآخر أنشئت بها تلك المكتبات منذ عهد قريب وما زالت تحبو، في حين استطاعت المكتبات الجامعية في تلك البلاد أن تقف على قدميها. وذلك ما نشاهده بوضوح في المملكة العربية السعودية، وما تؤكده أي مقارنة بين مكتبة جامعة الرياض - مثلاً - ودار الكتب الوطنية^(١)، سواء من حيث ميزانيتها، أو من حيث مجموعة كتبها ودورياتها، أو من حيث عدد العاملين بها وخاصة من ذوي التخصص في علوم المكتبات.

وفي مثل تلك الحالات يصبح لزاماً على مكتبة الجامعة أن تنهض بما كان ينبغي على المكتبة الوطنية أن تقوم به إزاء تراث الأمة، فتتولى جمعه والحفظ عليه حتى تكتمل للمكتبة الوطنية أجهزتها وإدارتها وإمكاناتها المادية والبشرية، فتسلّم الوديعة من مكتبة الجامعة، وتترفع هذه المكتبة لما أنشئت له أصلاً من خدمة برامج التعليم الجامعي في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس أو الشهادة العالية) وخدمة البحث العلمي الذي يجري على مستوى الدراسات العليا (الدبلومات والماجستير والدكتوراه).

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الجامعة لا شأن لها بكتب التراث، أو أنه ليس من حقها أن تقتني شيئاً منها في مكتبتها إلا على سبيل الأمانة التي ترد لأصحابها حين يطلبونها، ذلك أن الدراسة الجامعية في بعض التخصصات كاللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم الدين لا تستغني عن كتب التراث المخطوطة والمطبوعة، يرجع إليها الأساتذة والطلاب في كثير من موضوعات تلك العلوم.

ولكي نوفق بين رسالة مكتبة الجامعة ورسالة المكتبة الوطنية، وحتى لا يحدث

(١) وهي مكتبة أقامتها وزارة المعارف بالرياض، حيث لم تكن مكتبة الملك فهد الوطنية قد أنشئت بعد.

أي نوع من التداخل أو التضارب في المسؤوليات، يمكن أن تتولى مكتبة الدولة تجميع الأصول وحفظها، ويكون لمكتبة الجامعة اقتناة نسخ مصورة لما تشاء من كتب التراث المودعة في المكتبة الوطنية.

وعلى الجامعة في هذه الحال أن تبذل كل جهدها في توعية الهيئات والأفراد لكي يسلموا ما لديهم من كتب مخطوطة إلى المكتبة الوطنية بطريق الإهداء أو البيع، على أساس أن ذلك واجب وطني، وأن المخطوطات تراث أمة قبل أن تكون ميراثاً لفرد أو هيئة، وكونها في مكتبة الدولة أصول لها وأدعى لأن يتتفع بها أكبر عدد من الناس.

وعلى الجامعة بعد ذلك أن تقيم علاقات تبادل مع غيرها من الجامعات في الشرق والغرب. ومن خلال هذه العلاقات تستجلب مصورات لما هو موجود في مكتبات تلك الجامعات من كنوز تراثنا المخطوط.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا بضرورة أن يكون بكل جامعة قسم كامل للتصوير يخدم البحث في التراث وغيره. فكثير من جامعاتنا - بكل أسف - لا تملك من إمكانات التصوير إلا بعض الأجهزة العتيقة التي لا تساير تطورات العصر ولا تقوى على الوفاء باحتياجات الطلاب والباحثين. ولقد آن الأوان لتدرك جامعاتنا أن التصوير العلمي ليس نوعاً من الترف أو الرفاهية، وإنما هو ضرورة من أبرز الضرورات للجامعات ومراكز البحث.

● ● ●

وإذا كان دور الجامعة بالنسبة لتجميع المخطوطات وحفظها محدوداً، فإن دورها في التعريف بها وتحقيقها لا حد له.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتتسنى للجامعة أن تعرف بتراث الأمة؟ وما سببها إلى ذلك؟ وما الأدوات التي تستعين بها لتحقيق تلك الغاية؟

هنا تعددت السبل والوسائل ، وفي مقدمتها إتاحة الفرصة للطلاب في كل كليات الجامعة ليتعرفوا على المصادر العربية الأصلية في مجالات تخصصاتهم، وذلك بإدخال مادة «المصادر العربية» ضمن برامج الدراسة الجامعية . فمن خلال هذه المادة تقام الجسور بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وتكامل صورة المعرفة في أذهان الطلاب ، ولا يزقهم الشعور بالانفصال بين ماضي أسلافهم وحاضر عصرهم .

على أنه ينبغي ألا تُصب تلك المادة في قوالب جامدة ، وإنما لابد أن تكون مادة خصبة نامية متطرفة . ولن يتحقق ذلك إلا إذا قام على تدريسها أساتذة يجمعون بين التخصص الدقيق ، والإلمام بما خلفه أسلافنا من تراث في مجال هذا التخصص ، والإيمان بقيمة هذا التراث ودوره الحضاري .

ويوم تقرر دراسة المصادر الإسلامية التاريخية في أقسام التاريخ ، والجغرافية في أقسام الجغرافيا ، والرياضية والكيميائية والفيزيائية في أقسام الرياضيات والكيمياء والفيزياء ، ويوم يدرس تراث المسلمين الطبي في كليات الطب^(١) ، يوم تدرس تلك المواد لمدة ساعتين أسبوعياً على مدى عام دراسي واحد ، فلن تكون نتيجتها مجرد إضافة إلى معارف الطلاب ، وإنما الأهم من ذلك أنها ستعزز انتتماهم لأمتهم ولوطنهم .

وينبغي ألا تتدخل مادة «المصادر» هذه مع مادة «المكتبة والبحث» ، لأن لكل منها إطاراً متميزاً عن الأخرى وإن تماست الدائريتان . وإذا كانت مادة «المكتبة والبحث» ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لطلاب السنة الأولى من التعليم الجامعي ، فإن مادة «المصادر» يصح أن تأتي في السنة التالية من تلك المرحلة .

إلى جانب تبصرة الطلاب بكنوز تراثهم ، يجب على الجامعات ألا تغفل جانب التراث فيما تصدره من مجلات ، وخاصة تلك التي تصدر عن الكليات

(١) الغريب حقاً أن تاريخ الطب عند العرب في العصور الإسلامية الأولى يدرس في الجامعات الأوروبية ، في حين تضيق به برامج كليات الطب عندنا .

المعنية بالعلوم العربية والإسلامية، كما يجب أن تتوثق الصلات بين الأساتذة الذين تتصل دراساتهم بالتراث ومجلة معهد المخطوطات التي تصدر عن جامعة الدول العربية، حتى تكون تلك المجلة منارة حقيقة لتراثنا العربي والإسلامي، حتى لا تصاب بالعقم والجمود.

وليست مجلة معهد المخطوطات هي المجلة الوحيدة التي أطالب جامعاتنا بأن تفتح عليها، وإنما أطالبها بأن تفتح أيضاً على مجلات الاستشراق المهمة بتراثنا بحيث يتبع الأساتذة ما ينشر فيها، ويسهمون في تصحيح ما قد تقع فيه من تجنب مقصود أو غير مقصود على هذا التراث.

إن مشكلتنا الحقيقة أننا نغلق على أنفسنا أبواب المعرفة الوافدة من الخارج، ونقنع بأن نقرأ لأنفسنا ولا نقرأ لغيرنا، ونعرف العارفين ونهمل من هم أحوج إلى المعرفة الصحيحة. نتحدث عن الإسلام إلى المسلمين، وغير المسلمين أولى بهذا الحديث، ونكشف عن جوانب فكرنا الإسلامي للMuslimين من العرب، وأهل الغرب في أمس الحاجة إلى من يكشف لهم عن هذه الجوانب ويصوغها في لغاتهم حتى يقربها إلى عقولهم وأفهامهم. وهناك في أوروبا وأمريكا تصدر مجلات علمية كثيرة تعنى بنا وبتراثنا، ولكن من من يشارك بقلمه في تحريرها؟ بل من من يطلع عليها أو يتصل بها؟

وإذا كان على الأساتذة أن يقرأوا وبيحثوا، فإن على الجامعة أن توفر لهم أدوات البحث ووسائله. وليس خافياً أن الاشتراك في الدوريات الأكاديمية التي تصدر في الخارج تقع مسؤوليته على الجامعة، وأن التقصير فيه يعتبر خطأ في حق البحث العلمي لا يغتفر.

وليست هذه هي كل صور التعريف بتراثنا والإعلام عنه. فشمة مظهر آخر من مظاهر هذا التعريف يمكن أن تنهض به الجامعة، وهو تشجيع الأعمال البليوجرافية التي تحصي كتب التراث في مختلف المجالات والأقاليم. فكثير من الباحثين في

اللغة العربية تتعدد جهودهم لأنهم لا يجدون تحت أيديهم الأدوات البليوجرافية التي تدلهم على ما كتب في موضوعات بحوثهم، وتكون النتيجة أن كل باحث يجتهد بنفسه في البحث عن تلك المصادر، فتتكرر جهود الباحثين وتضيع أوقاتهم هباءً مثوراً. وإنه لما يدعو للأسف أن يكون كارل بروكلمان وفؤاد سينجين وهما أعظم البليوجرافيين الذين خدموا تراثنا العربي والإسلامي في العصر الحديث من أصول غير عربية، وأحددهما لا يدين بالإسلام.

ولسنا نطالب الجامعة بأن تبني مشروعات بليوجرافية ضخمة تتصل بالتراث كمشروع عمل فهرس موحد لخطوطالات تراثنا المعاشر في مكتبات العالم، فذلك عبء فوق طاقة أي جامعة بمفردها، وإنما نطالب الجامعات بأن تفرض على طلاب الدراسات العليا أن يرفقوا ببحوثهم قوائم حصر بليوجرافية مستوفاة بكل ما خلفه لنا الأقدمون من كتابات في موضوعات تلك البحوث.

وهذه القوائم شيء، ومراجع البحث شيء آخر، لأن الباحث مطالب في قائمة المراجع بـلا يذكر إلا ما اطلع عليه واستفاد منه ونقل عنه. أما تلك القوائم المقترحة فإنها تضم ما اطلع عليه الباحث وما لم يطلع عليه، وما رأه بنفسه وماقرأ عنه في فهارس المكتبات الأجنبية.

ويكفي أن تخطو جامعاتنا خطوة أخرى أكثر تقدماً فتجعل من تلك القوائم البليوجرافية مؤهلاً للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى (الماجستير والدكتوراه)، وبذلك يقبل الكثيرون من خريجي الجامعات على تراثنا يفتشون فيه وينقبون ويقدمون لنا أدلة للبحث في هذا التراث لا تقل قيمة في ميزان العلم عن البحث المبتكر الأصيل.

التحقيق والنشر،

ولعل المسؤولية الأساسية للجامعة بالنسبة للتراث لا تمثل في جمعه والتعریف به بقدر ما تمثل في تحقيقه ونشره. فعلى أكتاف الجامعة أساتذةً

وباحثين يقع العباء الأكبر في تحقيق كتب التراث ونشرها. ويوم تتخلى الجامعة عن مسؤوليتها هذه، فإن عملية التحقيق والنشر تحول إلى تجارة يحترفها من لا صلة لهم بالبحث العلمي، فتشوه النصوص وتفسد، وتضيع المعالم الأصلية لتراثنا المجيد.

إن الجامعات هي مراكز العلم الحقيقة، وخرجوها هم الذين يديرون عجلة الحياة الثقافية والفكرية في أتمهم. وعلى الجامعة وحدها تقع مسؤولية إعداد من يخدمون تراث الأمة ويقدمونه لأجيالها اللاحقة في أنقى صوره. ولقد كان تقليداً طيباً ذلك الذي سارت عليه بعض أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة فترة من الزمن، حين كان يطلب إلى كل صاحب رسالة أن يحقق نصاً قدماً يتصل بموضوع بحثه، وكان هذا النص المحقق يعتبر جزءاً مكملاً لأي رسالة تقدم للدراسات العليا.

ومع أن هذا التقليد قد عدل عنه الآن، إلا أن تحقيق النصوص أصبح عملاً أكاديمياً يؤهل صاحبه لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وهذا الاتجاه ينبغي أن يشجع بشرط أن يصبح تحقيق النص دراسة جادة عنه أو عن صاحبه.

ولكي يستطيع الباحثون في مرحلة الدراسات العليا أن ينهضوا بتحقيق كتب التراث على الوجه الأمثل، ينبغي أن تعمل الجامعات على إدخال مادة «توثيق النصوص ونشر الكتب» ضمن المواد الدراسية في الأقسام التي تتصل الدراسة فيها بتراثنا المخطوط كأقسام اللغة العربية والتاريخ في كليات الآداب والتربية والبنات، وذلك حتى يتاح للخريجين حد أدنى من المعرفة الضرورية التي يحتاجون إليها عندما يبدأون بحوثهم العالية، بدلاً من أن يتركوا للاجتهاد والمحاولة والخطأ، فتتكرر جهود، وتتبدد طاقات نحن أحوج ما نكون إلى الحرص عليها وإنفاقها في وجهها السليم.

وتدريس مادة كهذه يعتبر عملاً أكاديمياً بحقّاً من صميم أعمال الجامعة، وهو

في الوقت نفسه يؤدي للتراث خدمة جليلة لأنه سيفتح آفاقاً جديدة أمام الدارسين وسيضع المفاتيح في أيد أمينة وقادرة على البحث والتنقيب. وعندما يتاح للتراث عدد كاف من هذه الأيدي النظيفة فلن تجد الأيدي غير المؤهلة لنفسها مكاناً في ميدان تحقيق التراث.

ولايكتفي أن نقنع الجامعة بأن تسمح لطلاب الدراسات العليا بها بأن يستغلوا بتحقيق النصوص ليحصلوا على درجات علمية أعلى، وإنما لابد أن يتبع ذلك قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة التي تحيزها. فلا قيمة لجهد علمي لا يراه إلا صاحبه، وثلاثة آخرون هم أعضاء لجنة المناقشة. فما بالنا إذا كان هذا الجهد نشراً علمياً دقيقاً لنص من نصوص التراث؟

إننا نسمع كثيراً عن توصيات بنشر رسائل جامعية. وليس هذا هو ما نطالب به الآن، لأن تلك التوصيات كثيراً ما تظل حبراً على ورق. فالجامعة - من ناحية - لا تعتبر نفسها داراً للنشر، وهي في أغلب الأحوال ليست معدة ولا مهيئة لعملية النشر، ولهذا نطالب بأن ينشأ في كل جامعة دار للنشر، لا تقتصر وظيفتها على إصدار اللوائح والنشرات الإدارية، وإنما تتعدي ذلك إلى إخراج كل ما يتحقق داخل الجامعة من نصوص التراث، بالإضافة إلى ما يستحق النشر من رسائل وبحوث قيمة.

ولاشك أن قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة سيرفع من قدر تلك النصوص ومن قدر عملية التحقيق ذاتها في نظر جمهور المثقفين والقراء، وسيجعل إقبالهم عليها أشد من إقبالهم على ما تنشره أي هيئة تجارية تقوم خارج أسوار الجامعات.

● ● ●

من كل ما تقدم يتبيّن لنا أن مسؤولية الجامعة تجاه تراثنا مسؤولية جسيمة لا يستهان بها، وهي - كما أسلفنا - ذات أبعاد ثلاثة هي: التجميع والحفظ،

والتعريف والإعلام، والتحقيق والنشر. ومن هذه المنطلقات الثلاثة تستطيع جامعاتنا أن ترعى للتراث حقوقه وأن تفي بالتزاماتها نحوه، متعاونة في ذلك مع كل الأجهزة التي تتصل أعمالها بهذا التراث من قريب أو بعيد.

* * *

تحقيق المخطوط الفلسفى

في مصر (*)

أرجو أن تأذنوا لي أولاً وقبل كل شيء في أن أصارحكم بأنني ضيف على موائد الفلسفة، وتلميذ يقف بين يدي شيوخها وأساتذتها وأعلامها الشامخين. ولا أظنكم تتظرون مني أن أتحدث إليكم في الفلسفة أو أن أخوض معكم في غمارها، وإن كنت كمن يحمل التمر إلى هجر.

ورغم أنني عشقت التراث العربي أكثر من أربعة عقود من الزمان، إلا أنني أعترف بأن القائمين على هذه الندوة قد أضفوا عليّ شرفاً كبيراً، وأعطوني أكثر مما أستحق، حينما اختاروني للحديث عن تحقيق التراث الفلسفى. فلهم مني أصدق الشكر وأعمق التقدير. وأأملى كبير في أن أرتفع إلى مستوى طموحهم، وأن أكون عند حسن ظنهم.

وبادئ ذي بدء دعونا نتفق على عدة أمور عامة أوجزها فيما يلى :

أولاً: أن تراثنا العربي المخطوط لبنة أساسية في بناء الحضارة الحديثة، وحلقة ذهبية في سلسلة الإبداعات الإنسانية، وأن هذا التراث غني ببنائه. وهذه النافسة تستمد مقوماتها إما من مضمون المخطوط ومحتواه العلمي، وإما بسبب قدمه وندرته، وإما لأنه مكتوب بخط مؤلفه أو أحد مشاهير العلماء أو الخطاطين. ومع ذلك يخطئ من يظن أن هذا التراث كله صالح للنشر. ففيه الغث والسمين، ومهمة العلماء وأهل الاختصاص أن ينقيوا فيه وأن يستخرجوا

(*) ألقى في «ندوة الفكر الفلسفى في مصر في مائة عام» التي عقدت بكلية الآداب جامعة القاهرة في أبريل ٢٠٠٠ م.

منه كنوزه فينشروها على الناس ليتفعوا بها، وليعمق انتماؤهم لهذا التراث الذي يجمع الأمة ويشكل ضميرها ووجودها.

ثانيًا: أن العرب لم يتحرجو من نقل التراث الفلسفى للبنان قبل أن يبلغ القرن الثاني الهجري نهايته، وأنهم استوعبوا هذا التراث وتمثلوه، ولكنهم لم يذوبوا فيه ولم يقلدوه، وإنما صاغوا لأنفسهم فكرًا فلسفياً مستوحى من عقيدتهم الإسلامية، وكانت الفلسفة الإسلامية مجالاً متميزاً من مجالات إبداع العقلية العربية، واستطاع الفلاسفة المسلمين من أمثال ابن سينا وابن رشد أن يفرضوا أنفسهم على الدنيا وعلى الزمان، وأن يحتلوا أماكن بارزة في الموسوعات العالمية المتخصصة وال العامة كالموسوعة البريطانية والموسوعة الأمريكية التي أفردت لهم الصفحات الطوال.

ثالثًا: أن تحقيق النصوص المخطوطة ضرورة يفرضها فقدان النسخ الأصلية التي كتبها المؤلفون، وتعدد نسخ الكتاب الواحد وتفاوتها الشديد في درجة الدقة والأكمال والتوثيق وتاريخ النسخ واللامتحن المادية (الاختلط والورق والزخرفة والتجليد). وحين توجد نسخة المؤلف أو نسخة قرئت عليه، فلا مجال للتحقيق، وكل ما يمكن عمله هو شرح النص أو التعليق أو التحسية عليه.

رابعاً: أن التحقيق عملية مرهقة ومكلفة بالقياس إلى التأليف. فهو يستغرق وقتاً أطول، ويطلب جهداً أكبر وثقافة أوسع وتكليف أكثر، بدءاً من اختيار النص المحقق والبحث عن نسخه المخطوطة في مظانها المختلفة، ومحاولته الحصول عليها بأي شكل من الأشكال، ومروراً بدراسة تلك النسخ دراسة كوديكولوجية للتثبت من صحتها وتحديد مراتبها وتميز الأصول من الفروع، وتوثيق النصوص التي نقل عنها المؤلف أو نقلت عنه، وانتهاء بإقامة النص ودراسته وتوضيح مشكله والكشف عما أضافه إلى ما سبقه في مجاله. وذلك يتطلب ثقافة واسعة لتبني الأفكار وتفسير الأقوال، كما يتطلب قدرًا كبيراً من الدقة والأمانة العلمية التي أصبحت عملة نادرة في هذه الأيام بكل أسف. فنحن

في عصر يتسم بالسرعة والعجلة التي انعكست على كل مظاهر حياتنا، ولم تسلم منها البحوث العلمية التي تم في الجامعات. عصر يؤثر فيه الناس السهولة واليسر، ولا يطيقون الدقة والأنة، وإنما يبحثون عن أكبر قدر من الكسب بأقل قدر من الجهد. ولهذا لم يكن غريباً ما نراه من نفور الباحثين من التحقيق، وانصرافهم إلى التأليف وإثارةً للعواقب.

خامساً: أن مهنة التحقيق أصبحت كلاًً مستباحاً للمتخصصين وغير المتخصصين من لا علم لهم بأصول الصنعة، وأن جيل المحققين المحترفين أوشك على الانفراط. ولعل هذا هو ما دعا دار الكتب المصرية لإنشاء مركز لتحقيق التراث منذ أكثر من ثلاثة عاماً، ودعا جامعة المنيا إلى إنشاء برنامج دراسي للتحقيق على مستوى الدراسات العليا، ودعا كلية دار العلوم لإنشاء مركز للتحقيق. ونظرة على تلك المؤسسات وأمثالها تكشف عن الاضطراب في أسلوب العمل وفي طريقة إعداد المحققين وفي وضع هذه الدراسة على خريطة التعليم الجامعي. وما لم تدرك هذه المهنة، فستجرفها الأمواج المتلاطممة على الساحة الثقافية.

سادساً: أن تحقيق نصوص التراث ونشرها يمكن أن يكشف عن مظاهر السطوة على أفكار السابقين، وأن يفضح أدعية الابتكار والتتجدد، ويسقط مؤلفين اعتدنا أن نعظهم وأن ننظر إلى ما كتبوه بانبهار شديد. فنحن في زمن كثرت فيه السرقات العلمية. ولا شك أن سرقة الأموات أيسر من سرقة الأحياء، وأن النقل من الكتب المخطوطة التي لم يقدّر لها أن ترى النور وأن تجد طريقها إلى سوق النشر، يكون أكثر خفاء من النقل عن كتب نُشرت منهاآلاف من النسخ يتداولها الناس.

سابعاً: أن عملية النشر يحكمها ثلاثة أطراف: أولها مسؤول عن المضمون الفكري وهو المؤلف والمحقق والمنجم، وثانيها مسؤول عن صناعة الكتاب وهو الناشر، وثالثها المتلقى أو القارئ. وبين الطرفين الثاني والثالث يأتي الموزع،

وغالباً ما يكون هو الناشر. وقد يتولى المؤلف مهمة النشر، وأحياناً يضيف إليها مسؤولية التوزيع أيضاً، وهنا يقع في المحظور.

ثامناً: أن عملية التسويق عنصر أساسي في صناعة النشر التجاري. فلا يكفي أن يكون العمل متميزاً ليُقبل عليه الناشر، وإنما لابد أن تكون له سوق تضمن له أن يسترد ما أنفقه في عملية النشر أو أضعاف ما أنفقه. ولعل هذا هو السبب في ظهور الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تنھض بنشر الأعمال العلمية القيمة والضخمة التي لا يتحمس لها الناشرون التجاريين. وينتسب إلى رأس هذه الهيئات: الجامعات والمجالس القومية المتخصصة كالمجالس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وهيئة الكتاب في مصر.

تاسعاً: أن تكاليف الطباعة في تزايد مستمر، وأنها تتعكس على أسعار الكتب. وارتفاع الأسعار مع الظروف الاقتصادية الضاغطة على الناس يحدّ من التوزيع، ويمثل أزمة حقيقة في سوق النشر.

عاشرأً: أن التصوير الآن أصبح يمثل خطراً حقيقياً على الناشر والمؤلف معاً. وهو خطر يتزايد لسبعين: أولهما: ارتفاع أسعار الكتب وانخفاض تكلفة التصوير، وثانيهما: ضعف رقابة الضمير أو انعدامها عند محترفي تزوير الكتب. وعلى ضوء ما سبق تبرز إشكالية تحقيق التراث الفلسفية المخطوط. فالفلسفة أم العلوم كما تعلمنا، وهي تخاطب العقل في أعلى مستوياته، وتستخدم ألفاظ اللغة بأدق دلالاتها. ومن أجل هذا فهي علم الاستقرارية الثقافية وليس علمًا من العلوم الجماهيرية إن صح هذا التعبير. فالقارئ العادي لا يستطيع أن يستوعب هذا التراث بسهولة. ومن ثم فإن جمهور قراء الفلسفة محدود. وهذا يجعل الناشر يتعدد ألف مرة قبل أن يقدم على نشر كتاب فلسي، ما لم يكن مقرراً دراسياً على الطلاب. ولعلكم تتفقون معى على أن الكتب المحققة لا تصلح أن تكون كتبًا دراسية. وهذا أول بُعد من أبعاد المشكلة.

أما البعد الثاني فهو أن تحقيق النص الفلسي يتطلب المزيد من الوقت والجهد

والمال، ومع ذلك لا يعتبر - في كثير من الأحيان - عملاً إبداعياً أصيلاً يُحسب لصاحبه. فنحن نجد تحفظاً في تسجيل رسائل جامعية في تحقيق النصوص، وتحفظاً أشد في احتساب الأعمال المحققة ضمن النتاج العلمي المقبول لترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وهذا أحد المبررات التي تصرف المتخصصين في الفلسفة وغيرها عن الاشتغال بالتحقيق. وإذا كان من الظلم لا يعتبر التحقيق عملاً علمياً جديراً بالتقدير، فإن من الظلم أيضاً أن يعتبر مجرد نشر إحدى نسخ المخطوط نوعاً من التحقيق مجرد إخراجه في فقرات منسقة، وتزويده بمجموعة من الفهارس والكتشافات التي تيسر التعامل معه. فلا بد في التحقيق من تخريج النصوص وتجلية الغواصات وتعريف بالمؤلف ودراسة للنص تضعه في مكانه من الفكر الفلسفي.

ولقد أتى على كلية الآداب حين من الدهر كانت شرطت على من يتقدم للحصول على الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات المختلفة أن يحقق نصاً متصلة بموضوع الرسالة. وهذا النص لا يعتبر عملاً إضافياً أو مكملاً، ولكنه جزء أصيل من الرسالة. والعودة إلى هذا الأسلوب تعتبر إحدى وسائل التشجيع على تحقيق النصوص الفلسفية.

ونحن نعيش في عصر يوصف بأنه عصر تفجر المعلومات. عصر شهد طفرة في تقنيات المعلومات وفي وسائل الاتصال لم تعرفها البشرية عبر تاريخها كله. وهذا يفرض علينا أن نستفيد من التقدم العلمي الهائل والمتسارع في حصر تراثنا الفلسفية المخطوط، وتحديد ما تم تحقيقه منه وما لم يتحقق بعد، ورسم خريطة لما نشر منه نشراً علمياً وما لم ينشر، أو ما يحتاج إلى إعادة تحقيق ونشر. خريطة تكشف لنا عن مواضع القصور لعلاجهما، وأوجه الخلل للتلافيهما. بل إنني لأمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فأطالب بضرورة حصر الجهود الجارية في تحقيق النصوص الفلسفية داخل الجامعات وخارجها، تجنباً للوقوع في أي نوع من التكرار لجهود علمية بذلت من قبل أو تبذل في الوقت الراهن.

وأنا أعرف أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يصدر نشرة دورية بعنوان: «أخبار التراث» هدفها الأساسي هو الإعلام عما حقق وما يجري تحقيقه حالياً. ولكن هذه النشرة إمكاناتها متواضعة وتوزيعها أشد تواضعاً، ولا تغنى عن إنشاء قاعدة بيانات بيولوجرافية محسبة لتراثنا المخطوط، ترصد هذا التراث وتسجل ما يتحقق منه يوماً بيوم. ولا شك أن حصر هذا التراث وتحقيقه ونشره على الناس سيصحح كثيراً من الأفكار الخاطئة، وسيبرز جوانب عظمة هذه الأمة، وسيكشف عن إسهاماتها في إثراء الحضارة الإنسانية، كما سيحدّ من عمليات السطو على كتابات السابقين وثمرات عقولهم.

وإذا كنا نجد إيجاماً من المتخصصين عن تحقيق هذا التراث، ومن الناشرين عن نشره، فلنعالج أسباب هذا الإيجام، وقد سبق ذكر كثير منها. وأتصور أننا يمكن أن ندخل تحقيق النصوص في برامج الدراسات العليا وفي الرسائل العلمية التي تقدم للجامعات. كما يمكن أن تجمع كل المؤسسات المعنية بهذه الحرفة في هيئة واحدة داخل الجامعات أو خارجها، تكون مهمتها إعداد أجيال متلاحقة من المتخصصين في التحقيق. أما الهيئات الحكومية وال المجالس التي تتولى نشر الأعمال المتميزة، فما أظن أنها تحتاج إلى تذكرة بأن تهتم بتحقيق التراث ونشره، وأن تجعله ضمن أولوياتها. ولن يتعارض ذلك مع جهودها في عملية التنوير، بل لعله يدعم تلك الجهود ويوصلها، لأن التنوير الذي ينبع من وجdan الأمة وتراثها أفضل ألف مرة من أي تنوير يفد عليها من الخارج شرقاً كان أو غرباً.

* * *

تجربة مؤسسة الفرقان

في حصر المخطوطات الإسلامية في العالم^(١)

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي فرع من شجرة مؤسسة يانبي الثقافية، غُرس في لندن سنة ١٩٨٨م انطلاقاً من إدراك المؤسسة الأم لقيمة التراث الإسلامي المخطوط وما يمثله من علم وفكرة، ووعيها بما يواجهه هذا التراث من خطر الدمار والضياع. وتتلخص أهداف هذه المؤسسة الوليدة فيما يلي:

- ١- تشجيع البحث في مجال المخطوطات الإسلامية.
- ٢- المساهمة في مجاهدات حفظ المخطوطات الإسلامية وترميماها.
- ٣- المساهمة في مجاهدات فهرسة المخطوطات التي لم تفهرس بعد.
- ٤- العمل على تسجيل المخطوطات الإسلامية باستعمال أحدث النظم التقنية وتكوين مكتبة من هذه التسجيلات.
- ٥- تحقيق ونشر المخطوطات الإسلامية ذات الأهمية العلمية والتاريخية الخاصة.
- ٦- عقد المؤتمرات وتنظيم المحاضرات والندوات الدراسية بغرض تشجيع الحوار والعمل في مجال المخطوطات.

وقد عقدت المؤسسة حتى الآن أربعة مؤتمرات كان أولها عن أهمية المخطوطات

(١) نشر في كتاب: التجارب العربية في فهرسة المخطوطات، تنسيق وتحرير فيصل الحفيان.
القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٨م، ص ٣٢١-٣٣٢.

الإسلامية، ونشرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٢م، وبالعربية سنة ١٩٩٦م، والثاني عن المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والنشر، ونشرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٥م، وبالعربية سنة ١٩٩٧م، والثالث عن حفظ المخطوطات الإسلامية وصيانتها، وصدرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٦م ومازال النص العربي تحت الطبع. أما المؤتمر الرابع فقد عقد في آخر نوفمبر ١٩٩٧ وكان موضوعه تحقيق المخطوطات الإسلامية المتخصصة في العلوم.

وفي مجال النشر أصدرت المؤسسة مرجعًا مهمًا عن الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجريين، تحقيق رشدي راشد، صدر منه المجلدان الأول والثاني باللغتين العربية والفرنسية في عامي ١٩٩٣م، ١٩٩٦م، والمجلد الثالث تحت الطبع.

كذلك نشرت المؤسسة في عام ١٩٩٥م مسودة كتاب المواعظ والاعتار في ذكر الخطط والأثار للمقرizi، تحقيق أمين فؤاد سيد.

ولكن النشاط الذي يتصدر اهتمامات المؤسسة بلا منازع هو فهرسة مجموعات المخطوطات التي لم تسبق فهرستها، وخاصة تلك التي يتهددها التلف والضياع في مناطق متفرقة من أفريقيا وأسيا وأوروبا الشرقية، إما بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية، أو بسبب العوامل الطبيعية، أو حتى بسبب عدم توافر سبل العناية المناسبة لها في مواطنها.

وقد أصدرت المؤسسة حتى الآن أكثر من خمسة عشر فهرسًا لمجموعات من المخطوطات كانت مجهولة كمخطوطات مكتبة المسجد الأقصى (جـ ٣، ١٩٩٦م)، ومخطوطات دار الوثائق القومية النيجيرية في كادونا (مجلدان سنة ١٩٩٥م، ١٩٩٧م)، ومخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث بتنيكتو (صدر في خمسة أجزاء فيما بين ١٩٩٥-١٩٩٨م)، ومخطوطات مكتبات الشيخ مورمباي سيسي وال حاج مالك سه والشيخ إبراهيم بناس في السنغال، ومخطوطات مكتبة كيريل وميشودياس بصوفيا (سنة ١٩٩٥م)، ومخطوطات شنقيط ووادان (١٩٩٦م)، ومخطوطات المكتبة الوطنية الألبانية في تيرانا (١٩٩٧م).

ولكن أهم الأعمال التي قامت بها المؤسسة في مجال رصد المخطوطات الإسلامية وأضخمها هو مشروعها الطموح الذي بدأ في سنة ١٩٨٩ م لحصر المخطوطات الإسلامية في العالم أجمع، والذي استعانت فيه بباحثين متخصصين في أكثر من مائة دولة، كلفتهم بإجراء هذا الحصر، كلُّ في موقعه. ولم يقتصر العمل على البيانات البليوجرافية التقليدية، وإنما تجاوز ذلك إلى تقديم معلومات مفصلة عن مجموعات المخطوطات سواء ما تم فهرسته منها وما لم يفهرس بعد.

ولعل أهم ما يميز هذا العمل عن كل ما سبقه من أعمال بليوجرافية مماثلة مثل كتابي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان وتاريخ التراث العربي لسيزجين:

١- أنه لا يرمي إلى تغطية دول العالم فحسب، وإنما يرمي أيضًا إلى تغطية مختلف اللغات الإسلامية.

٢- أنه يعرف بالمخطوطات الإسلامية في دول تكاد تكون مجموعاتها مجهلة لنا تماماً مثل: إستونيا وبنين وبروناي وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وتايلاند وتوجو وجزر القمر وجورجيا وروسيا البيضاء وسلوفينيا وسيراليون وقرغيستان وكرواتيا ولتوانيا ومالاوي ومدغشقر.

٣- أنه يغطي أكبر عدد ممكن من المكتبات الخاصة وبينَه على ما فيها من نوادر.

٤- أنه يعرف بمجموعات المخطوطات غير المفهرسة.

٥- أنه يقدم وصفاً تفصيلياً لما نشر من فهارس تلك المجموعات، كما يعرف بالفهارس غير المنشورة.

وقد صدر هذا العمل^(١) باللغة الإنجليزية بتحرير Geoffrey Roper من وحدة البليوجرافيا الإسلامية بمكتبة جامعة كمبرidge، في أربعة مجلدات ضخمة تجاوزت صفحاتها ٢٥٠٠ صفحة، وتضمنت ١٠٧ دولة رتبت ترتيباً هجائياً، فالملجد

World Survey of Islamic Manuscripts. (١)

الأول صدر سنة ١٩٩٢ م ويبدأ بـ أفغانستان وينتهي بإيران، والمجلد الثاني صدر سنة ١٩٩٣ م ويبدأ بالعراق وينتهي بروسيا الاتحادية، والمجلد الثالث صدر سنة ١٩٩٤ م ويبدأ بالسعودية وينتهي بيوغوسلافيا. وكل مجلد من هذه المجلدات يختتم بكشافين أحدهما للغات والآخر للأعلام. أما المجلد الرابع فهو ملحق صدر سنة ١٩٩٤ م وتضمن الدول التي لم تذكر في المجلدات الثلاثة الأولى لتأخر وصول المادة العلمية الخاصة بها وعدها ١٤ دولة تبدأ بالجزائر وينتهي بالفلبين، كما تضمن إضافات وتصويبات للعرض الخاص بسبعين من الدول التي تضمنتها المجلدات الثلاثة الأولى، وختّم بثلاثة كشافات تجميعية للمجلدات الأربع، أحدها للغات والآخر للأعلام والثالث لأسماء المجموعات.

وكل دولة كتب عنها أحد المتخصصين عرضاً مفصلاً لمجموعات المخطوطات الإسلامية بها، مع ذكر تاريخ هذا العرض حتى نقف على مدى حداة المعلومات التي يقدمها. وتحت كل دولة رتبة المدن هجائياً، وتحت كل مدينة رتبة المكتبات هجائياً أيضاً. أما فهارس المجموعات فربت ترتيباً زمنياً. وختمت كل دولة بملحق بيوجغرافي ذكرت فيه المصادر التي استعان بها الكاتب في جمع مادته.

وطبيعي ألا يخلو عمل ضخم كهذا من بعض أوجه القصور، وقدماً قال العرب إن من ألف فقد استهدف. فكل من يكتب يتوقع نقداً لكتابته يأتيه من هنا أو هناك. وأي جهد بشري لا يمكن أن يرقى إلى درجة الكمال. والنقد التزيم يثري العمل ويصحح مساره ويصلح خللاته ويعبر نقشه. وقد أحسنت مؤسسة الفرقان صنعاً حين عملت بالقول المشهور: إن ما لا يدرك كله لا يُترك جلّه، فاقتحمت أرضاً بكرأ لم يسبقها إليها أحد، ومضت تبحث فيها عن كنوز المخطوطات الإسلامية وتقدم عنها صورة إن لم تكن الأوفى والأكمل فيكفي أنها الوحيدة حتى يومنا هذا.

وحتى لا يتقطع العمل، صدرت المجلدات الثلاثة الأولى، وخصص المجلد الرابع للدول التي سقطت من تلك المجلدات، لأن البيانات عنها لم تصل في حينها.

والحق أقول إن المؤسسة رسمت سياسة محددة ألزمت بها المحرر العام وكتاب العروض الخاصة بالدول، ولكن بعض هؤلاء الكتاب لم يلتزم بها التزاماً كاملاً، ربما لنقص المعلومات، وربما لتعذر الوصول إليها، وربما لأنهم كتبوا بلغات محلية غير مشهورة وترجمت كتابتهم إلى الإنجليزية، وفي ذلك ما فيه من الصعوبة ومزالق الخطأ. فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن بعض الأسماء الأفريقية تكتب بعدة أشكال، وأن العمل يضم عدداً هائلاً من أسماء الأشخاص وعنوانين الفهارس الشرقية (عربية وفارسية وتركية قديمة وتركية حديثة وغيرها) المنقولة إلى اللغة الإنجليزية بطريقة الرومنة Romanization بكل ما تنطوي عليه هذه الطريقة من صعوبات وما يمكن أن يتبع عنها من أخطاء، إذا أضفنا ذلك إلى ما سبق، أدركنا مدى المعاناة التي يتعرض لها من يتصدى لتحرير عمل كبير كهذا العمل.

ولقد كتب الدكتور قاسم السامرائي خبير المخطوطات، والباحث المتفرغ في ليدن بهولندا، والأستاذ السابق بقسم المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كتب دراسة قيمة عن المجلدين الأولين اللذين صدرتا في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣م، نشرتها مجلة عالم الكتب، مج ١٥، ع ٣ (مايو/يونيو ١٩٩٤م)، ص ٢٣٥-٢٦٥ بعنوان: المسح الدولي للمخطوطات الإسلامية، وختمتها بأن للحديث بقية، وإن لم تنشر تلك البقية حتى اليوم.

وفي هذه الدراسة أوضح الكاتب أهمية هذا العمل الكبير، وتناول ما تضمنه عن مجموعات المخطوطات في مصر والهند وإيران والعراق وأيرلندا وإيطاليا وساحل العاج واليابان والأردن وكينيا والكويت ولитوانيا ومدغشقر ومقدونيا وملاوي ومالي والمغرب، وصحح بعض الأوهام التي وقع فيها محرورو النص الأصلي. ولست أزيد أن أكرر شيئاً مما ذكرته تلك الدراسة، فهي منشورة في مجلة متخصصة معترفة، ويمكن الرجوع إليها بسهولة.

ولعل سائلاً يسأل: لماذا صدر هذا العمل باللغة الإنجليزية؟ هل لأن مؤسسة

الفرقان اتخذت من لندن مقرًا لها؟ أم لأن الإنجليزية هي أكثر لغات العالم انتشاراً؟ أم لأن معظم الدول التي يغطيها العمل دول غير عربية؟ أم لأنه يخدم المستغلين والمهتمين بالتراث الإسلامي في مختلف بلاد العالم بصرف النظر عن لغاتهم؟

ومع أن لكل واحد من تلك الاعتبارات وجاهته، إلا أنه تبقى حقيقة لا جدال فيها، وهي أن أغلب التراث الإسلامي المخطوط مكتوب باللغة العربية، وأن المنطقة العربية أكثر من غيرها تعلقاً بهذا التراث وفهمًا له ووعيًّا به وتقديرًا لقيمتها.

ولهذا قررت مؤسسة الفرقان نقل هذا العمل الضخم إلى اللغة العربية ليكون الانتفاع به أعم، ولتحقيق الهدف المرجو من إصداره.

وقد صدر المجلد الأول من هذه الطبعة العربية^(١) سنة ١٩٩٧ م في ٧٥٧ صفحة، وتضمن الدول التي تبدأ بحرف الهمزة وعددتها ١٧ دولة، وثلاث دول تبدأ بحرف الباء هي باكستان والبحرين والبرازيل. وكان مخططاً أن يتضمن هذا الجزء حرف الهمزة والباء كاملين، ولكن وجد أن حرف الباء يضم اثنتي عشرة دولة لو نشرت بكاملها في هذا المجلد لتضخم تضخمًا غير عادي.

أما المجلد الثاني الذي أوشك على الصدور^(٢) فيستكمل حرف الباء ٩ دول، ويضم أيضاً الدول التي تبدأ بأسماؤها بحروف التاء والجيم والدال والراء والسين وعددتها ٢٨ دولة. وهكذا يبلغ مجموع الدول التي يغطيها ٣٧ دولة تبدأ بالبرتغال وتنتهي بسيراليون^(٣).

ولم تكن عملية النقل هذه هينة ولا يسيرة، لأن المسألة ليست مجرد ترجمة لنص عادي، وإنما هي تعريب لعمل بيلوجرافي له طبيعته الخاصة التي لا يكفي فيها الإمام الواسع باللغة المنقول عنها واللغة المنقول إليها، وإنما يتلزم لها معرفة دقيقة بعلوم الفهرسة والبيلوجرافيا، ولا أقول مصطلحاتها، فمن البديهي أن من

(١) وعنوانها: المخطوطات الإسلامية في العالم.

(٢) صدر هذا المجلد سنة ٢٠٠٠ م.

(٣) وصدر المجلد الثالث سنة ٢٠٠١ م، ويضم ٣٣ دولة تبدأ بالصومال وتنتهي بمدغشقر. وينتظر أن يصدر المجلد الرابع والأخير في مستهل عام ٢٠٠٢ م.

لا يعرف المصطلح لا يصلح للترجمة ولا يقوى عليها. والبيانات البليوجرافية بطبيعتها جافة، ومن ثم كان لابد من محاولة التغلب على هذا الجفاف وتقليله إلى أقصى درجة ممكنة، ليكون النص مقروءاً ومتقبلاً من القراء.

ودعوني أصارحك بأنني أتصور أن الإنسان حينما يتحدث إلى علماء متخصصين تكون مهمته شديدة الصعوبة في جانب، وشديدة اليسر في جانب آخر. شديدة الصعوبة لأنه ينبغي أن يتحسس كل كلمة ينطق بها، وأن يطمئن إلى صحة كل معلومة يعرضها، وشديدة اليسر لأنه لا يحتاج إلى كثير من الجهد والمشقة في إقناع السامعين بما يقول، مadam حقاً وصدقًا.

ولعلكم تتفقون معي على أن ترجمة الأعمال البليوجرافية تختلف عن ترجمة المؤلفات العلمية والأدبية اختلافاً كبيراً، فليس فيها هذه المتعة التي يجدها من يتصدى لنص علمي أو أدبي، وليس فيها هذا القدر من الحرية الذي يمكن أن يمارسه المترجم في أي تخصص من التخصصات. ذلك أنها في الأعمال البليوجرافية نجد أنفسنا أمام حشد هائل من المؤلفين وعنانيين المؤلفات وتاريخ النسخ أو النشر وأعداد المجلدات. ومهمة المترجم الأولى هي التزام الدقة الكاملة تحقيقاً لمبدأ أمانة الأداء. ولكن أمانة الأداء لا تكفي حينما تضطرب الأسماء وتختلط التواريخ والأرقام. وهنا يلزم تحرير النص وتصحيح أي خطأ في المعلومات، سواء وقع هذا الخطأ في الأصل أو في الطباعة. وأراني مضطراً لتوضيح هذه النقطة ببعض الأمثلة من الطبعة الإنجليزية لهذا العمل الضخم الذي أتحدث عنه:

* بعض الأسماء تكتب بأكثر من شكل مثل:

خالدة صديق (vol.2, p.505,514)، وخالدة صديقي (p.516,518)،
مولوي ظفر حسن (vol.2,p.498,499)، ومولوي ظفر حسين (p.500)، دركه
Dargah (vol.2p (vol.2, p.466,557)، ودركة Dargäh (p.538)، راسخ عزت
(vol. 4,p.47) Muham- (vol. 3, p 373)، وعزت راسخ (p. 373)، محمد بيلو- Muham- (vol. 4,p.47)
Bello، ومحمدوبيلو Muhammadu Bello (p.48).

* وبعض أسماء جامعي الفهارس تكتب غير كاملة، كأن يكتب أن الفهرس

إعداد عبد الرحمن (vol. 4,p. 202) أو عبد الرحيم (vol. 4,p. 199,207) وكفى، وકأنه لا يوجد في هذا العالم غير عبد الرحمن واحد وعبد الرحيم واحد.

* وبعض البيانات الخاصة بالمجموعات تضارب كما هو الحال في:

- أعداد مخطوطات مديرية الوثائق والمكتبات في الأردن (vol.2,p.144) التي ذكر أنها ١٥ مخطوطاً، مع أن التوزيع الموضوعي يجعلها ١٧.

- أعداد مخطوطات المكتبة الوطنية في أبو ظبي بدولة الإمارات، هل هي ١١٩. كما في vol. 3.p 421 أم ٤٧٨؟ أم ٤٧٤؟ أم ٤٧٣؟

الصواب؟

- أعداد المخطوطات في متحف التاريخ في زاكاتالي بأذربيجان، هل هي ٦٥. كما ورد في النص الأصلي أم ٣٥. كما ورد في الملحق؟

* وبعض تواريخ المخطوطات تذكر دون توضيح ما إذا كانت تواريخ تأليف أم تواريخ نسخ كما في vol. 1,p. 15,16 (ألانيا).

وقد يتصور البعض أن وجود الأصل المكتوب باللغة العربية عن بعض الدول العربية يمكن أن ييسر الأمور كثيراً. ولكن للأسف كان الوضع بالنسبة لهذه الدول أكثر مشقة وتعقيداً. ولعل مقارنة النص الإنجليزي الخاص بالجزائر بالأصل العربي الذي أرسل للمؤسسة توضح صدق ما أقول. فأول ما يلقانا من خلاف بين النصين الخلاف في اسم كاتب الدراسة، ففي النص الإنجليزي ذكر على أنه مختار حساني، وفي النص العربي ذكر كاتب الدراسة اسمه هكذا: د. حساني مختار.

إذا تقدمنا في النص طالعتنا اختلافات كثيرة، فهناك مكتبات ومجموعات ذكرت في الأصل العربي ولم يرد لها ذكر في النص الإنجليزي، وهناك بيانات تفصيلية عن بعض المجموعات أهلتها محرر الطبعة الإنجليزية، وهناك خلافات في أسماء المكتبات والمجموعات مثل:

ثانوية ابن زرجب في تلمسان (vol. 4,p.30) التي وردت في النص العربي (ص ٢٨) على أنها ثانوية ابن زجرج.

وهناك تناقض في البيانات المذكورة عن بعض المكتبات، فخزانة زاوية كتبه بها ٦٤ مخطوطاً في النص الإنجليزي (p.20) و ٧٠ مخطوطاً في الأصل العربي (ص ١٦)، وخزانة محمد وقاد في أولاد جلال مخطوطاتها مجلدة وحالتها لا يأس بها كما يقول النص الإنجليزي (p.26)، ولكنها في حالة يرثى لها على حد تعبير النص العربي (ص ٢٢).

وأسماء جامعي الفهارس أيضاً لا تخلو من تناقض، فقد ذكر Edmond Fag-nan عدة مرات في الأصل الإنجليزي (p. 5,7)، وورد في النص العربي أيضاً عدة مرات (ص ٦ ، ٥٥) بصورة أخرى هي : فانيان Vanian .

ولقد كان لزاماً على من يتصدّى لتعريف هذا العمل أن يصحّح الأخطاء، وأن يجمع البيانات المتصلة بالموضوع الواحد في مكان واحد، وأن يردّ الأسماء والعنوانين الشرقية إلى أصلها ويكتبها بلغاتها الأصلية، وأن يوحّد صيغ أسماء الأشخاص والهيئات والمكتبات والمدن، وهي مهمة ثقيلة يكفي للتدليل على حجمها أن توحيد الأسماء وهو أيسّرها يصطدم بأمررين :

أولهما: أن محرر النص الإنجليزي ذكر في آخر مقدمته أنه سيحمل ألقاب الأشخاص أصحاب المجموعات، ومع ذلك نجد في دولة مثل إيران بعض أصحاب المكتبات ذكرها ورتّبوا بألقابهم مثل : ميرزا (540. 549, Vol. 1, p. 463, 489)، وال حاج (p.467.489)، والشيخ (p.464)، والعلامة (p.502)، وحضررة (p.504).

وثانيهما: أننا لا نجد اتفاقاً بين الأطلس العربية على مسميات المدن الرئيسية . فما بالنا إذا بحثنا عن المدن الصغيرة التي توجد بها المجموعات، والتي غالباً ما تهمّلها الأطلس العربية، وإن ذكرت بعضها لم تتفق على مسماه . وارجع - إن شئت - إلى أطلس تاريخ الإسلام لحسين مؤنس والأطلس العربي الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم في مصر، وتخيّر أي دولة من الدول الأجنبية وقارن بين أسماء المدن لترى عجباً^(١).

وفي مواجهة هذه التحدّيات حرص المترجم على توحيد شكل الاسم الأجنبي

(١) انظر: روتسوف Wroclaw في بولندا في الأطلس العربي على سبيل المثال.

في جميع الموضع التي يرد فيها معرّباً، وعلى اختيار الصيغة الأكثر شيوعاً على ألسنة العرب بالنسبة لأسماء البلدان والأماكن.

وكان طبيعياً أن يتطلب التعرّيب إعادة ترتيب الدول والمدن والمكتبات وفقاً للهجائية العربية، وإجراء بعض التقديم والتأخير في النص كي تستقيم العبارة وتتجمع خيوط الفكرة الواحدة في موضع واحد.

وكان طبيعياً أيضاً أن تدمج الملاحق والاستدراكات والتوصيات التي تضمنها المجلد الرابع عن بعض الدول مثل: ألمانيا وأيرلندا وفرنسا والهند مع الفصول الخاصة بتلك الدول، كما كان من الطبيعي أن تتضمن الإصدارة العربية ما نشر من فهارس بعد صدور الطبعة الإنجليزية، وما جدّ من معلومات عن مجموعات المخطوطات التي تقتنيها بعض الدول. وقد تكفلت مؤسسة الفرقان - مشكورة - بتجمیع تلك الإضافات والتوصيات، ووضعتها تحت يد محرر الطبعة العربية التي تضمنت - بالإضافة إلى ما سبق - إيضاحات يسيرة يمكن أن تفيد القارئ العربي دون أن تمس جوهر العمل.

وقد سلكت الترجمة العربية طريقاً وعراً، فالالتزام بترجمة عناوين الفهارس إلى العربية مهما كانت لغاتها، شرقية كانت أو غربية، وهو ما لم يحدث مثله في الأصل الإنجليزي إلا نادراً. ولقد كان هذا الالتزام مرهقاً ومعطلاً في آن واحد بسبب ندرة المختصين في بعض اللغات المحدودة الانتشار.

وقد ختم المجلد الأول بثلاثة كشافات، أولها للغات، والثاني للأعلام، والثالث لأسماء المجموعات والمكتبات والمؤسسات، وأضيف للمجلدات التالية كشافان آخران أحدهما للأماكن (المدن) والآخر لعناوين المخطوطات.

وعندما يكتمل صدور هذا العمل في طبعته العربية تكون مؤسسة الفرقان قد وقفت على ساقين قويتين، وتكون قد مدّت للأجيال المتتابعة من الباحثين العرب والأجانب يدين كريتين في إحداهما الطبعة الأجنبية وفي الأخرى الطبعة العربية من هذا العمل العملاق، وتكون قد قدمت للتراث الإسلامي المخطوط خدمة لا يعرف قدرها إلا المعاملون مع هذا التراث فهرسةً ودراسةً وتحقيقاً ونشرأ، وأسدت للمعرفة البشرية كلها معروفاً لا يخلق على مرور الأيام.

* * *

إسهامات صلاح الدين المنجد

في تأصيل علوم المخطوط العربي^(*)

الكتابة عن صلاح الدين المنجد كالخوض في أعلى البحار، لا يجرؤ عليه إلا من يجيد السباحة حتى لا يجرفه التيار ويبتلعه الماء. فهو رجل متنوع الثقافة غزير الإنتاج. يجيد الغوص في الأعمق، ويعرف كيف يستخرج منها اللآلئ دون الأصداف. بلغ نتاجه العلمي أكثر من مائتي كتاب^(١) في فنون متنوعة، ثلثها - تقريباً - نصوص محققه. استمع إليه يقول عن نفسه: «أما ثقافيتي فهي ثقافة متنوعة. كان الأقدمون يصفون الذي يحيط بجميع العلوم ويأخذ بطرف من كلّ منها بأنه عالم «مشارك». وكان يعجبني هذا الاسم، فبدأت حياتي أدبياً. ثم حدث حادث جعلني أهتم إلى جانب الأدب بالتراث والتاريخ»^(٢). «إن مؤلفاتي هي انعكاس لثقافيتي. نشأتُ نفسي أن أكون عالماً مشاركاً في جميع نواحي الثقافة العربية الإسلامية، لذلك تجدون في مؤلفاتي ألواناً من هذه الثقافة»^(٣). وهو يفسر لنا سرّ غزارة إنتاجه بقوله: «كان الكثيرون يُعجبون من كثرة تأليفه فكنت

(*) بحث يتضمنه الكتاب التذكاري الذي تصدره مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلنلن تكريماً للدكتور صلاح الدين المنجد.

(١) هذا فضلاً عن مئات المقالات التي نشرت له بالعربية والفرنسية في المجالات والصحف العربية والأوروبية في دمشق والقاهرة وبيروت وتونس والرياض وبغداد وغيرها، وفي مجلات الاستشراق (حفل تكريم الدكتور صلاح الدين المنجد في إثنينية عبد المقصود خوجة في جدة مساء يوم الاثنين الواقع في ٤/٧/١٤٠٥ هـ الموافق ٢٥/٣/١٩٨٥ م، ص ٥).

(٢) المصدر السابق، ص ١٠-٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦.

أضحك. لقد كان لدى مفتاح التأليف الأول وهو الثقافة المشاركة في كل علم عرفه العرب، ومكتبتي التي كانت تعلمني بكل مصدر أريده في أي موضوع فلاحتاج إلى الذهاب إلى مكتبة ولا استعارة كتاب. كان في مكتبتي ثلاثون ألف كتاب»^(١).

فنحن إذن بصدق رجل موسوعي في عصر انعدمت فيه الصفة الموسوعية أو كانت تنعدم نتيجة لتضخم حجم المعرفة وتنوعها وتشابكها. رجل كتب في الأدب والتاريخ والآثار والسياسة، وألف في الترجم والسير والموضوعات الإسلامية، وأصدر دراسات عن الاستشراق والمستشرقين، ونشر أعمالاً بليوجرافية ضخمة وفهارس للمخطوطات الموجودة في عدة مكتبات.

فمن تصانيفه الأدبية: رثاء المدن في الشعر العربي - أمثال المرأة عند العرب - مؤلفات الحب عند العرب.

ومن مؤلفاته التاريخية: الحوادث الكبرى في عصر بنى أمية - دراسات عن الخلفاء الأمويين - ولادة دمشق في العهد العثماني.

ومن كتبه في الترجم: أعلام التاريخ والجغرافيا عند العرب - معجم الخطاطين والنساخين والمصورين والمزوقيين في الإسلام - ابن مقلة - أشهر الخطاطين في الإسلام؛ ياقوت المستعصمي - فيصل بن عبد العزيز.

ومن مؤلفاته في السياسة: أعمدة النكبة؛ أسباب هزيمة حزيران ١٩٦٧ م - بلشفة الإسلام - التضليل الاشتراكي - خصومات دبلوماسية - سورية ومصر بين الوحدة والانفصال.

ومن دراساته الأثرية: دمشق القديمة؛ أسوارها، أبراجها، أبوابها - مساجد دمشق؛ نصوص ودراسات.

ومن كتاباته الإسلامية: الإسلام والعقل - المجتمع الإسلامي في ظل العدالة - التاريخ الدبلوماسي في الإسلام.

(١) حفل تكريم الدكتور صلاح الدين المنجد في إثنينية عبد المقصود خوجة في جدة، ص ٢٢.

ومن دراساته عن الاستشراق والمستشرقين: المستشرقون الألمان؛ ترجمتهم وما أسهموا به في الدراسات العربية.

إلى جانب مؤلفاته التي تجاوزت المائة كتاب، حقق صلاح الدين المنجد أكثر من سبعين من المخطوطات العربية في التاريخ والجغرافيا والأدب، واهتم بصفة خاصة بكل ما يتصل بدمشق. ففي التاريخ والتراجم حقق كتبًا منها: أنساب الأشراف وفتح البلدان، وكلامهما للبلاذري، كما حقق الجزء الأول من سير أعلام النبلاء للذهبي، وفضائل الشام ودمشق للربيعي، والمجلدة الأولى والقسم الأول من المجلدة الثانية من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي.

وفي الأدب واللغة حقق: ديوان أبي محجن الثقفي، وكتاب أدب الغرباء لأبي الفرج الأصفهاني، ونزهة الجلساء في أشعار النساء للسيوطى، والأفاظ المهموزة لابن جنى، وغيرها.

وفي الدين حقق بعض فتاوى ابن تيمية مثل فتواه في معاوية بن أبي سفيان وفي يزيد بن معاوية، كما حقق المجلدين الأولين من شرح أبي بكر محمد بن سهل السرخسي لكتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، وهو أول كتاب يتكلم عن القانون الدولي العام.

وفي الدبلوماسية حقق رسول الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة لابن الفراء، ونال عنه جائزة المجمع العلمي العربي بدمشق لأحسن نص قديم محقق.

إلى جانب التأليف والتحقيق، نشرت له أعمال ببليوجرافية هامة منها: معجم المخطوطات المطبوعة وهو كتاب في خمسة أجزاء يغطي «ما ظهر في البلاد العربية والإسلامية والغربية من النصوص القديمة»^(١) في الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٨٠ م^(٢)، ويعدّ أداة ببليوجرافية أساسية يسترشد بها من يتصدى لتحقيق أي

(١) معجم المخطوطات المطبوعة، جـ ٤. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٨م، ص ٥.

(٢) جـ ١: ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، جـ ٢: ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، جـ ٣: ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، جـ ٤: ١٩٧١ - ١٩٧٥ ،

مخطوط أو نشره. ومنها أيضاً معجم ما أُلْفَ عن رسول الله ﷺ من المطبوعات والمخطوطات وأماكن وجودها. كما نُشرت له عدة فهارس للمخطوطات مثل: **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الكونغرس**، و**فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأمم** بروزيانا.

و فوق هذا كله ترجم شذرات من الطبعة الأولى من كتاب **Introduction to the History of The Muslim East: a bibliographical Guide** سوفاجيه Jean Sauvaget للتعريف بمصادر التراث الإسلامي^(١) ونشرت الترجمة عن دار العلم للملائين بيروت سنة ١٩٤٧ م في ١٨٣ صفحة باسم رائد التراث العربي.

ومعنى هذا أننا أمام نهر زاخر بالعطاء المتعدد، وأننا نتعامل مع مؤلف ومحقق وبيلوجرافي ومفهرس يتميز إنتاجه بالخصوصية والتنوع والثراء، ولا يستطيع باحث أن يكتب عن المخطوط العربي دون أن يرجع إليه، فلا يخلو جانب من الجوانب الأساسية في دراسة المخطوط من رأي له أو إضافة جديرة بالتنوية والاعتبار. ولو لا أن له جناحين قويين ما استطاع أن يحلق في تلك الآفاق الرحبة من سماء الفكر والإبداع.

ولكن الذي يعنينا من هذا الفيض الغزير من الإنتاج هو جهوده البارزة في حقل التراث بصفة عامة، وفي تأصيل علوم المخطوط العربي على وجه الخصوص. وقد تمثلت هذه الجهود في عدة مظاهر:

أولها: إصدار مجلة معهد المخطوطات العربية إثر تعيينه مديرًا للمعهد في سنة ١٩٥٥ م «وكان من أبرز وأنشط رؤساء المعهد»، كما شهد بذلك المرحوم الدكتور

= ج ٥ : ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م.

وقد أغلق الطبعات التجارية التي لا يطمأن إليها، والتي لم يرجع طبعها إلى أصول جديدة، ونص على ذلك في المقدمة، ج ١ ص ١٤.

(١) ترجم الطبعة الثانية من الكتاب بإضافات كلود كاهين Claude Cahen: عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب، ونشره المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة سنة ١٩٩٨ م بعنوان: **مصادر دراسة التاريخ الإسلامي**.

محمود الطناحي^(١) الذي يقول عنه: «لم أعرف هذا الرجل ولم ألتقي به.. لكنني في خلال عملي بالمعهد - الذي استمر خمسة عشر عاماً - كنت أحسن بصماته ولمساته في جميع أرجاء المعهد. فهذه شهادة أؤديها على وجهها»^(٢).

ومجلة معهد المخطوطات هي أول مجلة علمية عربية تعنى بشئون المخطوطات والتعريف بها وبأماكن وجودها ورصد ما نشر منها. «وقد أصابت هذه المجلة نجاحاً كبيراً - وبخاصة في أعدادها العشرة الأولى - وكتب فيها كبار العلماء في الشرق والغرب»^(٣)، وأثراها المتجدّد بكتاباته المتميزة خلال السنوات الست التي تولى فيها إدارة المعهد (من ١٩٥٥ حتى ١٩٦١م) فلم يخلُ عدد من الأعداد التي صدرت في تلك الفترة من إسهاماته، تعرضاً لمخطوطات تم تحقيقها ونشرها مثل: خريدة القصر للعماد الأصفهاني، تحقيق شكري فيصل^(٤) ومشاهير علماء الأمصار لـ محمد بن حبان البستي، تحقيق فلايشنر^(٥)، أو بفارس وبيليوجرافيات مخطوطات مثل فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية، المجلد الأول: مصطلح الحديث، وضع فؤاد سيد^(٦)، والمخطوطات التاريخية في خزانة كتب المتحف العراقي ببغداد، وضع كوركيس عواد^(٧)، أو تعرضاً بنوادر المخطوطات العربية في العالم شرقه وغربه مثل: نوادر المخطوطات في المغرب^(٨) ونوادر المخطوطات في مكتبة ملك بطهران^(٩)، وتقرير عن نوادر المخطوطات في ليننغراد وطشقند^(١٠).

(١) محمود محمد الطناحي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. القاهرة: مكتبة الحاخامي، ١٩٨٤م، ص ١٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) مج ٢، ج ١ (مايو ١٩٥٦م)، ص ١٩٣-١٩٥.

(٥) مج ٦، ج ١، ٢ (مايو - نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٢٩٦-٢٩٨.

(٦) مج ٢، ج ٢ (نوفمبر ١٩٥٦م)، ص ٣٧٣-٣٧٤.

(٧) مج ٣، ج ٢ (نوفمبر ١٩٥٧م)، ص ٣٣٦-٣٣٧.

(٨) مج ٥، ج ١ (مايو ١٩٥٩م)، ص ١٦١-١٩٤.

(٩) مج ٦، ج ١، ٢ (مايو - نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٦٧-٧٦.

(١٠) مج ٦، ج ١، ٢ (مايو - نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٣١٩-٣٢٤.

وثانيها: اهتمامه بإيفاد بعثات من معهد المخطوطات لتصوير أهم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، فقد طوف بالأفاق خلال فترة إدارته للمعهد، واكتسب خبرة هائلة بمظان المخطوطات العربية والإسلامية، وساعدته حسن مرهف دقيق، وثقافة واسعة على اكتشاف نوادر المخطوطات والتنويه بها. وفي ذلك يقول: «قمنا أنا وبعض موظفي المعهد برحلات في بلاد العالم لتصوير المخطوطات فيها، فأتيح لي أن أبلغ لينتغراد وموسكو وطشقند وبخارى وسمرقند، وأن أزور مكتبات طهران ومشهد، ومكتبات باكستان والهند، وأن أنعم بمخطوطات تونس والمغرب، وأن أدخل مكتبات الفاتيكان والأمبروزيانا في ميلانو، وأن أفيد من مكتبات توبنجن وغيرها في ألمانيا. وتعداد ما زرته من المكتبات في العالم يطول، ولا أبالغ إذا قلت إنني رأيت بعيني من المخطوطات ما لم يره غيري. وقد صورنا الكثير من المخطوطات النادرة أو ذات الشأن للمعهد، وبلغت ألفاً كثيرة»^(١).

وثالثها: دراساته عن الخط العربي، ومنها: الخط العربي من الناحية الحضارية، ودراسات في تاريخ الخط العربي، والكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري الذي صدر منه الجزء الأول متضمناً نماذج مصورة من المخطوطات العربية في ترتيب تاريخي، وكان المأمول أن يظهر جزء ثان يتضمن دراسة تلك النماذج^(٢). ومنها أيضاً دراسته عن إسهامات المرأة في مجال الخط العربي وعنوانها: Women's roles in the art of Arabic Calligraphy وقد نشرت في كتاب:

The Book in the Islamic World, ed. by George N. Atiyeh. N. Y.: State University of New York Press, Albany, 1955^(٣).

(١) حفل تكرييم الدكتور صلاح الدين المنجد...، ص ١٥.

(٢) لم يظهر هذا الجزء بكلأسف، والغريب أن ما فعله صلاح الدين المنجد فعله من قبله موريتز مدير دار الكتب المصرية حين أصدر كتابه Arabic Palaeography سنة ١٩٥٠م، وهو كتاب ضخم كله لوحات من المخطوطات العربية في مختلف القرون. أما الدراسة فلم تنشر.

. p. 141-148 (٣)

ورابعها: ما حققه من رسائل ونصوص تراثية عن الخط العربي مثل: جامع محسن كتابة الكتاب للطبيبي، وعدة الكتاب في البري والكتاب لابن مقلة.

وخامسها: ما كتبه من دراسات عن التراث العربي المخطوط ونشره، مثل: ماذا نشر من المخطوطات القديمة وكيف نشر^(١)، ومن مشكلات التراث العربي^(٢)، وجهود المستشرقين في تحقيق التراث العربي^(٣)، ومنهج نشر التراث في أوائل القرن الرابع عشر الهجري^(٤).

أما سادسها وأهمها: فهو إرساء القواعد والأسس لعلوم المخطوط العربي. فقد استرعى انتباذه ما ترسم به كتب التراث المحققة من تفاوت واضطراب في المنهج. فأقدم على وضع قواعد للتحقيق نشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية في عام ١٩٥٥م^(٥)، وقدمت إلى مؤتمر الماجموع العلمية الذي انعقد بدمشق سنة ١٩٥٦م، وشارك فيه أعضاء مجامع القاهرة ودمشق وبغداد، فأحالها المؤتمر إلى لجنة التراث العربي لدراستها، وقد أقرتها تلك اللجنة مع بعض التعديلات «رغبة في توحيد قواعد نشر المخطوطات في البلاد العربية»^(٦)، و«لتكون دليلاً للمحققين عندما ينشرون النصوص القديمة»^(٧). وقد أعيد طبع هذه القواعد أكثر من خمس مرات، وترجمت إلى ست لغات هي الفرنسية والإسبانية والإنجليزية والإيطالية والفارسية والتركية^(٨).

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٢ ج ٢ (نوفمبر ١٩٥٦م)، ص ٣٩٥-٣٩٨.

(٢) عالم الكتب، مج ١، ع ٢ (أغسطس ١٩٨٠م)، ص ١٤٢-١٤٧.

(٣) المهل، ص ٥٥، ع ٤٧١ (أبريل / مايو ١٩٨٩م)، ص ٢١-٢١٧.

(٤) ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٦م، ص ٣٣٧-٣٥٢.

(٥) قواعد تحقيق النصوص. مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، ج ٢ (نوفمبر ١٩٥٥م)، ص ٣١٧-٣٣٧.

(٦) محضر لجنة التراث في مؤتمر الماجموع العلمية، ص ٥ من كتاب: قواعد تحقيق المخطوطات، ط ٥.

(٧) قواعد تحقيق المخطوطات. ط ٥، ص ٣.

(٨) قواعد تحقيق المخطوطات. ط ٥، ص ٣.

وفي صيف عام ١٩٧٢ م دعي المنجد لإلقاء مجموعة من المحاضرات عن فهرسة المخطوطات العربية في دورة نظمتها جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقد جمع تلك المحاضرات ونشرها بعد ذلك في كتاب صدر عن دار الكتاب الجديد في بيروت سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م بعنوان: **قواعد فهرسة المخطوطات العربية**.

وهذا الكتابان رغم صغر حجمهما، كانا - وما زالا - دعامتين أساسيتين من دعامتين علوم المخطوط العربي، وهما يدلان على براعة أصحابهما في ارتياح الآفاق الجديدة، واقتناص الموضوعات الجيدة، واكتشاف الأرض البكر وزراعتها بمحاصيل غير تقليدية - إن جاز لنا أن نستعمل مصطلحات الزراعيين - . وهو لا يزرع نباتات قصيرة القامة، وإنما هو مغرم بغرس الأشجار الطوال التي سرعان ما تنمو وتكبر وتتوالد حولها شجيرات كثيرة وكثيفة. وسيظل هذان العملان الرائدان من الأعمال البذرية أو الجنينية - إن صح التعبير - لأنهما يضممان أبكار الأفكار، ويعدآن غواذًا للتأصيل والإبداع في زمن كثُر فيه التقليد والاجترار، بل والسطو على أفكار الآخرين وكتاباتهم بغير حياء.

ويتفق هذان الكتابان في أنهما رائدان في مجاليهما. وكل منهما يشق طريقًا جديداً، ويضع علامات إرشادية بارزة تهدي السائرين فيه.

ولابد من وقفة متأنية أمام هذين العملين، نستجلِّي ملامحهما، ونبين قيمة كل منهما.

أولاً: قواعد تحقيق المخطوطات

لكي تتضح أهمية تلك القواعد التي وضعها صلاح الدين المنجد ونشرها منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً، ينبغي أن نتبع الخطيط من أوله حتى تبين موقع المنجد على هذا الطريق، وتأثيره بن قبله وتأثيره فيما أتى بعده.

ترجع نشأة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة إلى أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأ الأوروبيون يضعون أصولاً علمية لنشر التراث الكلاسيكي، اليوناني واللاتيني. وقد استعمل المستشرقون تلك القواعد والأصول في نقد

الكتب العربية والشرقية، ولكنهم لم يؤلفوا في ذلك تأليفاً خاصاً^(١)، وكان أول كتاب صدر في هذا المجال دراسة مختصرة أعدها بلاشير R. Blachère وسوفاجيه J. Sauvaget، ونشرت في باريس سنة ١٩٤٥م بعنوان: قواعد تحقيق وترجمة النصوص العربية القديمة Règles Pour édition et traductions des textes Arabes وصرف معظمها للحديث عن ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية.

وبعد أكثر من عشرين عاماً، نشرت دار الكتب بالقاهرة في عام ١٩٦٩ م محاضرات كان المستشرق الألماني برجستراسر Bergstrasser قد ألقاها على طبة الماجستير بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة في العام الدراسي ١٩٣٢/١٩٣١، وقد أعدها وقدم لها الدكتور محمد حمدي البكري، وصدرت بعنوان: أصول نقد النصوص ونشر الكتب. وهي من أفضل ما كتب في الموضوع، وأغناها بالنماذج والأمثلة التوضيحية الشارحة. ولذا أعادت دار المريخ بالرياض نشرها في عام ١٩٨٢.

أما في العالم العربي فقد بدأ نشر كتب التراث القديم على أيدي بعض الناشرين التجاريين الذين لهم إلمام بالتراث ومعرفة بأمهات كتبه مثل الحانجي والحلبي (في مصر)، فكانوا يتخيرون الكتب المهمة التي يتوقعون لها رواجاً عند القراء، وينشرون إحدى نسخها المخطوطة كما هي دون تحقيق أو تدقيق أو دراسة أو تعليق. وكانت الغاية الوحيدة من هذا النشر هي إتاحة عدد كبير من نسخ الكتاب لجمهور القراء. وعندما أقدم المجمع العلمي العربي بدمشق على نشر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، قامت اللجنة التي ألفها المجمع العلمي لتولي هذه المهمة بوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق كتب التاريخ، وهي لاتشغل أكثر من نصف صفحة من صفحات المقدمة^(٢).

(١) محمد حمدي البكري: مقدمة كتاب: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، لبرجستراسر، ط ٢. ص ١٢.

(٢) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، المجلدة الأولى. تحقيق صلاح الدين المنجد. دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥١م، ص ٤٨.

وعندما شرع مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا، وضعت اللعنة المشكلة لهذا الغرض قواعد ومبادئ عامة للتحقيق ذكرها الدكتور إبراهيم بيومي مذكور في مقدمة الكتاب^(١).

ولكن أول عمل علمي نشر في شكل كتاب كامل ومستقل هو كتاب تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون، الذي صدرت طبعته الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٥٤م، وحملت صفحة عنوانه عبارة: «أول كتاب عربي في هذا الفن، يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته»، ونص مؤلفه في مقدمته على أنه «أول كتاب عربي يظهر في عالم الطباعة معالجاً لهذا الفن العزيز: فن تحقيق النصوص ونشرها»^(٢)، وذكر أنه علم بالمحاضرات التي ألقاها برجستراسر في كلية الآداب، وحاول جاهداً أن يطلع على شيء منها فلم يوفق^(٣).

وهو يبدأ بالحديث عن كيفية وصول الثقافة العربية إلينا، ثم يتحدث عن الورق والوراقين، وعن الخطوط، وعن أصول النصوص، ثم يتنتقل إلى الحديث عن تحقيق عنوان المخطوط باسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه، ثم تحقيق متن الكتاب، ومقدمات التحقيق. ثم يرجع إلى التصحيح والتحريف، ويتنتقل بعد ذلك إلى الحديث عن «معالجة النصوص» (ترجمي الروايات، وتصحيح الأخطاء، والزيادة والحدف، وما شابه ذلك). ويختتم الكتاب باستعراض المكملاً الحديثة وب يعني بها التقديم للنص، والإخراج الطباعي، وصنع الفهارس (الكتشافات)، يلي ذلك عرض لنماذج من التصحيح والتحريف، ونماذج مصورة لصفحات من بعض المخطوطات.

وفي عام ١٩٥٥م ينشر الدكتور صلاح الدين المنجد في مجلة معهد المخطوطات العربية دراسة بعنوان: قواعد تحقيق النصوص^(٤)، ويعيد نشرها في

(١) ابن سينا : كتاب الشفاء (المقطع). القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٥٣م. المدخل ص ٤٢-٣٨.

(٢) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م، ص ٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٧.

(٤) مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، ج ٢ (نوفمبر ١٩٥٥م)، ص ٣١٧-٣٣٧.

القاهرة كعمل مستقل في العام نفسه، وتتابع طبعاتها في بيروت في الأعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٦.

وهي دراسة في عشرين صفحة غير المقدمات^(١)، ولكنها كانت أساساً اعتمد عليه كل من تصدى لتحقيق نصّ من نصوص التراث أياً كان موضوعه، وكانت نواة لكل المؤلفات التي صدرت بعد ذلك عن تحقيق التراث، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* تحقيق التراث. عبد الهادي الفضلي. جدة : مكتبة العلم، ١٩٨٢ م.

* تحقيق التراث العربي؛ منهجه وتطوره. عبد المجيد دياب. القاهرة: المركز العربي للصحافة، ١٩٨٣ م.

* مناهج تحقيق التراث بين القدامي والمحاذين. رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥ م.

* تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤ م.

ومع أن كل واحد من هذه الكتب يبلغ مئات من الصفحات قد تتجاوز الأربع ككتاب رمضان عبد التواب، إلا أنها جميعاً اعتمدت على كتاب المنجد وذكرته في قائمة مراجعها، باستثناء كتاب واحد لا أسميه، ولا يشير المنجد أن كتابه لم يُذكر فيه، لأنَّه لم يغفل كتاب المنجد وحده وإنما تعمد إغفال الكتب الأساسية التي نقل عنها، وحشا قائمة مراجعه في مقابل ذلك بكتب وقوائم بيلوجرافية لا صلة لها بفن التحقيق، فأساء بذلك إلى نفسه قبل أن يسيء إلى المؤلفين الأعلام الذين لا تخطئهم أى عين بصيرة في المجال.

ورغم كثرة ما ألف في الموضوع وضخامة بعض المؤلفات، إلا أن كتابي

(١) صلاح الدين المنجد : قواعد تحقيق المخطوطات . ط٥. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٦ م، ص ٣٠-٤٢.

عبد السلام هارون وصلاح المنجد ظلاً دستور المحققين، والمصدرين الأساسين لكل من يحاول تحقيق أي نص من نصوص التراث العربي، بغض النظر عما ثار بين الرجلين من خلاف وصل إلى حد الصدام. فقد انتقد المنجد صاحبه بأنه تطرق إلى موضوعات خارجة عن الموضوع مثل: «كيف وصلت إلينا الثقافة العربية»، و«الورق والوراقين»، و«الخطوط»، فضلاً عن أنه لم يستوعب البحوث الجيدة التي نشرت في تلك المجالات. وعاب عليه أنه «لم يطلع قط على ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية.. وأنه خلط بين قواعد تحقيق النصوص والعلوم المساعدة على التحقيق»^(١).

ويبدو أن عبد السلام هارون قد استفزَّ الاتهام بعدم الرجوع إلى المصادر الأجنبية، وإلى كتابات المستشرقين على وجه الخصوص، فرد عليه في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه^(٢) ردًا فيه حدة لا تليق بالعلماء حين يتحاورون. ولم يسكت صلاح المنجد وإنما ردَّ الصاع صاعين في مقدمة الطبعة الرابعة من كتابه^(٣). وأنا أُعْفَ عن ذكر الألفاظ التي تهمج بها كل من الشيوخين الجليلين على صاحبه، فلكل منهما قدره وزنه العلمي، وكلاهما بالنسبة لي أستاذ ومدرسة تعلمت منها الكثير.

ولست هنا في معرض المقارنة بين الكتائين أو الفصل بين الخصمين، ولكني في معرض الحديث عن صلاح المنجد وكتابه عن قواعد التحقيق. وهو كتاب صغير ولكنه كتاب جليل في الوقت نفسه. ويلفت الانتباه فيه أمور أهمها:

(١) الإيجاز الشديد، والاقتصاد في العبارات دون إخلال بالمعنى المراد، وتركيز الأفكار في عناصر محددة يعرضها صاحبها في تسلسل بديع ودقيق^(٤). فهو يكتب بلغة البرقيات التي تصب أكبر قدر من المعاني في أقل قدر من

(١) صلاح الدين المنجد : قواعد تحقيق المخطوطات. ط٥ ، ص ١١ .

(٢) عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها. ط٤ ، ص ٨ .

(٣) قواعد تحقيق المخطوطات. ط٥ ، ص ٤ .

(٤) راجع على سبيل المثال حديثه عن ترتيب النسخ، ص ١٢-١٣ .

الألفاظ. ولهذا لم يتجاوز حجم الكتاب ملزتين. وهو أقرب إلى «روشتة» الطبيب التي لا يذكر فيها غير اسم الدواء ومقادير تعاطيه.

(٢) وضوح الرؤية لدى المؤلف. فهو قد سماه قواعد تحقيق المخطوطات، ولذا نراه يقتصر على «القواعد» ولا يخرج عن هذا الإطار الذي حدده لنفسه في قليل أو كثير. فهو يستعرض في صفحتين ونصف صفحة المحاولات السابقة لوضع قواعد نشر النصوص، ثم يدخل في الموضوع مباشرة، ويسلك طريقاً مستقيماً فلا يجده يميناً أو يساراً.

(٣) المنطقية في استعراض قواعد التحقيق. فهو يبدأ بالحديث عن جمع النسخ وأدواته وترتيب النسخ، ثم يتنتقل إلى صلب الموضوع وهو تحقيق النص، ويبذله بالحديث عن غاية التحقيق ومنهجه، وعن الحدود التي يتحرك فيها المحقق ولا ينبغي له أن يتجاوزها. ثم يتنتقل إلى الحديث عن (الرسم) ويعني به القواعد الإملائية، ثم المختصرات والشكل، وتقسيم النص وعلامات الترقيم، والحواشي، والإجازات والسماعات وكيفية ذكرها. يلي ذلك الفهارس (أو الكشافات) وأنواعها. ثم يتحدث عن المقدمة وعن انصارها، وعن مسرد المراجع والبيانات библиография التي ينبغي ذكرها عن كل مرجع.

(٤) الاستيعاب، ويعني به شمول الكتاب لكل الأساسيات التي يهم المحقق معرفتها مثل: أهم المختصرات الموجودة في المخطوطات (ص ١٧، ٢٠، ٢)، والأقواس والخطوط والرموز التي يجب عليه استخدامها عند نشر النص (ص ٢٣)، والعناصر التي ينبغي أن تتضمنها المقدمة (ص ٢٨).

(٥) المقارنة بين المدارس المختلفة في التحقيق، والترجيح بينها، كما في حديثه عن طرق إثبات الحواشي (ص ٢٤).

(٦) إيراد الأمثلة في أضيق الحدود، وفي حالات الضرورة فقط، مثل: كتابة أسماء الأعلام كما تكتب اليوم (ص ١٩)، وضبط المبني للمجهول (ص ٢١). وليته توسع في ذكر الأمثلة التوضيحية لفائدة المحققين المبتدئين.

وليست هذه هي الملاحظة الوحيدة على الكتاب، فثمة ملاحظة أخرى أهم، وهي أنه لم يذكر كتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سizzجين كمصدر أساسى من مصادر التعرف على أماكن وجود نسخ المخطوطات العربية في مرحلة جمع النسخ وترتيبها (ص ١٢). صحيح أن كتاب سizzجين صدر بعد صدور طبعتين أو ثلاث من كتاب المنجد، ولكن الجزء الأول منه كان قد ظهر بالقطع قبل صدور الطبعة الرابعة فى سنة ١٩٧٠م^(١). وإلا فما معنى كلمة «طبعه جديدة» إن لم تتضمن ما جدّ من معلومات في المجال؟ وأيهمما أولى بالذكر في الطبعة الرابعة: كتاب سizzجين أم الرد على عبد السلام هارون؟

ولكن يبدو أن كلمة «طبعه» edition قد فقدت معناها في لغتنا المعاصرة فأصبحت تعنى إعادة إصدار كتاب نفد، فإذا أصدر المؤلف طبعة جديدة بالفعل من كتابه، حرص على أن يردف الكلمة «طبعه» بعبارة «مزيدة ومنقحة» لينبه إلى أنها reprint وليس edition.

ويرغم كل شيء، فالكتاب دليل إرشادي ممتاز، يصرّ الباحثين بطريقة نشر نصوص التراث. وهو أشبه بالقانون أو الدستور في مواجهة المحددة، المصاغة بلغة دقيقة لا تحتمل للبس ولا تثير الجدل.

ثانياً: قواعد فهرسة المخطوطات

وعلى خلاف الكتاب السابق، يقع هذا الكتاب في خمسة ملازم (٨٠ صفحة) لا تشغل قواعد الفهرسة فيه إلا الحُمس تقريباً. فهو يبدأ بعد المقدمة بلمحمة عن المكتبات في الإسلام، يليها عرض لتاريخ الفهارس عند المسلمين، ثم استعراض سريع لفهارس المخطوطات في أوروبا، وللفهارس في العصر الحديث، ثم تعريف بالشروط الثقافية لفهرسة المخطوط، ينتقل المؤلف بعده إلى بيت القصيد وهو: كيف نفهرس المخطوطات (ص ٥٩-٧٨).

ويتضح من هذا العرض أن المؤلف لم يقتصر في كتابه على قواعد الفهرسة،

(١) صدر ج ١ من كتاب سizzجين سنة ١٩٦٧م، وج ٣ سنة ١٩٧٠م.

وإنما طوَّفَ بنا في مجالات أخرى وإن كانت قريبة منها، إلا أنها تجعل عنوان الكتاب غير دقيق في الدلالة على محتواه. صحيح أن الفهرسة مرتبطة بالمكتبات، ولكن عرض تاريخ المكتبات في الإسلام في كتاب عن قواعد الفهرسة مهما يكن مختصراً، لا محل له من الإعراب كما يقول النحاة.

ثم إن الفهرسة شيء وتاريخها شيء آخر. فلماذا يستعرض المؤلف تاريخ الفهارس عند المسلمين في كتاب عن قواعد فهرسة المخطوطات العربية؟ ولماذا يستعرض فهارس المخطوطات الأوروبية وفهارس الكتب العربية المخطوطة والمطبوعة التي صدرت في البلاد العربية، وهو استعراض غير كامل من ناحية، ولا يضيف جديداً إلى الموضوع من ناحية أخرى، لأن الحصر البليوجرافي شيء، والفهرسة شيء آخر؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أن استخدام عبارة «فهارس مؤلفات العلماء» واستخدام لا يقره المكتبيون، لأن الفهارس لا تكون إلا مرتبطة بمكتبات مكتبة من المكتبات أيّاً كان نوعها. أما حصر المؤلفات في موضوع معين، أو مؤلف معين فيطلق عليه: الضبط البليوجرافي Bibliographic Control ويقال له اختصاراً: بليوجرافيا (للعلم)، وبليوجرافية (للقائمة الحصر المفردة). وأنا أعرف أن (بليوجرافيا) كلمة غير عربية، ولكنني أعرف أيضاً أن كلمة (فهرس) هي الأخرى غير عربية، وأنها حلّت محل (بليوجرافية) تجاوزاً في بعض الأحيان كما هو الحال في فهرست ابن النديم وفهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الإشبيلي. بل إن اللفظ ليطلق تجاوزاً أيضاً على الكشافات التي تُعدّ لتيسير الوصول إلى محتويات ما ينشر من كتب التراث، فيقال - مثلاً -: فهرست (أو فهرس) الأعلام، وفهرست (أو فهرس) القوافي، ويقصد بذلك كشاف الأعلام وكشاف القوافي.

وهكذا نرى أن الدكتور صلاح الدين المنجد قد ألزم نفسه في هذا الكتاب بما لا يلزم، ففتح على نفسه جبهات للنقد ما كان أغناه عنها.

وأترك الجزء الأكبر من الكتاب، وهو الجزء الذي أراه خارجاً عن الموضوع كما حدد العنوان الذي اختاره المؤلف لكتابه وهو «قواعد الفهرسة»، وأنقل إلى مربط الفرس - كما يقولون - وهو ما أسماه المؤلف: كيف نهرس المخطوطات؟

وأبادر فأقول إن الاجتهاد في مجال الفهرسة محدود، فنحن لا نهرس لأنفسنا وإنما نهرس لرواد المكتبات. ويفضل دائماً أن تكون تقنيات الفهرسة واحدة في أكبر عدد ممكن من المكتبات التي يتعامل معها المستفيدين. ولهذا استقرت قواعد الفهرسة فيما يسمى **قواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة (AACR)** في طبعتها الأولى ثم الثانية. وليس من مصلحة أي مكتبة أو أي متخصص أن يضع قواعد للفهرسة تخالف ما تعارف عليه الناس وألفوه وتداولوه وأصبحت مشتركة بينهم. وتلك مسألة لا أظن أنها تحتاج إلى جدال.

ولكنني في الوقت نفسه أعترف بأن للمخطوط العربي طبيعة خاصة وسمات معينة تميزه عن المخطوطات في اللغات الأخرى. وهذه السمات ينبغي أن تتعكس على بطاقة الفهرسة وما تتضمنه من بيانات.

ومن ينظر فيما نشر من فهارس للمخطوطات العربية بمكتبات الشرق والغرب يجد تفاوتاً كبيراً في حجم البيانات التي تقدم عن كل مخطوط، وفي ترتيبها وطريقة عرضها. ولعل هذا ما دعا البعض إلى محاولة استنباط قواعد للفهرسة المخطوط العربي، ووضع بطاقة للفهرسة يلتزم بها المفهرون وتكون أداة من أدوات التوحيد في ممارسة عملية الفهرسة.

ومن قبل صلاح المنجد، وضع توفيق إسكندر بصفته خيراً لليونسكو في تونس تصوراً لبطاقة فهرسة المخطوط العربي سنة ١٩٦٥م، ثم جاء المنجد فوضع هو الآخر بطاقة فهرسة. ومن بعده وضع عدة بطاقات يمثل كل منها اجتهاداً لصاحبها. وتعدد الاجتهادات ليس في صالح عملية الفهرسة، لأنه مظهر للفرقـة وعدم التوحيد، وعدم المرونة في تقبل آراء الآخرين.

ولكن صلاح المنجد كان أول من حاول تقنين فهرسة المخطوط وصياغة هذه

القوانين في شكل قواعد يطبقها المفهرون. ويبدو أن هذه القواعد كانت حصيلة تجربته في فهرسة مخطوطات مكتبة الكونجرس ومكتبة فروج سلاطيان ومكتبة الأمبروزيانا^(١).

وقد اقتصر المنجد في هذه القواعد على ما يطلق عليه المكتبيون اسم (الفهرسة الوصفية) أو: (الوصف البليوجرافي). يقول: «فالفهرسة هدفها، بمعناها الذي نقصده، هو وصف المخطوط وتقديم كل ما يقدم لنا صورة دقيقة عنه، لا دراسة موضوعه وبيان أبوابه وفصوله»^(٢).

ومعنى هذا أنه يستبعد الفهرسة الموضوعية، وهي توأم الفهرسة الوصفية، فأي بطاقة فهرسة لابد أن يحدد فيها الموضوع أو الموضوعات التي يتناولها الكتاب مطبوعاً كان أم مخطوطاً.

ولكن من حق الدكتور المنجد أن يحدد مجال كتابه كما يشاء، شريطة أن يتلزم بما وضعه من حدود. وفي هذا الإطار سيكون حديثنا عن قواعد الفهرسة التي وضعها وصنفها في أحد عشر عنصراً (ص ٦١-٧٢) يلاحظ عليها ما يلي:

١ - بالنسبة لعنوان المخطوط، يذكر المنجد (ص ٦١) أن العنوان يرد في أكثر من موضع، ولكنه لا يبين لنا ماذا نفعل إذا اختلف العنوان المذكور في مقدمة المخطوط عن العنوان المذكور في خاتمه عن العنوان المذكور على صفحة العنوان. وأي العناوين يعتمد. وبدلأ من حسم هذه المسألة حسماً واضحاً وصريحاً، نراه يحوم حول الحمى، ويكتفي بالقول بأننا «قد نجد أحياناً اختلافاً في العنوان بزيادة لفظة أو نقصانها فنشير إلى ذلك في الملاحظات».

٢ - بالنسبة لمؤلف المخطوط، يطالب المنجد بذكر تاريخ وفاته بالسنة الهجرية وبالتاريخ الميلادي الذي يقابلها، ويوضح ذلك بقوله (ص ٦٣): «أما ما يقابل التاريخ الهجري بالتاريخ الميلادي فنأخذه من الكتب المخصصة لذلك، وأحسنها

(١) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٠.

(٢) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٠.

كتاب W. Haig: Comparative tables of Muhammadan and Christian dates. London, 1932.

وهذا عبء إضافي على المفهوس، وترتيد لا لزوم له.

٣- بالنسبة لخاتمة المخطوط، يقول (ص ٦٣): «تذكرة آخر جملة في المخطوط، التي تسبق تاريخ النسخ باسم الناسخ». ولكن يضيف (ص ٦٤): «أثنا نجد أحياناً في آخر المخطوط معلومات هامة تفيد في معرفة تاريخ الكتاب أو المؤلف المخطوط»، ويسوق ثلاثة أمثلة لخاتمة المخطوط فيها معلومات تاريخية، وفيها أيضاً تاريخ النسخ باسم الناسخ ومكان النسخ، وأحدتها تجاوز نصف صفحة^(١)، ثم يعقب عليها بقوله (ص ٦٥): «فهذه الخاتمة ذات شأن كبير لأنها تصف لنا حصار دمشق وصفاً مؤثراً عندما هاجمها السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ ما لا نجد في كتب التواريخت». ويردف قائلاً (ص ٦٦): «فمثل هذه المعلومات التي قد نصادفها في خواتيم المخطوطات يجب أن تثبت».

والسؤال هو: هل تحمل بطاقة الفهرسة كل هذا؟ وإذا كان المنجد قد استبعد الفهرسة الموضوعية، فإيّا حق يطالب بذكر بيانات بهذا الطول هي من صميم موضوع الكتاب. ثم كيف يتفق هذا مع اكتفائة بتسجيل آخر جملة في المخطوط تسبق تاريخ النسخ باسم الناسخ؟ والأمثلة التي ذكرها (ص ٦٤-٦٥) يدخل فيها تاريخ النسخ باسم الناسخ.

٤- في معرض الحديث عن عدد الورقات ونوع ورق المخطوط يقول (ص ٦٦): «وتذكر مسطّرته أي عدد الأسطر في كل ورقة». والسؤال هو: وإذا اختلف عدد السطور من صفحة لأخرى - وهذا هو الغالب في المخطوطات - فأي عدد نكتب؟ سؤال كان يتضرر إجابة محددة، وكان يمكن تجنبه لو أضاف كلمة واحدة هي: (متوسط) عدد الأسطر.

(١) خاتمة كتاب الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: نسخة المرحوم حسن حسني عبد الوهاب تونس.

٥- عند الحديث عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ يقول المنجد (ص ٦٧): «يذكر النص الذي يشير إلى تاريخ النسخ باسم الناسخ تماماً»، ثم يضيف: «ونلحظ بتاريخ النسخ الهجري السنة الميلادية توضع بين قوسين».

وإذا كان تاريخ النسخ مطلوباً، فليس مفروضاً أن يُذكر نصاً، ولا أن يقابل المفهرس السنة الهجرية بسنة ميلادية، فذلك عبء ثقيل، والعائد منه لا يساوي الجهد المبذول فيه.

٦- في ص ٦٨ يتحدث المنجد عن كيفية تحديد تاريخ المخطوط غير المؤرخ استناداً إلى خطه، ويحيل القارئ إلى ثلاثة كتب تعرض نماذج من الخط العربي في مختلف العصور، منها كتابان له وكتاب ثالث لفاجدا، ويعغل أهم الكتب في هذا المجال وهو كتاب مورتز: Arabic Palaeography الذي نشرته دار الكتب بالقاهرة في عام ١٩٠٥م قبل كتابي المنجد بأكثر من خمسين عاماً.

٧- وتحت عنوان: «التجليد» يتحدث المؤلف عن اهتمام العرب وال المسلمين بتجليد المخطوطات، ويشير إلى زخارف الجلود، ثم يردد قائلاً (ص ٦٩): «ويمكن الرجوع إلى الدراسات الخاصة بالتجليد في الإسلام لمعرفة ذلك» دون أن يشير إلى أيٌّ من تلك الدراسات.

٨- وفي الفقرة الخاصة باللاحظات العامة يذكر المنجد تسعه عناصر يجب الإشارة إليها من وجهة نظره. وهذا كثير، وبعض تلك العناصر كان يستحق أن تُفرد له فقرة خاصة في بطاقة الفهرسة مثل: الحالة المادية للمخطوط - الإجازات والسماعات والتملكات - الخليات والزخارف والتذهيب. والعنصر الأخير من العناصر التسعة التي ذكرها يحتاج إلى وقفة، لأنَّه يطالب المفهرس (ص ٧١) بأن يذكر «إذا كان الكتاب قد طبع، ويحسن المفهرس صنعاً إذا استطاع مقابلة المخطوط على المطبع... ويجب أن يذكر المفهرس أن الكتاب قد طبع سنة كذا

في مدينة كذا، ولا يكتفي بالقول: الكتاب مطبوع». وفي ص ٧٢ يقول: «ولكي يعرف المفهرس إذا كان الكتاب مطبعاً أم لا، فيرجع إلى معجم المطبوعات لسركيس، لكنه يقف عند سنة ١٩٢٩».

وأستأذن العالم الكبير في أن أقول له إن هذه ليست وظيفة المفهرس بحال من الأحوال.

٩ - وفي حديثه عن المصادر، أحسن المؤلف صنعاً حين ذكر (ص ٧٢) أن معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة «أوسع من الأعلام في ذكر المراجع الكثيرة التي يمكن الرجوع إليها لمعرفة ترجمة المؤلف.. ولكن الزركلي أدق في الترجم». وهو في هذا الحكم يصدر عن خبرة ودرية.

وبعد أن انتهى الدكتور المنجد من ذكر قواعد الفهرسة، خصص أربع صفحات للمتفرقات، تحدث فيها عن فهرسة الماجموع والمخطوطات المجهولة، وعن ترتيب الفهارس (ويقصد بها الكشافات indexes)، ثم يعود للحديث عن فهرسة المخطوطات المرحلية (أي: التي يصدرها صاحبها أكثر من إصدارة)، وفهرسة الأجزاء، والمخطوطات المchora (ويعني بها المزوجة). وأخيراً يقدم بطاقة لفهرسة المخطوط بطريقته (طريقة المنجد). وما أظنني بحاجة إلى القول بأن الحديث عن ترتيب الكشافات (أو الفهارس كما يسميه) أتى في غير موضعه بين هذه المتفرقات.

ويبقى بعد ذلك أمران:

أولهما: أنه يركز على أهمية المران والخبرة في فهرسة المخطوط، وأننا أتفق معه على أهمية هذين العنصرين، ولكتنـي أتحفظ على ما ذكره عن ملـكة المـفـهرـس وخبرـته ودورـهمـا في تحـديد تاريخـ المـخطـوطـ غـيرـ المؤـرـخـ، والتـعرـفـ عـلـىـ خـصـائـصـ المـدارـسـ الفـيـةـ فـيـ التـجـليـدـ^(١)، لأنـيـ أـتصـورـ أـنـ الـعـلـمـ يـأـتـيـ أـولاـ قـبـلـ الـخـبـرـةـ وـالـمـرـانـ.

(١) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٨، ٦٩.

أما الأمر الثاني فهو أنني كنت أود لو قدم لنا الدكتور صلاح المنجد - وهو العالم الكبير - مسراً بالمراجع التي يمكن أن يعتمد عليها في فهرسة المخطوط، لتكتمل القيمة المرجعية لكتابه.

ويرغم هذا كله يبقى الكتاب عملاً علمياً جيداً بكل المعايير. فيه خير كثير ونفع كبير. ولا يستطيع أحد يحترم نفسه أن يكتب عن فهرسة المخطوط دون أن يرجع إليه ويستفيد منه.

* * *

الكتاب العربي المخطوط

وعلم المخطوطات (*)

دفعني للكتابة عن هذا الكتاب أمران: أولهما موضوعه الحبيب إلى نفسي، فقد قدر لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتب خمس سنين في أوائل الستينيات، وأن أكون أول باحث يدرس المخطوط العربي في نشأته وتطوره دراسة أكاديمية قدّمت كرسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، في سنة ١٩٦٧ على وجه التحديد، ومازالت أحافظ بأجمل الذكريات عن الفترة التي عملتها في دار الكتب، وعن كل الزملاء الذين سعدت بصحبتهم فيها سواء كانوا من جيل الرواد أو من جيل الزملاء الذين كانوا في ذلك الوقت يمثلون صفوة من شباب الباحثين والباحثات تجروا على اقتحام هذا العالم الغامض، عالم المخطوطات، وتحملوا بشجاعة وجلد مشقة العمل في ظروف غير مواتية، وتعاملوا مع نوع من أوعية المعلومات أدركه البلى وتنازعته الآفات نتيجة لسوء الحفظ وسوء الاستخدام. مجموعة نادرة من الباحثين لا أظن أنها توافرت لقسم المخطوطات في أية فترة أخرى من تاريخه، منهم من انتقل إلى رحاب الله، ومنهم من انتقل للتدريس بالجامعة، ومنهم من اجتنبته مناصب أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار، ومنهم من ابتعثوا إلى دول عربية صديقة فقاموا بدور مشرف في فهرسة المخطوطات بها، وقلة منهم ما زالت تعمل في مركز تحقيق التراث بدار الكتب في

(*) تأليف: الدكتور أمين فؤاد سيد. وقد نشر المقال في مجلة «عالم الكتب»، مجل ٢، ع ٢ (رمضان - شوال ١٤١٩ هـ / يناير - فبراير ١٩٩٩ م)، ص ١٢٨ - ١٣٤.

بسالة وصمت، قانعة بالعمل العلمي الجاد، غير عابئة ببريق الوظائف والمناصب الإدارية. ولهؤلاء جميعاً في نفسي رصيد من الحب والتقدير لم يخلُ على مرور الأيام.

أما دار الكتب فرغم أنني تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م، إلا أنني اعتبرها بيتي الأول، ولا أظن أنها غابت عن خاطري في يوم من الأيام. فأنا أتابع أخبارها وأحوالها، وأأسى لما يصيبها من مكره، وأسعد لكل بارقة أمل تلوح في الأفق وتبشر بإصلاح ما أفسده الدهر. وفي تقديري أن كل ما أصابها من فساد أو تخلف وقع بغیر قصد من القائمين على أمرها، والمسؤولين الذين تتبعوا على إدارتها، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده، وكان لكل منهم مستشاروه وحواريه. ونحن بشر خطئ ونصيب. وليس عيناً أن يخطئ المسؤول، ولكن العيب كل العيب أن ينبع إلى الخطأ فلا يرجع عنه.

هذا هو السبب الأول لإقليمي على قراءة هذا الكتاب والكتابة عنه. فهو يتناول موضوعاً أثيراً عندي، ويشير في نفسي ذكريات عزيزة تحفظ بها النفس وديعة غالبة لفترة من أجمل فترات الحياة، ولجموعة من الصحاب يحتلون في قلبي مكاناً متميزاً لم يerre رغم طول الفراق.

أما السبب الثاني فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز وابن صديق عزيز. فقد زاملت أبيه بضع سنين في دار الكتب، كنت ألقاه كل يوم تقريباً، ولا يكاد يمضي يوم دون أن نتناقش ونتحاور في أموز المخطوطات وفهارسها وصيانتها وتحقيقها ونشرها، فقد كان أميناً للمخطوطات بالدار، وكان حريصاً على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، ونشر عدة فهارس، وحقق كتاب طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل، وقد له بمقدمه قيمة تكشف لنا عن قامته العلمية. أما الدكتور أمين فقد عرفته منذ كان صبياً صغيراً، ثم تابعت مسيرته العلمية في الجامعة وفي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتابعت جهوده في مجال التحقيق والتاريخ والفهرسة، وأعجبني فيه طموحه وحماسه وغيرته على

التراث، تلك الغيرة التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان إلى الخدّة على من يقتسمون المجال بغير علم. ولعل هذه الخدّة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكسبها بجدارة.

فأنا محب لموضوع الكتاب ومحب مؤلفه أيضاً. وبدافع من هذا الحب قرأت الكتاب وكتبت هذه السطور، رغم أنني أصبحت من أزهد الناس في الكتابة، وكل يوم يمضي يزيدني اقتناعاً بموقفي هذا، لكثره ما ينشر من مؤلفات منهوبة لا يستحق أصحابها ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقعهم الأكاديمية، ولا يطبقون على أنفسهم ما يتشددون به على طلابهم، وما يلقونه عليهم من محاضرات عن أساسيات البحث العلمي وما ينبغي أن يتسم به من أمانة. وللهؤلاء وأمثالهم أقول إن أقدام الزمن ثقيلة لا يقوى على تحملها ولا ينجو من وطأتها إلا العمل الجيد الذي يفرض نفسه على الأيام، بصرف النظر عن موقع مؤلفه ووظيفته ودرجته العلمية. وصدق الله العظيم إذ يقول: «**فَمَّا زَرَدْ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَمَا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ**»⁽¹⁾.

ومن أجل هذا فأنا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة. أما الأعمال «المضروبة» - على حد تعبير العوام - فلا أعتبرها التفاتاً مهما كثرت أعدادها وتضخم أحجامها وعلا صراخ أصحابها، لأنها تجترّ كتابات الآخرين، فهي كثاء السيل، لا قيمة لها ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يتجردوا من الأمانة العلمية فحسب، وإنما تجردوا مما هو أكثر وهو الحياة العلمي، ومن لا يحترم نفسه لا يتضرر من الناس أن يحترموه. وأخيراً لأن وقت الإنسان، الكاتب والقارئ معًا، أثمن من أن يُنفق فيما لا طائل وراءه ولا خير فيه.

والكتاب الذي بين أيدينا صدر في عام ١٩٩٧م بعنوان: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، ويقع في مجلدين يضم كل مجلد أكثر من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات.

أما مادته العلمية فتتوزع على ثلاثة أبواب: أولها عن الكتاب العربي المخطوط

(1) سورة الرعد، آية ١٧.

في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إلينا، وثالثها النماذج.

وأبادر فأقول إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مادته، وإنه يضم معلومات قيمةً وموثقةً توثيقاً جيداً، وإن إخراجه تميّز سوءاً في ورقه أو حروف طباعته أو تجليده أو اللوحات التوضيحية التي تضمنها وما عليها من شروح، وإنه يسد فراغاً في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات الجيدة حول هذا الموضوع، وكثير ما ينشر منقول عن الآخرين بأمانة حيناً، وبغير أمانة في أكثر الأحيان⁽¹⁾.

ولكني مع ذلك أستأذن المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يغريني بها حبي له ول موضوع الكتاب. وتتلخص تلك الملاحظات فيما يلي:

أولاً: أن عنوان الكتاب هو: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات وهو عنوان جيد ولاشك، ولكنه لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن محتويات الكتاب، ففي حديثه عن صناعة المخطوط نراه يتحدث عن الورق والمداد والتجليد والخط، ولكنه لا يذكر شيئاً عن أساليب كتابة المخطوط، والاختصارات والرموز التي كانت تستخدم، وكيفية تصويب الأخطاء والإلحاد بالحواشي، وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها. يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج بتصور واضح أو باهت عن علم المخطوطات، ماذا يقصد به المؤلف؟ وما هي حدوده و مجالاته؟

قد يقول قائل إن المؤلف تحدث عن الفهرسة والتحقيق والنشر وهي من علوم المخطوطات، ولكن لماذا يترك للقارئ أن يجتهد في جمع خيوط هذا العلم المتفرقة في صفحات الكتاب، والموزعة على البابين دون رابط يربطها؟ وهل الخط والفهرسة والتحقيق هي كل مجالات علم المخطوطات؟

ثانياً: أن الكتاب يجمع أشتاتاً متفرقة من المعلومات، ولكنه يفتقر إلى وضوح

(1) انظر في هذا الصدد المقال التالي وعنوانه: فهرسة المخطوط العربي.

الرؤبة في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية تتسلسل فيها الأفكار وكأنها حلقات متصلة يأخذ بعضها برقاب بعض ويُستبعد منها ما يشدّ بها عن السياق. ولهذا يسهل على القارئ أن يعيد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك خللاً في بنائه. بل إن إعادة الترتيب قد تظهره في صورة أفضل.

وذلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضحها.

١- فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والخبر والتجليد) في الباب الأول، في حين تكلم عن زخارف المخطوطات وعن الإجازات والسماعات والمقابلات في الباب الثاني، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط.

٢- وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص ٤٦-١٣) تكلم عن أربعة عناصر هي المواد التي يُكتب عليها والأحبار والتجليد والتعقيبة. ولا يخفى أن الحديث عن التعقيبة (ص ٤٥-٤٦) قد أتى في غير موضعه.

٣- وفي الباب الأول تحدث عن الخط العربي وتطوره، في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني. وفي حديثه عن تطور الخط العربي (ص ٤٧-٧٢) تعرض للخط العربي المبكر وخطوط المصحف المبكرة وكتاب المصحف والشكل والإعجام، وأخيراً تطور الخط العربي (ص ٥٥-٧٢). والحديث عن كتاب المصحف هنا (ص ٥١-٥٢) لا محل له من الإعراب كما يقول النحاة.

٤- كذلك تحدث عن الأمالى في باب، وعن المسودات والمبيضات في باب آخر، وكان الأولى أن يلحق الحديث عن المسودات والمبيضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأمالى في الباب الأول، بدليل أن المؤلف نفسه بدأ كلامه عن المسودات والمبيضات في الباب الثاني بقوله في ص ٣٣١ «استكمالاً لما ذكر في الباب الأول حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين...».

٥- وفي الصفحتين ٣٦٨-٣٦٤ يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني، وتحت هذا العنوان نجد صفتين لا صلة لهما بالموضوع هما ٣٦٧، ٣٦٨ اللتان

يتحدث فيما المؤلف عن نسخة من كتاب الفهرست تفرقت بين مكتبة شيستر بيتي في دبلن ومكتبة شهيد علي باشا في استانبول.

٦- وفي ص ٣٦٩-٣٩٧ يتناول المخطوطات المزينة بالمنمنمات فيقسمها إلى قسمين: الكتب الأدبية والكتب العلمية. وتحت الكتب الأدبية يذكر تصاوير كتابي البيطرة والخواش (ص ٣٨٢) وهما من الكتب العلمية، وقد ذكر مختصر البيطرة تحت الكتب العلمية في ص ٣٨٧.

ومن مظاهر الخلط في الكتاب أيضًا:

أ - أن المؤلف ذكر في المقدمة (ص ٩) أن «هذا الكتاب محاولة لدراسة كوديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص»، وعرف الكوديكولوجيا في ص ١ بأنها «علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات». فهل الفهرسة والتحقيق والنشر والصيانة والترميم والمكتبات الإسلامية وهواة الكتب ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوروبا وفهارس جامع القironan والتربة الأشرفية من دراسة الشكل المادي للمخطوطات؟

ب - أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة نراه يخلط بين نوعين من الأعمال البليوجرافية هما الفهارس والقوائم البليوجرافية. فالكتب التي تحصي مؤلفات كاتب معين أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين أو المترجمات في عصر معين (ص ٥٢١-٥٢٣) - مثلاً - ليست فهارس، وإنما هي قوائم بليوجرافية أو بليوجرافيات حصرية.

ج - أنه وضع في ص ٥٤٥ عنواناً يقول: «تحقيق المخطوطات ونشرها أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوطة»، وعرف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها «التي تعنى بنص الكتاب ومضمونه العلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه، والتي اصطلاح على تسميتها تحقيق النصوص». وأريد أن أسأله: من الذي اصطلاح على هذه التسمية؟ إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، ولبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، وأنصور أن الدكتور أمين يعتبرني من

أهل الاختصاص، ولكنني لا أعرف أحداً استخدم مصطلح «الدراسة الفيلولوجية» بديلاً عن «التحقيق». والدكتور أمين درس في فرنسا، فهلاً رجع إلى المعاجم الفرنسية ليتأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين؟

ثالثاً: ويتصل بالنقطة السابقة الخاصة بالمنهج وطريقة العرض أن المؤلف يفصل حينما تتوافر لديه معلومات عن موضوع معين، ويوجز أو يقصمت تماماً حينما تعز عليه المعلومات، دون أن يحاول استكمال الصورة وسدّ الخلل فيها. وكان ينبغي أن يضع لنفسه منهاجاً محدداً، وأن يلتزم خطأً واضحاً يتظنم جميع أفكاره وكأنها حبات من الجواهر تنسجم في عقد جميل. ومن الأمثلة على صدق ما أقول:

١- أنه ذكر في ص ٨٠ أكثر من عشر طرق للتأليف، ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ٨٥-٨٠) ثم الأimalي (ص ٩٤-٨٥). ولا يخفى أن الترجمة ليست تأليفاً، وأن الأimalي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف.

٢- أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهوادة الكتب (ص ٢٣٣-٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتين من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية، هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد تيمور (ص ٢٧٨-٢٨٨).

٣- أنه عندما ذكر وثائق الوقف الشاملة (ص ٤٤٣-٤٤٧) اقتصر حديثه على النقل من دراسة الدكتور عبد اللطيف إبراهيم لوثيقتين إحداهما مملوكية والأخرى عثمانية، وختم حديثه بنقل نص من دفتر الشيخ خالد النقشبendi المجددي بمكتبة الأسد، يقف فيه الكتب الموجودة بمكتبه على ذريته دون أي تعليق.

٤- أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يعرض إلا لتركيا (ص ٥١٠-٥١٢) وأوروبا (ص ٥١٢-٥٢٠)، وعندما أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ٥٢١) ذكر كلاماً عاماً، ثم ركز على فهرست خزانة التربية الأشرفية وسجل مكتبة جامع القيروان

(ص ٥٣٠ - ٥٢٦)، وكان فهارس هاتين المكتبتين هي أهم فهارس المكتبات الإسلامية.

٥- أنه يشير في ص ٥٣٨ إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية ويدرك أنه كلف به في مايو ١٩٩٢م، وأن المشروع يقدم «بيانات ببليوغرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب، وعن ما نشر منها سواء في طبعات علمية محققة أو نشرات تجارية»، ثم يذكر في ص ٥٤٠ أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٣م. وقد صدر كتابه في يوليه ١٩٩٧م، أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع. ولست أدرى كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثنا عما تم إنجازه من المشروع الذي كلف به، وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بعده من جديد؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها عن المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توافرت لها إمكانات كبيرة تكفل لها الاستمرار والنجاح. فماذا أصابها؟ وأين ذهب قرار «التكليف»؟

٦- أنه تحت عنوان: «إتاحة المخطوطات» (ص ٥٤١) قصر حديثه على منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦م، وعلى القيود التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات. وأنا أتفق معه ومع الأستاذ ويتكام في الرأي، ولكني أذكره بأن الكتاب ليس عن مخطوطات دار الكتب المصرية وإنما عن «المخطوطات العربية وعلم المخطوطات».

رابعاً: أن الإطناب سمة عامة في الكتاب. والأمثلة على ذلك كثيرة ويكفي أن نذكر منها أن به خمسين صفحة (ص ٩٥ - ١٤٥) عن اهتمام القدماء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (ص ١٦٧ - ٢٣٠) عن الوراقين والعلماء المشهورين بجودة الخط، وهذا كثير بجميع المعايير.

خامساً: أنه يفرط في ذكر النماذج. صحيح أن النماذج مطلوبة ولكن ليس بهذه الصورة الاستفزازية، خاصة أن المؤلف يكتفي بعرضها دون أن يخضعها

للدراسة والتحليل، والاستنباط والتفسير. ومن الأمثلة على ذلك الصفحات ٣٣١-٣٦٠ التي تقدم نماذج للمسودات والمبيضات، و٤٢-٤١٥ التي تعرض نماذج لقيد الفراغ من النسخة، و٤٢٨-٤٤٢ التي تقدم نماذج للوقف، و٤٥٤-٤٧٢ التي تذكر نماذج للتملكات والهبات والنُّسخ المكتوبة لخزائن العلماء، و٤٨٥-٥٠٧ التي تعرض نماذج من الإجازات وروايات الكتب وقيود التصحيح والمقابلة والمعارضة. وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في ص ٤٣٦-٤٣٨.

إسادساً: أنه يلوى أعناق بعض النصوص ويحملها فوق ما تتحمل، ويستنتج منها أشياء لا تبوح بها. ففي ص ٦٤ مثلاً يتحدث عن التعقيبات وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويشهد على ذلك بقوله: «ويؤكد ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم...». وينقل نصاً لا صلة له بالتعقيبات من قريب أو بعيد، نصاً مؤداه أن إسماعيل بن صبيح الكاتب أحضر الأثرم ودفع إليه كتب أبي عبيدة لينسخها، وأن الأثرم كان يقرأ على أبي عبيدة ويسمعه. ويعقب على ذلك بقوله: «فهذا الذي فعله الأثرم لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من الترقيم هو دون شك التعقيبة».

سابعاً: أنه يصدر أحكاماً شخصية قاطعة لا يقوم عليها أي دليل. ومثال ذلك عبارة «دون شك» التي وردت في تعليقه على نسخ الأثرم لكتب أبي عبيدة في الفقرة السابقة، وقوله في ص ٥٢٤: «فلاشك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية... كانت لها فهارس تعرف بمقتنياتها». وقد امتدت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب، فهو في ص ١٣ ينقل عن إبراهيم شبوح (دون أن يذكر ذلك) أن كتاب عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب «أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوط»، وفي صفحة ٣٧ يصف كتاب التيسير في صناعة التسطير للشيخ بكر بن إبراهيم الإشبيلي بأنه «أشمل كتاب تناول موضوع تحجيد الكتب»، وفي ص ٧٤ يصف كتاب تاريخ التراث العربي لسيزجين بأنه «أحسن ما كتب في هذا الموضوع»، وفي ص ٣٠٤ يقول إن

مصحف أماجر هو «أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا». ويبدو أن مؤلفنا مغموم بأفعال التفضيل، بدءاً من اسمه وانتهاء بالأوصاف التي يحلو له أن يخلعها على الكتب والمؤلفين.

ثامناً: أنه يتتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان، فحديثه في ص ٩٩، ٥٢٣ عن الأعمال البيليوجرافية السابقة التي نقل عنها ابن النديم في فهرسته (ولاحظ البُعد بين النصين) يعتمد أساساً على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة علم البيليوجرافيا عند المسلمين ونشر في مجلة الدارة ع ٤-٣، السنة الثانية (شوال ١٣٩٦هـ / أكتوبر ١٩٧٦م) وأعيد نشره في كتاب دراسات في الكتب والمكتبات سنة ١٩٨٨م. ومع ذلك لم يُشر المؤلف إلى المصدر ولم يذكره في قائمة المراجع. وكثير مما ذكره عن الوراقه والوراقين اعتمد فيه على كتاب المخطوط العربي وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في ص ١٤٩ التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كсад الوراقه، وفي ص ١٥١-١٥٠ اللتين يتحدث فيها عن انتقال الوراقين للكتب، دون أن يخل ذلك بذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف.

تاسعاً: أن لغة الكتاب جيدة وأسلوبه سلس، ومع ذلك فلم يسلم من الأخطاء النحوية ومن بعض الصياغات السقيمة. فمن الأخطاء النحوية:

- أ - قوله في ص ٢ سطر ٢٣ : «ولا نجد فيها مقدمات أو (فصول) مستقلة . . .».
- ب - قوله في ص ٣٨٠ سطر ٥ : «وهي تمثل (رجل ملتحي) ينحني على الأرض ويسحب (جمل) ينحني برأسه أيضاً إلى الأرض».
- ج - قوله في ص ٤٤٤ سطر ٢٠ : «تذكرة لنا (أنواع) مختلفة من جلود الكتب والمصاحف».
- د - قوله في ص ٥٤٦ سطر ١٧ : «وضع بلاشير وسوفاجيه (قواعد) لنشر وترجمة النصوص العربية».

ومن الصياغات السقية ما جاء في ص ٥٣٥ من أنه في فهرسة النسخة المخطوطة «يشار إلى إذا كانت ألفاظها مضبوطة بالحركات .. وإلى إذا كانت عناوين أبوابها وفصولها بخط أكبر من خط المتن .. ويشار كذلك إلى إذا كان بالنسخة تذهب أو منمنمات».

عاشرًا: أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صدر المؤلف لمناقشتها معه بهدوء، وأن يراجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها. ومن هذه الآراء :

١- رفضه الرأي القائل بأن الحديث النبوي الشريف لم يدون إلا في القرن الثاني الهجري . فهو يتبنى رأي يوسف العش ، وينقل عنه في ص ٧٣ أنه «اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التبع والاستقصاء أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظا دون أن يكتبوه». ويعقب على ذلك بقوله إن «الدراسات المتوافرة لدينا فيما عدا استثناءات طفيفة تصر على مفهوم خاطئ مؤداته أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية»، وإن الخطيب البغدادي ألف كتابه تقيد العلم «ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة».

ويستطرد فيقول في ص ٧٤-٧٥: «ثم توافر على درس هذه القضية العالم التركي فؤاد سيزجين في كتابه تاريخ التراث العربي الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع، ووصل فيه إلى نتائج هامة ساعتمد عليها فيما يلي. فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد».

وأريد أن أسأل الدكتور أمين فؤاد عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك ، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهياً صريحاً جازماً. وأريد أن أسأله أيضًا: أيهما أولى بالتصديق: الخطيب البغدادي أم فؤاد سيزجين؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في تقيد العلم أنه أراد بكتابه «أن يوضح خطأ هذه الفكرة». أي فكرة يا سيد؟ المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث

صححه تنهى عن كتابة كلام النبي ﷺ وأحاديث أخرى صحيحة أيضاً تبيح الكتابة، فجمع هذه بأسانيدها في فصل، وجمع تلك بأسانيدها في فصل ثان، وعقد فصلاً ثالثاً لمناقشة القضية، انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوى، والاستثناء هو الإباحة، وعلل النهي عن الكتابة بأمررين أولهما خوف النبي ﷺ من أن يخلط المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين آيات القرآن الكريم التي كانت تترى ولم يكن قد اكتمل نزولها بعد، وبين أحاديثه ﷺ. أما السبب الثاني فهو حرصه ﷺ على ألا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ. وفي الحالات التي اطمأن فيها النبي ﷺ إلى أن الصحابة لن يخلطوا بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ كان يبيح لهم الكتابة كما فعل مع عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الحالات التي كانت تستعصي فيها الذاكرة كان يبيح الكتابة أيضاً كما فعل: بالنسبة لأبي شاة الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله ﷺ، ولكن ذاكرته كانت في إجازة مفتوحة، وخشي أن يعود إلى اليمن وقد نسي كل ما سمعه من الرسول ﷺ، فشكراً ذلك إلى النبي ﷺ فقال: اكتبوا لأبي شاة.

لن يفهم سيرجين من كلام الخطيب أكثر مما نفهم، ولا ينبغي أن نستنبط من النصوص إلا ما تبوح به طواعية.

ثم إن الدكتور أين نفسه يعترف في ص ٧٦ بأن عمر بن عبد العزيز كلف محمد بن حزم بمهمة جمع الأحاديث، وأن ابن شهاب الزهرى «أول من دون الحديث». ولن ينقض هذا الرأي إلا ظهور كتب في الحديث النبوى ترجع إلى القرن الأول الهجري.

٢- أنه يرهق المفسرين من أمرهم عسراً شديداً، ويحملهم ما لا طاقة لهم به حين يطالعهم في ص ٥٣٦ بأن يحددوا إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتاريخه. وليس ذلك من مهام المفسرين للسبب نفسه المذكور في الفقرة السابقة. ففي الأعمال библиография يمكن أن تذكر هذه

المعلومة. أما المفهرس فإن مهمته تنحصر في التعريف بالنسخة التي أمامه، وليس مطالباً بأن يتبع النسخ الأخرى من المخطوط أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا؟ ومتى نشر؟ وأين نشر؟

٣- أنه يطالب مفهري المخطوطات في ص ٥٣٧ بالإشارة إلى تواريخ مجموعات المخطوطات المختلفة وأصحاب هذه المجموعات. وذلك أيضاً من لزوم ما لا يلزم.

وبعد، فقد سعدت بقراءة كتاب الدكتور أين فؤاد سيد عن الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. وأنه حديثي بما بدأته به، وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه، وبالتوثيق الدقيق لمعلوماته، وبأهمية اللوحات التي أثرى بها الكتاب، وكلي أمل في أن ينظر في كل ما ذكره هنا من تعليقات وتساؤلات حتى تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجاً وأعمق تأصيلاً لعلم المخطوطات.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقه وأن ينفع به وبما يكتب.

* * *

فهرسة المخطوط العربي (*)

يرحم الله علماءنا القدامى، يرحمهم رحمة واسعة، فقد كانوا يحترمون أنفسهم فيما يقولون، وكانوا يتroxون «الأمانة العلمية» فيما يكتبون دون أن يتندقو بهذه العبارة التي لاكتها ألسنة المحدثين وحفلت بها كتب مناهج البحث، وأكثرت من تكرارها وترديدها في محاولة لتأصيلها في أذهان الباحثين.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن علماء المسلمين هم الذين وضعوا أصول المنهج العلمي في التأليف قبل أن تعرفه أوروبا بمئات السنين، وقبل أن يوجد «فرانسيس بيكون» وأضرابه من مؤسسي المنهج العلمي ودعاته في الغرب بما يقرب من ألف عام. ومن أراد دليلاً على ذلك فليرجع إلى مقدمة سيرة ابن هشام ليرى ما فعله الرجل بسيرة ابن إسحق حذفاً وإضافة، وليقف على صورة من صور الأمانة العلمية منقطعة النظير في هذا العصر الذي نعيش فيه. فقد حذف المؤلف أشياء مما كتبه ابن إسحق، وأضاف أشياء من عنده، ونصّ على ما حذفه في المقدمة، وحافظ على عبارة ابن إسحق فيما أبقياه له، وحرص على ألا يختلط كلامه بكلام ابن إسحق وألا يحدث بينهما أدنى درجة من درجات الالتباس.

ويعد الإمام البخاري مدرسة في مناهج البحث العلمي بلا منازع، ففيما وضعه من ضوابط لاستبعاد الأحاديث غير الصحيحة، وتنقية أحاديث الرسول

(*) تأليف: ميري عبودي فتوحي. وقد نشر أصل المقال في مجلة «التوبياد»، مجلد ١، ع ٤ (شوال ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، ص ٨٢-٨٨ بعنوان: «الكتابة عن المخطوط العربي بين الأصالة والادعاء».

ما أدخل عليها، كان يرسى دعائم راسخة، ويوضع علامات فارقة على طريق البحث العلمي، وهي علامات ينبغي أن يهتدي بها وينحنى لها كل من يتصدى للحديث عن مناهج البحث العلمي في أي عصر من العصور، وفي أي وطن من الأوطان.

ومهمة البحث، أي بحث، أن يضيف جديداً إلى المعرفة. ومن حق كل باحث أن يتعامل مع رصيد الإنسانية من هذه المعرفة، وأن يستنبطه ويستشرمه ويستفيد منه، ولكنه في النهاية لابد أن يضيف شيئاً ما. قلَّ هذا الشيء أو كثُرَ فالباحث أو المؤلف الحق صاحب رسالة يريد أن يبلغها لمن يتلقى عنه أو يقرأ له، وهو يتخذ من الكلمة المنورة أو المسموعة وسيلة لإبلاغ هذه الرسالة إلى المتلقين. ومن ثم ينبغي لمن ليس عنده شيء يقوله أن يحترم نفسه أولاً، وأن يحترم قارئه ثانياً فلا يتصدى للتأليف والكتابة.

تلك مقدمة أراها ضرورية بين يدي هذا الحديث، لأنها تحدد مبادئ ينبغي أن تتفق عليها قبل الدخول في الموضوع، وهو موضوع ليس بالجديد، فقد كتب فيه غيري من قبل، وسيكتب فيه غيري من بعد، ولابد أن تتوالى الكتابة وأن ترتفع الأصوات، لأننا أمام ظاهرة تشكّل مرضًا استشرى - بكل أسف - في عالم التأليف العربي المعاصر، وهي ظاهرة السرقات العلمية.

وإذا كانت القوانين الوضعية تعاقب على السرقة المادية، فإنها قد أخفقت - حتى الآن على الأقل - في تطبيق العقاب الرادع على السرقات الفكرية، وهي أبغض أنواع السرقات، لأنها تسقط على ثمار العقل البشري أغلى ما يملكه الإنسان.

ورحم الله نقادنا القدامى الذين كانوا يعيرون على الشاعر أن يسرق معنى من المعانى أو عبارة من العبارات التي سبقه إليها شاعر آخر، والذين تناولوا السرقات الشعرية وصنفوها وأسهبوها في عرض نماذجها، ليكون ذلك درساً للشعراء، وعبرة لهم ولغيرهم.

أما نحن، وما أدرك ما نحن، نحن المؤلفين والناشرين، فأذن من طين وأذن من عجين كما يقول المثل العالمي. كثير من الناشرين عموا وصموا، عميت أبصارهم ومن قبلها بصائرهم، فمضوا يزيفون طبعات الكتب، ويسيّرون منجزات العصر الحديث في مجال التصوير في خدمة عملهم الآثم الشرير، دون أن يرعوا للمؤلفين ولا للناشرين الأصليين حقوقاً أدبية أو مادية. فيكفي أن ينشر كتاب في دولة عربية، وأن يستشعر ناشر في دولة عربية أخرى طلباً على الكتاب، فيسارع إلى تصويره أو تزويره، ويعمر به الأسواق. وذلك عمل غير أخلاقي يحترفه - بكل أسف - بعض الناشرين العرب، ويجدون في بعض العواصم العربية بيئة ملائمة لتنفيذ الجريمة. وسرعان ما ينتشر في الأسواق أبناء سفاح ينافسون الأبناء الشرعيين وقد يغلبونهم بالكثرة وجودة الإخراج ورخص الأسعار. وتكون النتيجة أن تخلو الساحة من الطبعات الأصلية، وأن يفسح المجال للطبعات المزورة التي لا يُعرف لها نسب ولا مصدر. ويقف المؤلفون والنashرون الأصليون حيال أمام حرماتهم المنتهكة، وحقوقهم الضائعة، لا يجدون من يشكون إليه من البشر، فترتفع شکواهم إلى الله، وهو حسبهم ونعم الوكيل. أما المزورون والمزيفون فهم لا يخشون الله ولا يرعنون في أعمالهم، لأنهم لو كانوا يخشونه ما أقدموا على فعلتهم المنكرة، ولا ارتكبوا هذا الإثم الذي سيطوقونه يوم القيمة. ومثل هؤلاء الذين لا يقرون عند حدود الله، ينبغي أن توضع لهم التشريعات الرادعة التي تنزل بهم العقاب في الدنيا قبل أن يحل بهم عقاب الله في الآخرة.

وإذا كنا نستنكر على بعض الناشرين أن يمارسوا مثل هذه الأعمال غير الأخلاقية، فما بالنا حين تصدر تلك الأفعال عن مؤلفين صناعتهم الأساسية هي العلم والتعليم؟!

إن الناشر حين يزور كتاباً بتصويره وطرحه في الأسواق يرتكب جريمة: محللة بالشرف يعقوب عليها القانون. فماذا نقول في مؤلف يتحل كتاباً أو بعض كتاب مؤلف آخر، ولا يستحي من أن ينسبه إلى نفسه ناسياً أو متناسياً أننا نعيش في

عالم يسترق السمع، وفي عصر تعددت فيه قنوات الاتصال، وسقطت فيه الحواجز بين الدول شرقاً وغرباً على السواء، ولم يعد بالإمكان إخفاء جريمة كهذه لفترة طويلة مهما تباعدت الأماكن. فحين يصدر كتاب في أي مكان على وجه الأرض، تحرض أدوات الضبط البيلوجرافي على تسجيله والتعريف به، ويسعى الناشرون إلى تسويقه وترويجه، ويتسارع طلاب العلم إلى قراءته والاستفادة منه. في مثل هذا العصر الذي برح فيه الخفاء، يصبح من الصعب طمس الحقائق مهما حاول المنحرفون تعطيمها.

نعم، من حق المؤلف أن يعتمد على دراسات السابقين وأن يستفيد منها بشرط أساسي هو أن يرد ما نقله من الأفكار والنصوص إلى مصادرها. وتلك أبسط مظاهر الأمانة العلمية. أما أن يترجم كتاباً أجنبياً وينسبه لنفسه اعتماداً على أن قلة من الناس هي التي ستكتشف الأصل وتعرف الحقيقة، أو أن ينقل رسالة علمية قدمت لأحد الجامعات وينشر ما نقله في كتاب يحمل اسمه استناداً إلى أن الرسالة قابعة في مكتبة الجامعة التي قدمت إليها ولم تنشر بعد، أو أن يسطو على كتاب نشر في دولة شقيقة اعتماداً على أن الكتاب قد نفد أو أنه محدود التوزيع، أو أن احتمال خروجه من وطنه ووصوله إلى أيدي القراء في دولة أخرى احتمال قليل، فتلك كلها عيوب أخلاقية لا تليق بحملة العلم والمستغلين به.

وأراني قد اقتربت من مركز الدائرة، وأرى إصبع الاتهام توشك أن تشير إلى الجناة في هذه القضية التي تعتبر نموذجاً ومثالاً للسطو العلمي في أحد مجالات علوم المكتبات. فمنذ ربع قرن من الزمان اشتغل كاتب هذا المقال بدراسة المخطوط العربي، وسجله كرسالة علمية حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩م، ثم أتيح للرسالة أن تنشرها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في عام ١٩٧٨م. وبعد هذا التاريخ بسنوات، صدرت في القاهرة وبغداد والرياض عدة مؤلفات اعتمدت على تلك الدراسة بدرجات متفاوتة، فمنها ما سطا على أفكارها وحاول أن يصوغها بعباراته، ومنها ما نقل

عنها فقرات بل صفحات بنصّها دون الإشارة إلى المصدر الذي نقل عنه. وفي ذلك انتهاك للحياء وإهدار للأمانة العلمية.

وما يثير الغرابة والاشمئزاز معًا أن بعض هؤلاء المؤلفين أعضاء في هيئات التدريس بالجامعات ويعرفون أصول البحث العلمي وأهمية توثيق النصوص. ولكن ماذا تغنى المعرفة إذا غاب الضمير العلمي؟

وأنا أكتفي بنموذج واحد يرجع إليه الفضل في كتابة هذا المقال. فقد صدر في بغداد في عام ١٩٨٠ كتاب بعنوان **فهرسة المخطوط العربي**، تأليف ميري عبودي فتوحي. وهي حاصلة على دبلومين في المكتبات من جامعة القاهرة وتعمل بالجامعة المستنصرية (كما ذكرت على صفحة عنوان كتاب آخر لها). وقد أتيح لها أن تحضر الدورة التدريبية التي نظمها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، وأن تسمع محاضرة أو أكثر عن المخطوط العربي، ولعلها سمعت عن رسالة الدكتوراه التي عملت في الموضوع، ولعلها زارت مكتبة جامعة القاهرة واطلعت على الرسالة، وربما اطلعت على المحاضرات التي سبق أن ألقاها صاحب الرسالة بالمعهد في دورتين سابقتين عقدتا في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢م وهي مطبوعة بالمعهد. وتلك كلها عناصر أسهمت في نسخ خيوط المأساة. فالكتاب من أول كلمة فيه حتى ص ٤٨ منقول من الرسالة. وللحقيقة أقول إن المؤلفة أشارت إليها في هامش ثلات من صفحات هذا الكتاب هي ص ٣٥، ٢٤، ٩، وورد اسم صاحبها في النص في صفحة ٤ دون ذكر المصدر والصفحة المنقول عنها.

ولكي أضع النقط على الحروف أقول إن ما كتبته المؤلفة تحت عنوان: «**المخطوط العربي**» (ص ١٧-٩)، و«**كتاب المخطوط**» (ص ٤٠-٣١)، و«**الألان الفن في المخطوطات العربية**» (ص ٤١-٤٨) يكاد يكون نقلًا حرفيًا من الرسالة المحفوظة بمكتبة جامعة القاهرة^(١).

(١) راجع جميع العناوين تجدها متطابقة. وحتى ما كُتب عن أحجام المخطوطات (ص ٤) منقول بالنص. بل إن المؤلفة وقعت في بعض الأخطاء التي وردت بالرسالة وصوّرت عند نشرها.

أما حديثها عن فهرسة المخطوطات (ص ٥٤-٦٤) فمنقول هو الآخر بالحرف الواحد من البحث الذي قدمه كاتب هذا المقال إلى «الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية» بدمشق سنة ١٩٧١م ونشر ضمن أعمالها سنة ١٩٧٢م، ص ٢٨٤-٢٩٥. ولا يشتبه من ذلك إلا ما كتبته المؤلفة عن الإعداد المهني لأمناء المخطوطات (ص ٦٣-٦٢)، وهو خارج عن الموضوع.

ومعنى هذا باختصار أن الكتاب كله منقول نقلاً حرفيًا، بدءاً من تعريف المخطوط العربي في ص ٩ وانتهاءً بمشاكل فهرسته ص ٦٣، وأن المؤلفة ليس لها فيه إلا إثم النقل غير المشروع من كتابات الآخرين.

وذراً للرماد في العيون، وإمعاناً في التمويه والتضليل، نراها في ص ٦٣ تنقل عن بحث «فهارس المخطوطات» عبارة تتحدث عن عجز المكتبات الكبرى عن الاستمرار في فهرسة مخطوطاتها بالطريقة التفصيلية القديمة، وبدلأً من أن تنسبها إلى مصدرها نراها تردها بقولها:

«يقول الأستاذ كوركيس عواد إن العجز آت من قلة الأيدي الماهرة العاملة في هذا الميدان». وتلك محاولة لتحويل الانتباه عن المصدر الحقيقي المنقول عنه إلى مصدر آخر لا تسميه.

أما بقية الكتاب فنماذج من فهارس المكتبات تشغل الصفحتين ٦٥-١٤٤، يليها بطاقة لفهرسة المخطوطات منقولة عن محاضرات ألقاها بالدورة التدريبية الثالثة لمعهد المخطوطات عام ١٩٧٤م، كما تعرف بذلك الكاتبة في ص ١٥.

وإذا كان هذا الكتاب من الناحية العلمية يعتبر عملاً غير أخلاقي تورطت فيه مؤلفته عمداً مع سبق الإصرار كما يقول رجال القانون، فإنه من الناحية الفنية يمثل مأساة أخرى لكاتبة لا تخجل من تكرار استخدام ضمير المتكلم في مقدمتها التي زعمت فيها أنها من أهل الخبرة والاختصاص في الفهرسة، وأنها ستضع تصميماً لبطاقة فهرسة للمخطوط بعد أن تستعرض مشاكل هذه الفهرسة. وإنما تقول في كتاب عنوانه: فهرسة المخطوط، ولا تستطيع صاحبته أن تكتب قائمة

بالمراجع تراعي فيها أبسط قواعد الفهرسة التي يتعلّمها طلاب السنوات الأولى في أقسام المكتبات، بل التي يعرفها كثيرون من لم يحصلوا من الدراسات المكتبة غير دورات تدريبية لبضعة أسابيع؟!

ونظرة واحدة إلى قائمة المراجع المذكورة في آخر الكتاب (ص. ١٧٣-١٧٤) تكفي للدلالة على صدق هذا الكلام. فأنت لا تعرف على أي أساس رتب تلك المراجع، فالمدخل معظمها بالعنوان، وليس ذلك في حد ذاته عيباً، وإنما العيب أن نجد وسط هذا الترتيب كتاباً مدخله بالمؤلف (رقم ٢٦) ومقالاً مدخله بعنوان المجلة التي نشر فيها (رقم ١٣) وليس بعنوان المقال نفسه^(١)، مع أن بقية المقالات المذكورة في هذه القائمة دخلت بعناوين المقالات لا بعناوين الدوريات التي نشرت فيها (كما في أرقام ١٠، ٣٥، ٣٦).

هذا عن المدخل وطريقة الترتيب. فماذا عن بيانات الوصف البليوجرافي؟ ماذا عن بيانات الفهرسة وترتيبها، وهي أمور بدأ تقنينها منذ أكثر من مائة عام، ولها تقنين معروف عالمياً باسم قواعد الفهرسة الأنجلوأمريكية AACR صدرت منه طبعتان آخرهما سنة ١٩٧٨م؟

نلاحظ أولاً: أن البيانات البليوجرافية غير كاملة وغير منضبطة، فأحياناً يكفي بعنوان الكتاب واسم المؤلف دون ذكر الطبعة وبيانات النشر كما في أرقام ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٤١، ٤٢. وحينما تذكر بيانات الوصف البليوجرافي نجدها مضطربة وغير موحدة، فقد ذكر مقالان لحبيب زيات نشرا في مجلة الشرق ووردا في قائمة المراجع تحت رقمي ١٠، ٣٥، وفي المرة الأولى ذكر عنوان المقال ثم اسم المؤلف متبعاً بـ: الشرق، السنة الثامنة والأربعون، ١٩٥٤م. وفي الحالة الثانية ذكر بعد اسم المؤلف: مجلة الشرق، ١٩٤٧م، بإضافة كلمة «مجلة» وحذف سنة النشر. وفي رقمين متتالين هما ٣٦، ٣٥ (ص ١٧٣) مقالان ذكرت بيانات أولهما كما يلي: عنوان المقال. اسم الكاتب.

(١) وردت البيانات كما يلي: اسم المجلة. السنة. التاريخ. رقم العدد. عنوان المقال. المؤلف.

عنوان المجلة. التاريخ، وذكرت بيانات الثاني على النحو التالي: عنوان المجلة، اسم المؤلف، مكان النشر، التاريخ.

والغريب بعد هذا كله، أن تحرر المؤلفة على أن تقول في مقدمتها: «وقد حاولت في هذا البحث وضع تصور شخصي لما يمكن أن تكون عليه بطاقة فهرسة المخطوط.. وقد مهدت للبحث بتقديم عن المخطوط العربي وكتابته، وحركة التأليف والترجمة، والوراقفة، وصناعة المخطوط وكتابته، مع الاهتمام الخاص ببعض النواحي الفنية.. ثم تعرضت لأهم مشكلات الفهرسة، وهي كيفية إدخال أسماء المؤلفين في الفهارس (المدخل)، وكذلك مشكلة التعرف على عنوان المخطوط ومعالجة مداخله، وبحثت أيضًا مشكلة فهرسة المجاميع التي تحوي كتاباً مختلفة في مجلد واحد..». لاحظ هنا استخدام الفاظ «البحث» و «التصور الشخصي» للباحثة، ولا يلاحظ بعد ذلك عناصر الحديث عن المخطوط العربي وقارنها بالعناصر التي تناولها كاتب هذا المقال في رسالته التي قدمها للجامعة قبل صدور كتابها بثلاثة عشر عاماً، والتي نشرت قبله بعامين، ثم لا يلاحظ تفصيل مشكلات الفهرسة وقارنها بالمشكلات التي طرحتها المؤلفة وعالجها في بحثه الذي قدمه لحلقة دمشق سنة ١٩٧١ لترى أنها لم تخرج عنها في قليل أو كثير. ثم تعال لسؤال المؤلفة الفاضلة عما أضافته في أي نقطة من تلك النقاط؟ وعن النقص الذي أكملته، والخطأ الذي صوبته في كل ما سوّدت من صفحات؟ وهي أسئلة حيرى أتمنى أن تجيبنا عنها المؤلفة ولو بكلمة واحدة.

ماذا أقول؟ أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. وأقول للكاتبة المحترمة: إن مجال دراسة المخطوط العربي مجال رحب، ويفتقرب إلى دراسات كثيرة تكشف غموضه وتضيء جوانبه وتستكمل معلوماتنا عنه. ولقد كان الأجدر بك أن تحاولي إكمال النقص وسد الخلل في الدراسات السابقة، وكان الأولى أن تحاولي

دراسة فترة من فترات تاريخ المخطوط لم تدرس بعد، وما أكثرها^(١)، أو أن تتصدي لدراسة مشكلة من مشاكل التعامل مع المخطوطات في المكتبات^(٢)، بدلاً من ترديد كلام توصل إلية غيرك قبلك بأكثر من عشر سنين.

ليتك يا سيدتي فعلت شيئاً من ذلك. ليتك اجتهدت فأصبت أو حتى أخطأت في الاجتهاد. إذن لأننيت عليك الثناء الجميل، ولشكرك الباحثون المتعطشون إلى الدراسات الجادة عن المخطوط العربي. ولكنك لم تفعلي، وما أظنك قادرة على أن تفعلي شيئاً من ذلك، لأنك تؤثررين الطريق السهل، وتتصورين أن أحداً لن يكتشف هذا الفعل القبيح. وحتى لو اكتشفت فكم من القراء سيكتشفه؟

وأرجو أن تأذني لي يا سيدتي في ختام كلمتي هذه بأن أتلوا على مسامعك آية كريمة من آيات الذكر الحكيم، علىأمل أن تسمعها جيداً وأن تعي معناها، وهي قول الحق جلّ وعلا في قرآن الكريم:

﴿فَإِمَّا زَرَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَإِمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣).

صدق مخلله العظيم

* * *

(١) هناك رسالتان سجلتا في كلية الآداب جامعة القاهرة عن تاريخ المخطوط العربي، إحداهما عن المخطوط العربي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، والثانية عن المخطوط العربي من بداية الحكم العثماني حتى ظهور الطباعة في المشرق العربي.

(٢) هناك رسالة عن خطوط المصاحف قدمت إلى كلية الآداب جامعة القاهرة.

(٣) سورة الرعد، آية ١٧.

ثانياً: التراث

نشأة علم الببليوجرافيا

عند المسلمين (*)

علم الببليوجرافيا أو علم قوائم الكتب بكل ما يتضمنه إعداد القوائم من طرق الجمع والتنظيم. وبكل ما يتطلبه من معلومات تقدم عن الكتب والمؤلفين علم حديث في الغرب لم يكُد يبلغ من العمر قرنيْن كاملين، ولكنه علم قديم في لغة العرب (وإن لم يعرف فيها بهذا الاسم) يرجع تاريخه المحقق إلى أكثر من عشرة قرون. وربما امتدت بداياته الأولى في أعمق التاريخ العربي إلى ما قبل ذلك بقرنيْن آخرين.

ويكاد ينعقد إجماع الباحثين على أن فهرست ابن النديم هو أول عمل ببليوجرافي في اللغة العربية، ويكاد ينصرف اهتمامهم في دراسة تاريخ هذا العلم وتطوره على أيدي المسلمين إلى أعمال بعضها تمثل علامات بارزة على الطريق الطويل الذي قطعه التجميع الببليوجرافي عبر عشرة قرون كاملة ابتداءً من ابن النديم في فهرسته، ومروراً بطاشکبری زاده في مفتاح السعادة وجaggi خليفة في كشف الظنون، ووصولاً إلى إسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين، وانتهاءً بيوفس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمغربية.

ونقطة البدء في تاريخ هذا العلم عند المسلمين تحتاج إلى وقفة متأنية، فكتاب الفهرست في صورته التي وصلنا إليها برغم كل ما فيها من مظاهر النقص والقصور لا يمكن إلا أن يكون ثمرة جهود متصلة ومحاولات سابقة أصغر منه حجماً وأضيق مجالاً. فقد أراد ابن النديم لكتابه أن يكون حصرًا لكل ما ألف

(*) نشر في مجلة «الدار»، العدد ٤-٣، السنة الثانية، شوال ١٣٩٦ هـ (أكتوبر ١٩٧٦ م) ص ١٧٦-١٨٣.

في اللغة العربية وكل ما ترجم إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ. وعملٌ تُرسم حدوده بهذا الاتساع والشمول لا يمكن أن يكون باكورة الأعمال البليوجرافية في لغة من اللغات.

ولكي نصل في تلك القضية إلى حقيقة نطمئن إليها لابد لنا من أن نتخذ من كتاب الفهرست نفسه منطلقاً للبحث، نغوص فيه حيناً، ونتقدم عليه في الزمن حيناً آخر، ونتأخر عنه في بعض الأحيان، ونحن نفعل ذلك لأننا لا نريد أن نبدأ بالشك وإنما نريد أن نصل إلى اليقين، لا نريد أن نبدأ بالخلاف وإنما نريد على العكس من ذلك أن نبدأ بما هو متفق عليه، ولا بأس من أن يتهمي بنا البحث إلى ما قد يكون مخالفًا لما تواضع عليه الباحثون في هذا العلم.

فلنببدأ إذن بفهرست ابن النديم فهو كتاب لا يشك فيه أحد ولا يختلف حوله اثنان.

وأول ما يلفتنا في هذا الكتاب أن مؤلفه سماه الفهرست. والفهرس كلمة فارسية معربة ومعناها في اللغة «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب»^(١)، وتطلق أيضاً على قائمة محتويات الكتاب، وإلى هذا المعنى الأخير يتوجه قولهم (فهرس كتابه) كما أوضح الفيروزآبادي في قاموسه المحيط. والمعنى الأول للفظ هو الذي يعنيانا الآن، وإن كان التعريف الذي سبقناه لا يفرق بين مدلولين متميزين في العصر الحديث هما الفهرس والبليوجرافيا. فالفهرس هو الذي يحصي كتب مكتبة بعينها. أما القائمة البليوجرافية فهي التي تحصي ما كتب عن موضوع من الموضوعات أو شخص من الأشخاص أو بلد من البلاد أو فترة من فترات التاريخ بصرف النظر عن وجودها أو عدم وجودها في مكتبة من المكتبات. وقد يكون لشخص من الأشخاص من غزاره الإنتاج ما يجعله صالحًا لأن يكون موضوع قائمة بليوجرافية تحصر نتاجه الفكري وتعرف به.

(١) لسان العرب، ج٦، ص١٦٧ (ط. دار صادر ودار بيروت. ١٩٥٦/١٩٥٥م). والقاموس المحيط. ج٢. ص ٢٣٨ (ط. التجارية د. ت).

فالقوائم البليوجرافية والفالس المطبوعة تتفق معًا في أنها (تجمع فيها الكتب)، ومن ثم يصدق عليها التعريف اللغوي لكلمة الفهرس. ولهذا نجد اللفظ في تراثنا العربي يطلق على فتتى دون تمييز بينهما، فيقال: فهرس مؤلفات فلان وفهرس مكتبة كذا، وهو في الاستعمال الأول يعني ما نعرفه اليوم بالبليوجرافيا، وفي الاستعمال الثاني يقصد به المعنى الاصطلاحي الحديث لكلمة الفهرس. وللعرب عذرهم في هذا فلم تكن البليوجرافيا كعلم له أصوله وقواعد ومناهجه قد عرف بعد.

ولقد وجدت فهارس للمكتبات الإسلامية منذ عصر مبكر، فقد تحدث الحسن ابن سهل بأن خزانة الحكمة في بغداد كان لها فهرس في زمن الخليفة المأمون^(١). وذكر ابن الجوزي أنه في سنة ٣٨٣ هـ اشتري سابور بن أردشير وزيربني بويه دارا في الكرخ بين السوريين وعمرها وبضمها وسماتها دار العلم ووقفها على أهله «ونقل إليها كثيًرا ابتعها وجمعها وعمل لها فهرستا»^(٢)، وروى ياقوت عن أبي الحسن البيهقي أن فهارس مكتبة الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) التي وقفها على مدينة الري بلغت عشرة مجلدات كاملة^(٣). كذلك روى ابن خلدون عن ابن حزم عن بُكية الخصي الذي كان على خزانة العلوم والكتب في قصر الخليفة الأموية بالأندلس في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري «أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعة وأربعون فهرسة، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير»^(٤).

(١) ذكر الحسن بن سهل أن المأمون سأله يوماً عن أشرف كتب العجم فذكر له منها كتاب (جاويدان خرد) فدعا بفهرست كتبه وجعل يقلبه فلم ير لهذا الكتاب ذكرا فقال: كيف يسقط ذكر هذا الكتاب من الفهرست؟ راجع: محمد كرد علي: رسائل البلغاء ص ٤٨٠ (ط٤. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٤).

(٢) المتظم في تاريخ الملوك والأمم. ج٧، ص ١٧٢. (ط. حيدر آباد، ١٣٥٧ هـ).

(٣) معجم الأدباء. ج٦، ص ٢٥٩ (ط. دار المأمون، ١٩٣٦ م عن طبعة مرجليلوت الثانية).

(٤) تاريخ ابن خلدون، ج٤، ص ١٤٦ (ط. بولاق، ١٢٨٤ هـ).

ومع أن فهارس المكتبات كانت في أغلب الأحيان على شكل دفاتر وكراريس إلا أن بعض المكتبات كانت تلصق على باب كل خزانة من خزائن كتبها فهرساً بمحتوياتها. فالمقريزي يحدثنا في خططه أن تلك الطريقة كانت متّعة في خزائن القصر الفاطمي بالقاهرة^(١). ويحدثنا المقدسي (المتوفى حوالي سنة ٣٨٠ هـ) أنه رأى خزانة كتب عضد الدولة البويعي (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ) بشيراز، وأنها كانت عبارة عن أرجواع طويل فيه خزائن طول كل منها قامة في عرض ثلاثة أذرع، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامي الكتب^(٢).

تلك نماذج للاستعمال الأول للفهرس (الفهرس) في التراث العربي القديم أردت بها مجرد التمثيل لا الحصر.

إذا انتقلنا إلى الدلالة الثانية للفهرس وجدناها متمثلة في كتاب الفهرست لابن النديم، وفي رسالة للبيروني في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازى^(٣)، وفي فهرست كتب الشيعة لأبي جعفر الطوسي، وفهرسة ما رواه ابن خير الإشبيلي عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعرف، وغيرها من الكتب المتأخرة التي سميت فهارس وهي في الحقيقة قوائم ببليوجرافية. وأقدم هذه الأعمال جميعاً فهرست ابن النديم^(٤). ونظرًا لأنه لم يرد في كشف الظنون وذيله أي فهرس آخر يتقدم عليه في الزمن فقد اعتقاد الباحثون أنه أول عمل ببليوجرافي ظهر في اللغة العربية. وذلك يدفعنا إلى محاولة الوقوف على مدى صحة هذا الاعتقاد.

(١) خطط المقريزى. ج٢، ص٢٥٤ (ط. بولاق. ١٢٧٠ هـ) وقد أنشئت تلك الخزائن في القرن الرابع الهجرى.

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٤٤٩ (ط. بريل، ١٩٠٦ م بتحقيق م. ج. دي جوج).

(٣) نشر بول كراوس. باريس، مطبعة القلم. ١٩٣٦ م.

(٤) فقد ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ هـ والكتب الثلاثة الأخرى يتأخر مؤلفوها في الزمن عن ابن النديم، فالبيروني ولد سنة ٣٦٢ هـ وتوفي سنة ٤٤٠ هـ. والطوسي ولد سنة ٣٨٥ هـ وتوفي سنة ٤٤٦ هـ. وابن خير ولد سنة ٢٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٧٥ هـ.

فالذى تؤكده مصادر التراث العربى والذى يقطع به فهرست ابن النديم نفسه، أنه سبق بمحاولات ببليوجرافية رائدة ضاع معظمها وبقيت شواهد تدل عليها ذكر منها:

أولاً: أن الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ) قد ذكر مؤلفاته في أول كتابه الحيوان «ليكون ذلك كالفهرست» على حد تعبير أبي بكر بن الإخشاد فيما يرويه عنه ياقوت في معجمه^(١). وسواء قصد الجاحظ حصر كتبه أو لم يقصد، فلقد كان التصور الببليوجрафي غير واضح في ذهنه، فهو لم يحص مؤلفاته كلها، ربما لأنه لم يقصد الحصر والاستقصاء، وربما لأن ما لم يذكره يتأخر في زمن تأليفه عن كتاب الحيوان. ثم إنه لم يخضع ما ذكره منها (على كثرته) لأي نوع من الترتيب زمنياً كان أم هجائياً أم موضوعياً. وما ينبغي لنا أن نعيّن على الجاحظ محاولته هذه، لأنها جاءت في فترة متقدمة جداً من التاريخ العربي، وفي عصر لم يكن يهتم فيه أحد بحصر مؤلفاته أو مؤلفات غيره أو بتجميع الكتابات في موضوع من الموضوعات. وليس من العدل أن نقيس عملاً تم في أوائل القرن الثالث الهجري بمقاييس أواخر القرن الرابع عشر.

ثانياً: أن كتب التراجم السابقة على ابن النديم والمعاصرة له كانت تذكر في بعض الأحيان أسماء كتب المؤلفين أو تقتصر على أهم هذه المؤلفات، ولكن الصفة الببليوجرافية لم تكن مقصودة ولا مكتملة في تلك الكتب. ففي كتاب مراتب النحويين - مثلاً - يذكر لنا أبو الطيب اللغوي^(٢) بعض مصنفات النحاة الذين يترجم لهم مثل كتابي الإكمال والجامع لعيسى بن عمر^(٣)، والغريب المصنف وغيره القرآن وغريب الحديث لأبي عبد القاسم بن سلام^(٤). ولكن أبي الطيب لم يتعد ذكر الكتب ولم يقصد إليه قصداً، وإنما كانت أسماء المؤلفات تأتي عرضًا لخدم الترجمة، بدليل أنها نجده يقول في ترجمة الأخفش الأوسط: أبي الحسن سعيد بن مسعدة «ولم يكن الأخفش ناقصاً في اللغة أيضاً، وله فيها

(١) معجم الأدباء، ج ٦، ص ١٠١.

(٢) من رجال القرن الرابع الهجري.

(٣) مراتب النحويين، ص ٢٣ (ط. مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥م).

(٤) مراتب النحويين، ص ٦٣.

كتب مستحسنة»^(١)) دون أن يذكر هذه الكتب أو يسميها. وما فعله أبو الطيب في مراتب النحوين فعله الزبيدي في طبقات النحوين واللغويين^(٢).

وفي السنة نفسها التي ألف فيها ابن النديم كتابه، ألف ابن جلجل كتاب طبقات الأطباء والحكماء واهتم فيه بذكر أسماء أهم الكتب التي ألفها أو ترجمها كل من ترجم لهم، كما يتضح من ترجمات يوحنا بن ماسوبيه ويوحنا بن بطريق وحنين بن إسحق ومحمد بن ذكريا الرازي وإسحق بن سليمان الإسرائيلى^(٣).

ثالثاً: أننا نجد في كتاب الفهرست نفسه إشارات متعددة إلى أعمال بيلوجرافية سابقة اعتمد عليها ابن النديم ونقل عنها، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) ما يذكره من أن جابر بن حيان المتوفى سنة ٢٠٠ هـ «له فهرست كبير يحتوى على جميع ما ألف في الصنعة وغيرها، وله فهرست صغير يحتوى على ما ألف في الصنعة فقط»^(٤). ويفهم من كلام ابن النديم أن جابرًا هو الذي جمع قائمة مؤلفاته وأن ابن النديم قد نقلها عنه بدليل قوله: «قال جابر في كتاب فهرسته»^(٥)، وما يؤكّد ذلك أن عبارة (قال جابر) تلقانا أكثر من مرة في أثناء ذكر مؤلفاته، وأن الضمير المستعمل دائمًا هو ضمير المتكلم الذي يعود على جابر نفسه في مثل قوله: «ثم أفت بعد ذلك... وأفت...».

(٢) قوله في معرض الحديث عن الإمام الشافعى - رضي الله عنه -: «قال محمد بن إسحق: قرأت بخط ابن أبي يوسف ما هذه نسخته: كتاب الرسالة، كتاب الطهارة، كتاب الإمامة...»^(٦). يفهم منه أن ابن أبي يوسف كان قد جمع كتب الإمام الشافعى في ثبت بيلوجرافى اعتمد عليه ابن النديم في إحصاء كتب الإمام.

(١) مراتب النحوين. ص ٦٨.

(٢) راجع ص ١٥ (ط. الخانجى، ١٩٥٤م بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) تجد فيها ذكرًا لكتابي عيسى بن عمر. وقد توفي الزبيدي سنة ٣٧٩هـ.

(٣) طبقات الأطباء والحكماء. ص ٦٥-٦٧، ٦٩، ٧٧، ٨٧ (ط. المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م بتحقيق فؤاد سيد).

(٤) الفهرست، ص ٣٥٥ (ط. مكتبة خياط بيروت، مصورة بالأوفست من طبعة فلوجل).

(٥) الفهرست، ص ٣٥٧.

(٦) الفهرست، ص ٢١٠.

(٣) أنه يذكر فهرستاً لكتب جالينوس وترجماتها إلى العربية عمله حنين بن إسحق لعلي بن يحيى المنجم في القرن الثالث الهجري، ورُجع إليه ابن النديم وانتقدَه لأنَّه لم يذكر أنَّ حبيشاً هو الذي نقل كتاب التشريح الكبير إلى العربية^(١). جاء ذلك في حديثه عن جالينوس، وعند ذكر كتب حنين ورد من بينها «كتاب إلى ابن المنجم في استخراج كمية كتب جالينوس»^(٢)، وهو نفس الفهرست الذي سبقت الإشارة إليه.

ولم يكن هذا هو العمل البيلوجرافي الوحيد لحنين بن إسحق (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ)، فقد ذكر ابن النديم من بين مؤلفاته كتاب ذكر ما ترجم من الكتب^(٣). ومعنى هذا أنَّ حنيناً كان قد جمع قائمة بيلوجرافية بما ترجم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية حتى متتصف القرن الثالث الهجري على وجه التقرير.

ومع أنَّ ابن النديم لا يذكر عن هذا الكتاب إلا أنه «مقالات»، وهو وصف لا يكفي في التعرف عليه، إلا أننا يمكن أن نستنتج منه أنه كان في قسمين رئيسيين، وأكبر الظن أنَّ كل قسم منها كان للغة من اللغات، فقسم لما ترجم من اليونانية - مثلاً - وقسم آخر لما ترجم من السريانية. أما كيف كانت طريقة التنظيم في كل قسم من هذين القسمين، فذلك ما لم يحدثنا عنه ابن النديم وما لا سبيل إلى الاجتهاد فيه.

(٤) قوله في أخبار داود بن علي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ). «قرأت بخط عتيق يوشك أن يكون كتب في زمان داود بن علي: تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي، وقد أثبتتها على ترتيب ما قرأت»^(٤). وبعد أن ينقل عن هذا المصدر ما يقارب المائة والخمسين كتاباً، بعضها فصول صغيرة، وبعضها الآخر يبلغ آلاف الأوراق، يعود فيقول:

«قال محمد بن إسحق: نسخت هذه الكتب من جزء عتيق بخط محمود المرزوقي، وأحسب هذا الرجل على مذهب داود إلا أنه غير معروف»^(٥).

(١) الفهرست، ص ٢٩٠.

(٢) الفهرست، ص ٢٩٥.

(٣) الفهرست، ص ٢٩٤.

(٤) الفهرست، ص ٢١٦.

(٥) الفهرست، ص ٢١٧.

ومعنى ذلك أن أحد تلاميذ داود بن علي أو أتباعه جمع كتبه في قائمة ببليوجرافية جعل لها عنواناً يدل عليها دلالة واضحة وهو تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي.

(٥) قوله عن عبدان أحد مؤلفي المذهب الإسماعيلي في القرن الثالث الهجري: «ولعبدان فهرست يحتوي على ما صنفه من الكتب»^(١)، وبعد أن يذكر ثمانية من كتب عبدان يقول: «فهذه الكتب بلغة وهي الموجدة والمتداولة، وبافي ما في الفهرست فقلَّ ما رأينا أو عرفنا إنسان أنه رآه»^(٢).

(٦) أنه يذكر مؤلفات أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (المتوفى سنة ٣١١ هـ) نaculaً عن فهرسته إذ يقول: «ما صنفه الرازي من الكتب، منقول من فهرسته»^(٣). وبعد أن يتنهى من نقلها يقول: «تم ما وجد من فهرست الرازي»^(٤).

ويبدو أن الرازي هو الذي عمل هذا الثبت الذي رجع إليه ابن النديم ونقل عنه، فقد كان الرجل يدرك أهمية إحصاء الكتب، ولذلك نرى له «كتاباً في استدراك ما بقي من كتب جالينوس مما لم يذكره حنين ولا جالينوس في فهرسته»^(٥)، وهو بمثابة ملحق أو ذيل للبليوجرافية الخاصة بمؤلفات جالينوس، وإن كانت العبارة هنا تشير تساؤلاً حول البليوجرافية الأصلية، وهل كانت من عمل حنين كما سبق أن ذكر ابن النديم أم من عمل جالينوس نفسه؟

(٧) ما يذكره في ترجمة أبي النضر محمد بن مسعود العياشي السمرقندى (المتوفى نحو سنة ٣٢٠ هـ)^(٦) من أن أبو أحمد جنيد بن محمد بن نعيم كتب إلى أبي الحسن علي بن محمد العلوى «كتاباً في آخره: نسخة ما صنفه العياشى»، ويبدو أن ابن النديم قد اطلع على هذا الكتاب وأخذ عنه بدليل أنها نجده يقول بعد ذلك مباشرة: «وقد ذكرته على ما رتبه صاحبه هذا»^(٧). ثم يضي في ذكر

(١) الفهرست، ص ١٨٩.

(٢) الفهرست، ص ١٨٩ ..

(٣) الفهرست، ص ٢٩٩.

(٤) الفهرست، ص ٣٠٢.

(٥) الفهرست، ص ٣٠٠.

(٦) من فقهاء الشيعة الإمامية.

(٧) الفهرست، ص ١٩٤.

مصنفات العيashi التي تبلغ مائة وواحداً وثمانين كتاباً، حتى إذا انتهى من سردتها روى عن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندى أحد غلمان ابن مسعود العيashi أن كتبه «مائتان وثمانية كتب وأنه ضل عنه من جميعها سبعة وعشرون كتاباً»^(١).

(٨) أنه يذكر مؤلفات أفلاطون «على ما ذكر ثاون ورتبه»^(٢). ومعنى ذلك أن ثاون قد جمع مؤلفات أفلاطون في قائمة كانت موجودة في عصر ابن النديم، وكانت المصدر الذي اعتمد عليه صاحب الفهرست في ذكر كتب أفلاطون.

(٩) أنه يذكر من بين ترجمات أرسطو مقالة الباء ويقول عنها: «رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عدي في فهرست كتبه» ثم يردد قائلاً: «ومن كتب أرسطاليس - نسخ من خط يحيى بن عدي من فهرست كتبه - كتاب الأخلاق فسره ففوريوس . . .»^(٣).

ويفهم من هذا النص أن يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ) قد عمل قائمة بيلوجرافية بممؤلفات المعلم الأول وترجماتها إلى العربية، وأن ابن النديم اطلع على تلك القائمة ونقل عنها.

(١٠) أنه يستهل حديثه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو الخاص بأسماء كتب الشرائع المنزلة على مذهب المسلمين ومذاهب أهلها بقوله: «قرأت في كتاب وقع إلى قديم النسخ يشبه أن يكون من خزانة المؤمن ذكر ناقله فيه أسماء الصحف وعددتها والكتب المنزلة ومتلها، وأكثر الحشوية والعوام يصدقون به ويعتقدونه، فذكرت منه ما تعلق بكتابي هذا»^(٤).

ويستنتج من هذا الكلام أن أحد المؤلفين كان قد جمع الصحف والكتب المنزلة في قائمة بيلوجرافية يرجع أنها كانت من بين مقتنيات خزانة المؤمن، وأن ابن النديم قد رجع إليها واستقى منها ما يتصل بكتابه.

وإذن فقد وجد ابن النديم من قبله أعمالاً بيلوجرافية فريدة فتحت أمامه الطريق إلى التجميع البيلوجافي الشامل الذي تمثل في كتابه الفهرست، وعلى

(١) الفهرست، ص ١٩٦.

(٢) الفهرست، ص ٢٤٦.

(٣) الفهرست، ص ٢٥١-٢٥٣.

(٤) الفهرست، ص ٢١.

الرغم من أن تلك المحاولات السابقة كانت واضحة الأهداف والغايات إلا أنها لم تتم بنفس القدر من الوضوح في مناهجها وطرق تجميعها وترتيبها، فمعظمها كان يكتفي بذكر عناوين الكتب كما في قوائم مؤلفات الشافعي وجابر وابن مسعود العيashi، وبعضها كان يحصي عدد أوراق الكتب كما هو الحال في قائمة مؤلفات داود بن علي، في حين كان البعض الآخر ينص على عدد الفصول أو الأقسام أو المقالات في كل كتاب كما في قائمة مؤلفات أبي بكر الرazi. ولم يخضع أي من تلك القوائم لترتيب معين، فلا هي رتبة هجائياً بعناوينها، ولا هي رتبة زمنياً أو موضوعياً. وبالنسبة للترجمات العربية لمؤلفات أرسطو وجالينوس كان يمكن أن تجمع الأعمال التي ترجمتها شخص واحد في موضع واحد ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

ومعنى هذا أن طريقة التنظيم البليوجرافي لم تكن واضحة في تلك التجمعيات البليوجرافية الأولى، ولم تكن البيانات البليوجرافية مستوفاة أو حتى متتفقاً عليها بالنسبة لهذه الأعمال. ولتكنا نظлем تلك الفترة إذا قمناها ببعاير عصرنا الحديث الذي صبت فيه تجارب أكثر من عشرة قرون كاملة. ويكفيها فخرًا أنها فتحت هذا الباب واقتصرت ميدان العمل البليوجرافي قبل أن تعرفه أوروبا بما يقرب من تسعه قرون.

ولاشك أن ابن النديم قد أفاد من هذه الباكرات البليوجرافية الشيء الكثير، وأكاد أقول إنها لم تكن بالنسبة إليه مجرد مصدر للمعلومات البليوجرافية التي ضمنها كتابه، بل لعلها هي التي أوجحت إليه بفكرة العمل البليوجرافي الشامل ودفعته إلى تأليف كتاب الفهرست الذي تمثلت فيه حصيلة ما يقرب من ثلاثة قرون من التأليف والترجمة في اللغة العربية، وتمثل فيه أيضاً نصائح بليوجرافي لم يكن يمكن أن يتأنى له إلا بعد محاولات الرواد الأول بكل ما فيها من سذاجة وقصور.

وإذن فإن ابن النديم ليس الأب الشرعي لعلم البليوجرافيا العربي كما توهم أكثر الباحثين، فقد سبقه غيره على الطريق، وأقدم الأعمال البليوجرافية التي ورد ذكرها آنفاً هو ذلك الذي ينسب إلى جابر بن حيان، وقد توفي جابر على رأس

المائة الثالثة، ومعنى ذلك أن علم البيلوجرافيا عند العرب تمت جذوره إلى أواخر القرن الثاني الهجري، أي إلى ما قبل الفهرست بما يقرب من قرنين كاملين.

ولقد كان عمل جابر عملاً رائعاً حقاً إذا قيس بمقاييس عصره، فهو قد جمع قائمتين بيليوجرافيتين إحداهما مؤلفاته عامة والأخرى مؤلفاته في الصنعة خاصة. وكأنما أحسن جابر في ذلك التاريخ بعيداً بأن نوعية قراء مؤلفاته الكيميائية تختلف عن نوعية قراء مؤلفاته في العلوم الأخرى، فجمع قائمة مؤلفاته على إطلاقها، وبجانبها قائمة أخرى موضوعية متخصصة تقتصر على مؤلفاته في الكيمياء. وذلك سبق بيليوجرافي ينبغي أن يسجل لصاحب بكل تقدير وإعجاب.

ومع أن ابن النديم يقدم لكتب جابر بقوله: «ونحن نذكر جملأً من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا»^(١)، إلا أنها نلاحظ أنه يبدأ بذكر مجموعة أولى تجاوز المائة كتاب، ثم يقول: «وله بعد ذلك سبعون كتاباً» يذكر بعضها، ثم يتنتقل إلى غيرها من الكتب والرسائل والمقالات وينقل عن جابر قوله: «قال جابر في كتاب فهرسته: أفت بعد هذه الكتب ثلاثين رسالة لا أسماء لها، ثم أفت بعد ذلك أربع مقالات وهي: كتاب الطبيعة الفاعلة الأولى المتحركة وهي النار، كتاب الطبيعة الثانية الفاعلة الجامدة وهي الماء، كتاب الطبيعة الثالثة المنفعلة اليابسة وهي الأرض، كتاب الطبيعة الرابعة المنفعلة الراطبة وهي الهواء. قال جابر: ولهذه الكتب كتابان فيما شرح ذلك وهما كتاب الطهارة، كتاب الأعراض، ثم أفت بعد ذلك أربعة كتب وهي: كتاب الزهرة، كتاب السلوة، كتاب الكامل، كتاب الحياة، وأفت بعد ذلك عشرة كتب على رأي بليناس صاحب الظلامات...»^(٢).

والطريقة التي أورد بها ابن النديم مؤلفات جابر، والنص الذي نقله عن فهرسته يؤكdan أنه ذكر تصنيفات جابر بنفس ترتيبها في ذلك الفهرست، وهو

(١) الفهرست، ص ٣٥٥.

(٢) الفهرست، ص ٣٥٧، وهذه الكتب ليست كتباً بالدلول الحديث للحفظ الكتاب، فقد كان اللفظ يطلق على المبحث المفرد أو الباب، ولذا كان الكتاب الواحد يضم عدداً من الكتب بعدد مباحثه أو أبوابه، يؤكّد ذلك قول ابن النديم عن كتاب المبسوط في الفقه للإمام الشافعي: «ويحتوي هذا الكتاب على كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب الاعتكاف». (ص ٢١) وقوله عن كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة: «ويحتوي على عشرة كتب: كتاب السلطان، كتاب الحرب، كتاب المسؤول، كتاب الطبائع، كتاب العلم، كتاب الزهد، كتاب الإخوان، كتاب الموارج، كتاب الطعام، كتاب النساء». (ص ٧٧).

ترتيب غريب يجعلنا نتساءل عما إذا كانت تلك الببليوجرافية مصنفة، فالكتب - مثلاً - لم تجمع معًا في موضع واحد، وإنما وزعت على مجموعات تخللتها الرسائل والمقالات. وداخل كل مجموعة لم يتلزم جابر بالترتيب الهجائي أو الموضوعي؛ ومع ذلك فنحن نرجح أن ذكر جابر مؤلفاته على هذا النحو كان مقصوداً وأنه قد رتبها زمنياً بدليل قوله: «ألفت بعد هذه الكتب...، ثم أفت بعد ذلك...».

ومنذ وضع جابر فهرسته إلى أن جمع ابن النديم فهرسته، لم تنتقطع الأعمال الببليوجرافية التي تحصي كتابات المؤلفين المسلمين أو الترجمات العربية لمؤلفات كبار العلماء وال فلاسفة اليونانيين.

ونستطيع أن نلاحظ على ببليوجرافيات تلك الفترة أنها كانت تعالج أفراداً لا موضوعات، وأن المؤلفين كانوا هم الذين يقومون بتجميع قوائم مؤلفاتهم في بعض الأحيان وإن كان الغالب والأعم أن يتولى ذلك التلاميذ والمربيون. ولقد كان كتاب الفهرست توجياً لهذه المرحلة الأولى من مراحل تاريخ علم الببليوجرافيا عند المسلمين، فيه تجاوزت المؤلفات الببليوجرافية حدودها القديمة، وفيه خضعت للتنظيم - ربما لأول مرة - ومن خلاله بدأت تظهر الملامح الأولى للوصف الببليوجрафي. وإذا كانت تلك الأعمال الببليوجرافية التي ذكرناها بمثابة الفصل التمهيدي لقصة الببليوجرافيا عند المسلمين، فلقد كان فهرست ابن النديم - بحق - هو الفصل الأول من فصول هذه القصة الطويلة التي امتدت وقائعاً على مدى زمني يتجاوز الألف عام.

* * *

ابن النديم وكتابه الفهرست (*)

لا نعرف لولده ولا لوفاته تاريخاً، ولا نعلم عن حياته وثقافته إلا التزير اليسير، كل ما نعرفه عنه أنه كان ورافقاً في بغداد في القرن الرابع الهجري، وأنه كان شيعياً معتزلياً، وأنه توفي في أواخر القرن الرابع الهجري، قيل في سنة ٣٨٥ هـ^(١) وقيل في سنة ٣٨٨ هـ^(٢) وقيل بعد ذلك^(٣). والشيء الغريب حقاً أن كتب التراجم التي فصلت في تراجم رجال هذا القرن واستواعبت تراجم البغداديين استيعاباً شديداً قد أهملته ولم تورد له ذكرًا. فصاحب تاريخ بغداد - مثلاً - توفي في سنة ٤٦٣ هـ، أي أن الفاصل الزمني بينه وبين ابن النديم أقل من قرن من الزمان. ولسنا نشك في أنه قد سمع به وبكتابه الفهرست، ومع ذلك فنحن لا نجد له ترجمة في تاريخ بغداد، ولا ندري إن كان الخطيب قد ترجم له وقدت الترجمة أم أنه أهمله قاصداً أو عن غير قصد.

ولم يكن الخطيب البغدادي هو الوحيد الذي أغفل ذكر ابن النديم ولم يترجم له. فابن خلkan أيضاً أهمله في وفياته مع أنه ينقل عن كتابه الفهرست في عدة مواضع مما يؤكّد أنه سمع به واطلع على كتابه. أما ياقوت الحموي فيذكر له في

(*) نشر في «مجلة كلية اللغة العربية» بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد السابع، ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م)، ص ٤٦١-٤٧٨.

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.

(٢) لسان الميزان، ج ٥، ص ٧٢ (ط، حيدر آباد، دائرة المعارف الناظمية، ١٣٣١ هـ).

(٣) راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٧٢ فهو يقول: «ورأيت في الفهرست موضعًا ذكر أنه كتب في سنة الثني عشرة وأربعينات، فهذا يدل على تأخيره إلى ذلك الزمان».

معجمه ترجمة مختصرة على غير عادة ياقوت في التراجم، وهي ترجمة يُظن أنها ليست من صنع ياقوت، وإنما «أضيفت مؤخراً إلى الكتاب» كما يقول الأستاذ أحمد أمين^(١).

وقد يكون تشيع أبي الفرج محمد بن إسحق النديم هو السبب في تغاضي أصحاب كتب التراجم عنه أو إسقاط ترجمته - في عصور لاحقة - من النسخ المخطوطة للكتب التي ترجمت له. ولعل ما يرجع هذا الظن ويقويه أن الذين ترجموا له كياقوت^(٢) وابن حجر^(٣) والذهبي^(٤) شككوا فيه واتهموه «بالاعتزال والزيغ» على حد تعبير ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، وإن كانوا قد أجمعوا على نسبة كتاب الفهرست إليه.

ومع أن الكتاب قد نشر باسم الفهرست إلا أن ياقوت الحموي ذكره في معجمه على أنه فهرست الكتب^(٥)، وأطلق عليه ابن حجر العسقلاني فهرست العلماء^(٦)، وذكره صاحب كشف الظنون باسم فهرس العلوم^(٧). أما إسماعيل البغدادي فيسميه فوز العلوم ويعرفه بأنه «كتاب الفهرسة، في الأخبار والتراجم وأنواع الفنون»^(٨). وأكبر الظن أن إسماعيل البغدادي قد حرَّف الاسم الوارد في كشف الظنون من فهرس العلوم إلى فوز العلوم.

والكتاب يبدأ بمقعدة موجزة يحدد فيها المؤلف مجاله فيقول: «هذا فهرست

(١) في تقديمه لطبعة المكتبة التجارية من كتاب الفهرست.

(٢) في معجم الأدباء، ج ١٨، ص ١٧ (ط. القاهرة، دار المأمون، ١٣٥٥-١٣٥٧هـ، عن طبعة مرجلويث).

(٣) في لسان الميزان، ج ٥، ص ٧٢.

(٤) في تاريخ الإسلام، تحت سنة ٤٠٠.

(٥) معجم الأدباء، ج ١٨، ص ١٧.

(٦) لسان الميزان، ج ٥، ص ٧٢.

(٧) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٣٠٣ - ١٣٠٤ (ط. استانبول، وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م).

(٨) هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٥ (ط. طهران، ١٩٦٧م. مصورة بالأوفست عن طبعة استانبول، ١٩٥٥م).

كتب جميع الأمم من العرب والمعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلماها في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها وطبقات مؤلفيها وأنسابها وتاريخ مواليدhem ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة^(١).

ومعنى هذا أن ابن النديم أراد لكتابه أن يكون حصراً ببليوجرافيا شاملاً لكل ما كتب في لغة العرب وما ترجم إليها في شتى فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ^(٢).

وبعد تحديد الإطار العام للكتاب في تلك المقدمة الموجزة التي لا تتجاوز نصف صفحة، يقدم لنا ابن النديم قائمة محتويات من عشر مقالات تختص كل منها بموضوع معين، فمقالة للنحوين واللغويين، وأخرى للشعر والشاعر، وثالثة للكلام والمتكلمين، ورابعة للفقهاء والفقهاء والمحدثين، وخامسة للفلسفة والعلوم القيدية كالهندسة والحساب والتنجيم والطب.. إلخ.

وقد يكون ابن النديم متأثراً في هذا التقسيم العشري بـ *عيون الأخبار* لابن قتيبة وطبقات *فحول الشعراء* لابن سلام وكتب الحماسة وعلى رأسها *حماسة أبي تمام*.

(١) ص ٢ (ط. بيروت، مكتبة خياط، د.ت. مصورة عن طبعة فلوجل، ليزج، ١٨٧١م). وهذه الطبعة هي التي رجعنا إليها وأحلنا إلى صفحاتها فيما يلي من إشارات مرجعية. وقد ذكر ابن النديم في آخر المقالة الأولى (ص ٣٨) وفي آخر المقالة الثانية (ص ٨٧) أنه كتب يوم السبت مستهل شعبان سنة ٣٧٧هـ.

(٢) ومع ذلك ففي الكتاب تواريخ متاخرة عن سنة ٣٧٧هـ فهو يقول عن المربزياني - مثلاً - إنه «يعجا إلى وقتنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ونسال الله العافية والبقاء بهن وكرمه» ثم يردف قائلاً: «وتوفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة رحمه الله» (ص ١٣٢). وفي حديثه عن أبي إسحاق الصابي يقول: «مولده سنة نيف وعشرين وثلاثمائة، وتوفي قبل الشهرين وثلاثمائة» (ص ١٣٤). وعند ذكر أبي نصر بن نباتة التميمي يصفه بأنه «من شعراء سيف الدولة وتوفي بعد الأربعين» (ص ١٦٩). وأكبرظن أن تواريخ الوفاة هذه قد أضيفت إلى الكتاب بعد تمامه. بعضها أضافه المؤلف في حياته، والبعض الآخر أضافه المتأخرن الذين وقعت نسخ الكتاب في أيديهم.

فهذه الكتب كانت فكرة العقد هي التي تحكم طريقة تنظيم موادها. فعيون الأخبار وكتب الحماسة كل منها عشرة أقسام تعالج عشرة موضوعات. أما ابن سلام فيوزع الشعراء الذين يترجم لهم في كتابه على قسمين كبيرين قسم للجاهليين وأخر للإسلاميين، وكل قسم منهما يضم عشر طبقات.

والمقالات العشر الرئيسية في كتاب الفهرست تتفرع بدورها إلى فنون يتفاوت عددها من مقالة لأخرى، وفي كل فن يذكر ابن النديم أصحاب المؤلفات فيه، وتحت كل مؤلف ما صنفه من الكتب دون أن يخضع المؤلفون أو المؤلفات لأي نوع من الترتيب هجائياً كان أو زمنياً. ففي معرض حديثه عن النحوين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية يتعرض لذكر أسماء فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء فيقول: «قال محمد: اقتضى ذكرهم في هذا الموضوع مع اختلاف أصواتهم وتبالغاتهم أن العلماء عنهم أخذوا، فذكرواهم على غير ترتيب»^(١).

ومع ذلك فقد كان المبدأ العام الذي يحكم ترتيب المؤلفين في الفهرست هو الشهرة - رغم أنها نسبية - فنحن نراه يبدأ بالأشهر فال أقل شهرة. وفي ثانيا الكتاب نحصل من المؤلف على اعتراف صريح بتطبيق هذا المبدأ إذ يقول: «قال محمد بن إسحق: إذا ذكرت من المصنفين المشهورين إنساناً أتبعته بذكر من يقاربه ويشبهه وإن تأخرت مدة عن ذكره بعده. وهذه سبلي في جميع الكتاب»^(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الرؤية البليوجرافية واضحة عند ابن النديم وضوحاً كافياً تمثل في عدة مظاهر ذكر منها:

أولاً: أنه يحرص على تحديد الكتب التي رأها بنفسه والكتب التي سمع أوقرأ عنها، فأحياناً تطالعنا عبارة: وهذا الكتابرأيته، أو: رأيت بعضه ولم أره

(١) ص ٤٣.

(٢) ص ١٤٦.

كاماً. ومثال ذلك قوله عن كتاب بناء الكلام لبرزخ العروضي «رأيته في جلود»^(١) وقوله عن كتاب الأخبار والأنساب والسير لأبي العباس المكاولي «رأيت بعضه ولم أره كاماً»^(٢)، وذكره أربعة عشر كتاباً للحسن بن علي بن الحسن بن زيد وتعليقه عليها بقوله: «هذا ما رأينا من كتبه، وزعم بعض الزيدية أن له نحواً من مائة كتاب ولم نرها، فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها ألحقها بموضعها إن شاء الله تعالى»^(٣).

وأحياناً أخرى تلقانا عبارة: «وهذا الكتاب حديثي عنه الثقات». وقد تجتمع الرؤية الشخصية مع أقوال الثقات في بعض الموضع كالذى نجده في حديثه عن كتب جابر بن حيان إذ يقول: «ونحن نذكر جملة من كتبه رأيناها وشاهدنا الثقات فذكروا لها لنا»^(٤).

والى جانب الكتب التي رآها والتي حدثه عنها الثقات، هناك كتب مفقودة لا يفوت ابن النديم أن ينبئه على فقدتها كقوله عن كتاب الأصول الأكبر لعلي بن عبد العزيز الدولابي (أحد أصحاب الطبرى) إنه «لم يوجد»^(٥).

ثانياً: أنه يحدد لنا أحجام الكتب التي رآها ويعطينا أوصافها وملامحها البارزة. فهو يذكر - مثلاً - أن معجم الشعراء للمرزبانى (أحد معاصريه) كان يضم نحو خمسة آلاف ترجمة وكان يقع في حدود ألف ورقة^(٦)، ويقول عن كتاب التفقىء لابن قتيبة: «هذا كتاب رأيت منه ثلاثة أجزاء نحو ستمائة ورقة بخط برُك، وكانت تنقص على التقريب جزءين. وسألت عن هذا الكتاب جماعة من أهل

(١) ص ٧٢.

(٢) ص ١١٤.

(٣) ص ١٩٣.

(٤) ص ٣٥٥.

(٥) ص ٢٣٥.

(٦) ص ١٣٣.

الخط فزعموا أنه موجود»^(١). وفي حديثه عن كتاب القبائل الكبير والأيام الذي جمعه محمد بن حبيب للفتح بن خاقان يقول: «ورأيت النسخة بعينها عند أبي القاسم بن أبي الخطاب بن الفرات في طلحي نيف وعشرين جزءاً، وكانت تنقص (ما) يدل على أنها نحو من أربعين جزءاً في كل جزء مائتا ورقة وأكثر. ولهذه النسخة فهرست لما تحتوي عليه من القبائل والأيام بخط التبستري بين علي الوراق في طلحي نحو خمسة عشر ورقة»^(٢).

وهو لا يكتفي بذكر عدد الأوراق وإنما يحدد لنا ما يعنيه بالورقة فيقول: «فإذا قلنا إن شعر فلان عشر ورقات، فإنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية، مقدار ما فيهاعشرون سطراً، أعني في صفحة الورقة. فليعمل على ذلك في جميع ما ذكرته من قليل أشعارهم وكثيره»^(٣).

هذا بالنسبة لأحجام الكتب. أما أوصافها فإلى جانب ما سبقت الإشارة إليه منها، نجد لها أمثلة فيما ذكره عن كتاب النقط والشكل لأبي حاتم السجستانى، وأنه «بجداول ودارات»^(٤) وكتاب التوادر لدهمچ بن محرز البصري^(٥) الذي يقول عنه: «رأيته نحو مائة وخمسين ورقة، وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد»^(٦) وكتب ابن درستويه التي يصف كثيراً منها بأن المؤلف «لم يتمه»^(٧).

ولم يكتف ابن النديم بتحديد أحجام الكتب التي رآها وبيان أوصافها، وإنما أضاف إلى ذلك تقييمها وتحديد أصيلتها من منحولها. فهو يذكر من كتب ابن أبي

(١) ص ٧٧.

(٢) ص ١٠٧، وصحتها: خمس عشرة ورقة.

(٣) ص ١٠٥.

(٤) ص ٣٥.

(٥) ورد هذا الاسم في طبعة فلوجل محرقاً إلى رهمج بن محرز البصري، والصواب ما ذكرناه. راجع ص ٥١ من طبعة طهران، مكتبة الأسد، ١٣٩١هـ/١٩٧١ م تحقيق رضا تجدد.

(٦) ص ٤٦.

(٧) ص ٦٣.

طاهر طيفور كتاب لسان العيون وكتاب أخبار المتظرفات ويعقب عليهما بقوله: «وقد قيل إن أبا الحسين ابنه عمل هذين الكتابين»^(١). ويقول عن الفتح بن خاقان: «وله من الكتب كتاب البستان منسوب إليه، والذي ألفه رجل يعرف بمحمد بن عبد ربه ويلقب برأس البغل»^(٢). ويقول عن كتاب الأوراق للصولي: «وهذا الكتاب عوّل عند تأليفه على كتاب المرثدي»^(٣) في الشعر والشعراء، بل نقله نقاً وانتحله، وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به»^(٤). ويعود لتأكيد ذلك في ترجمة أبي أحمد بن بشر المرثدي فيذكر من كتبه كتاب أشعار قريش ويقول عنه: «وعليه عوّل الصولي في الأوراق، وله انتحل، ورأيته بخط المرثدي»^(٥).

ثالثاً: أنه يرد ما ينقله إلى مصادره في أغلب الأحوال. فكثيراً ما تطالعنا عبارات: قرأت بخط فلان، ووجدت بخط فلان. ومن الأمثلة على ذلك أننا نجده ينقل عن ابن مقلة أسماء الخطباء والبلغاء^(٦)، وينقل عن أبي محمد جعفر الخلدي أخبار السياح والزهاد والعباد^(٧)، وينقل عن يحيى التحوي وغيره في تأريخ الطب ثم يقول: «رجعنا إلى كلام يحيى»^(٨)، وينقل ترجمة الطبرى عن أبي الفرج النهرواني (وهو معاصر له)^(٩)، وينقل عن أبي الحسن الخازار في ترجمة أبي عمر الجرمي والمبرد^(١٠). وفي حديثه عن الإمام الشافعى يقول:

(١) ص ١٤٦.

(٢) ص ١١٧.

(٣) في طبعة فلوجل: المريدى. والصواب ما ذكرناه اعتماداً على ما ورد في ص ١٢٩ من هذه الطبعة، وص ١٦٨ من طبعة طهران.

(٤) ص ١٥١.

(٥) ص ١٢٩.

(٦) ص ١٢٥.

(٧) ص ١٨٣.

(٨) ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٩) ص ٢٣٤.

(١٠) ص ٥٦، ٥٩.

«قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ أنه أبو عبد الله محمد بن إدريس...»^(١)

ومن هذه الأمثلة يتضح لنا أنه أحياناً يكتفي بذكر المؤلف الذي ينقل عنه، وأحياناً أخرى يذكر المؤلف والكتاب. ولكنه في بعض الأحيان لا يذكر مصادره بدقة. فهو حين يترجم لأبي سعيد السيرافي - مثلاً - نراه يقول: «قال الشيخ أبو أحمد أمده الله»^(٢) دون أن يعرفنا بشخصية الشيخ أبي أحمد هذا أو بكتابه الذي نقل عنه.

رابعاً: أنه يستعمل ما يعرف الآن بالإحالات. فهو حين يذكر شخصاً ما في موضعين من الكتاب يشير في أحد الموضعين إلى أن ذكره قد ورد في موضع سابق أو لاحق. وقد يكتفي ابن النديم بالإشارة إلى أن الحديث عن هذا الشخص قد تقدم أو سيأتي من غير تحديد للموضع الذي ذكر فيه. فهو حين يذكر الكتب المصنفة في تفسير القرآن (في المقالة الأولى) يبدأ بكتاب الباقي محمد ابن علي بن الحسين ويقول عنه: «رواه عنه أبو الجارود زياد بن المنذر رئيس الجارودية الريدية، ونحن نستقصي خبره في موضعه»^(٣). ونبحث عن أبي الجارود فنعثر عليه بين متكلمي الشيعة الإمامية في الفن الثاني من المقالة الخامسة^(٤). وحين يسرد ابن النديم أسماء النقلة من الفارسي إلى العربي في الفن الأول من المقالة السابعة يذكر من بينهم البلاذري ويقول عنه «وقد مضى ذكره»^(٥)، ونبحث عنه فيما تقدم من الكتاب فتجده مع الإخباريين والنسابيين وأصحاب السير والأحداث في الفن الأول من المقالة الثالثة^(٦).

(١) ٢٠٩.

(٢) ص ٦٢.

(٣) ص ٣٣.

(٤) ص ١٧٨.

(٥) ص ٢٤٤.

(٦) ص ١١٣.

وقد يتقدم أبو الفرج خطوة أخرى فيحدد لنا موضع الإشارة كقوله في معرض حديثه عن النحويين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية «فأما أبو عمرو بن العلاء فقد ذكرت خبره فيما تقدم من أخبار القراء في المقالة الأولى»^(١)، وك قوله عن الحسن بن سهل بن نوبخت عندما ذكره مع المترجمين من الفارسية إلى العربية «وغير ذكره في موضعه من أخبار المنجمين»^(٢). وقد ورد ذكر أبي عمرو بن العلاء في المقالة الأولى فعلاً^(٣)، أما الحسن بن سهل فلتنتهي به مرة أخرى في الفن الثاني من المقالة السابعة^(٤).

وإذا كان ابن النديم يكتفي في الغالب بتحديد الموضوع أو الباب الذي ذكر فيه الشخص دون تحديد الصفحة التي ورد بها، فلقد كان ذلك طبيعياً ومحبلاً في عصر المخطوطات حيث لا قيمة لذكر رقم الصفحة لأن نسخ الكتاب الواحد تتفاوت في خطوطها وعدد صفحاتها، بينما لا تختلف صفحة الكتاب المطبوع عن مثيلتها في أي نسخة من نسخ الطبعة الواحدة. ومع ذلك فقد حاول ابن النديم في بعض الأحيان أن يحدد الأماكن التي يحيل إليها بأقصى قدر ممكن من الدقة. فهو يذكر جحظة من بين الندماء والجلساء والأدباء والمغنين (في الفن الثالث من المقالة الثالثة)، ثم يقول: «بعد أخباره أخبار قريص المغني، وهو يجيء بعد هذه الورقة بسبعين عشرة ورقة»^(٥)، وتأتي ترجمة قريص وذكر مؤلفاته بعد ذلك فعلاً^(٦).

وربما استعمل ابن النديم ما يعرف الآن بالإحالات المتبادلة Cross References أي أن يحيل من الموضع الأول إلى الموضع الثاني وبالعكس. ففي آخر الفن

(١) ص ٤٢.

(٢) ص ٢٤٤.

(٣) ص ٢٨.

(٤) ص ٢٧٥.

(٥) ١٤٦.

(٦) ص ١٥٦.

الأول من المقالة الخامسة الخاصة بالكلام والمتكلمين يذكر أبا عبد الله الحسين البصري المعروف بالجُعل ويقول: «ونحن نذكر في هذا الموضع كتبه في الكلام، ونذكر كتبه في الفقه في مقالة الفقهاء إن شاء الله»^(١). وعندما يتناول فقهاء الأحناف في الفن الثاني من المقالة السادسة يعود فيذكره ويشير إلى الموضع السابق الذي ورد فيه فيقول عنه: «أبو عبد الله البصري، وقد مضى ذكره في مقالة المتكلمين، والذي ألفه في الفقه . . .»^(٢).

ومع ذلك فقد وردت في الكتاب إشارات لم نعثر عليها كإشارته إلى جبلة ابن سالم عند حديثه عن النقلة من الفارسية إلى العربية في الفن الأول من المقالة السابعة وأنه «قد مضى ذكره»^(٣)، وإشارته في الفن الثالث من المقالة الثالثة إلى أن أبا إسحاق بن أبي عون كان من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الشَّمَعَانِي المعروف بابن أبي العزاقر، قوله: «ونحن نشرح خبره في ذكر العزاقري»^(٤).

خامسًا: أنه لا ينحاز لرأي بغير بيته أو دليل. ففي حديثه عن الكيميايين في المقالة العاشرة يقول: «وللفرقين جميًعاً في الصنعة كتب وعلوم، وهذه أمور الله العالم بها، وننحن نبراً في ذكرها من العيب والحكاية»^(٥). وفي كلامه على مذهب الإسماعيلية يقول: «قال أبو عبد الله بن رزَّام في كتابه الذي ردَّ فيه على الإسماعيلية وكشف مذاهبهم ما قد أوردته بلفظ أبي عبد الله، وأنا أبراً من العهدة في الصدق عنه والكذب فيه»^(٦)، ثم يورد عدة روایات ويعقب عليها بقوله: «فهذا ما عرفناه في هذا المعنى، والله أعلم بحقيقة من بطلانه»^(٧).

(١) ص ١٧٤.

(٢) ص ٢٠٨.

(٣) ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) ص ١٤٧.

(٥) ص ٣٥٢.

(٦) ص ١٨٦.

(٧) ص ١٨٨.

وإذا كانت هذه الدعائم الخمس تدل على أن الرؤية البليوجرافية كانت واضحة عند ابن النديم في كثير من أجزاء كتابه، فإن هذه الرؤية لم تكن بنفس القدر من الوضوح في أجزاء أخرى من الكتاب. ففي بعض الموضع نحس أنها قد غامت في وجهه وأن الأمور قد اختلطت عليه. ومن الأمثلة على هذا الصباب الذي كان يحجب الرؤية ويحدّ مداها عند ابن النديم ما يلي:

(١) أنه يذكر أشخاصاً ليست لهم مؤلفات على الإطلاق. ومن الأمثلة على ذلك ترجمته لبعض فصحاء العرب المشهورين الذين أخذ عنهم العلماء (في الفن الأول من المقالة الثانية، وهو الخاص بال نحوين واللغويين البصريين)، ومنهم من لا مؤلفات له مثل أبي البيداء الرباحي وأبي عرار العجلي وأبي سوار الغنوبي وعبد الله بن عمرو بن أبي صبح المازني وغيرهم^(١). وحين يذكر أبا سليمان الجوزجاني يصفه بأنه «لا مصنف له»^(٢). والشيء نفسه بالنسبة لأبي أحمد بن الحلاب وأبي عبد الله النمرى وبردويه^(٣) وكثير غيرهم. ومadam الكتاب قد أُلف أصلاً ليكون «فهرست كتب» كما نص على ذلك ابن النديم في مقدمته، فما كان ينبغي لمؤلفه أن يذكر فيه إلا أصحاب المصنفات.

(٢) أنه أحياناً لا يذكر أسماء الكتب مكتفيًّا بذكر الموضوع وأسماء المؤلفين فيه. ومثال ذلك قوله: «الكتب المؤلفة فيما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن: كتاب أبي العباس المبرد، كتاب أبي عمر الدوري. الكتب المؤلفة في متشابه القرآن: كتاب محمود بن الحسن، كتاب خلف بن هشام...»^(٤)... إلخ. ومعروف أن عنوان الكتاب ركن أساسى من أركان الوصف البليوجradi على الإطلاق.

(١) ص ٤٤، ٤٥، ٤٩.

(٢) ص ٢٠٦.

(٣) ص ٨٧، وفي الفن الأول من المقالة الثالثة (الإخباريين والناسين) يذكر خلاد بن يزيد الباھلي، ويقول: «ولا مصنف له نعرفه» ص ١٠٧.

(٤) ص ٣٦.

(٣) أنه أقحم على الكتاب ما ليس من طبيعته حين التزم في المقدمة بأن يترجم للمؤلفين . والترجمة للمؤلفين بذكر أخبارهم وطبقاتهم وأنسابهم وتاريخ موالidهم ووفياتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم كما نصت المقدمة تخرج بالعمل عن طبيعته البليوجرافية المحضة وتجعله مائعاً بين البليوجرافيا والتراجم . والشيء الغريب حقاً أن ابن النديم لم يستطع أن يفي بما وعد به في كثير من الأحيان . صحيح أنه يفصل في بعض التراجم كترجمة سيبويه والفراء وإسحق الموصلي^(١) ، وصحيح أيضاً أنه يقوم بعض الأشخاص ويصدر عليهم الأحكام كوصفه للسري بن أحمد الكندي بأنه «شاعر مطبوع كثير السرقة عذب الألفاظ مليح المأخذ كثير الافتتان في التشبيهات والأوصاف»^(٢) ، قوله عن أبي طاهر طيفور - نقاولاً عن جعفر بن حمدان في كتاب الباهر - «ولم أر من تشهر بمثل ما تشهر به من تصنيف الكتب وقول الشعر أكثر تصحيفاً منه ، ولا أبلد علمًا ولا أحنن . ولقد أنشدني شعراً يعرضه عليّ في إسحق بن أيوب لحن في بضعة عشر موضعًا منه ، وكان أسرق الناس لنصف الناس بيت وثلث بيت .. وكان مع هذا جميل الأخلاق ظريف المعاشرة»^(٣) ، ولكنه لم يفعل ذلك إلا في أقل القليل . وكثيراً ما نجده يكتفي بذكر أسماء المؤلفين ، بل قد لا يذكر الأسماء كاملة مكتفيًا بالكلنية أو اللقب . ومن الأمثلة على ذلك - وهي كثيرة - أنه يذكر من القراء المتأخرین شخصاً يدعى أبا الفرج ولا يذكر عنه إلا أنه صاحب ابن شنبوذ^(٤) .

ولو أن صاحب الفهرست اكتفى بذكر أسماء المؤلفين كاملة ودققة والتزم بذلك من أول الكتاب إلى آخره لأعفى نفسه من كثير من الخرج الذي تورط فيه .

(١) ص ٥١ ، ٦٦ ، ١٤٠ .

(٢) ص ١٦٩ وفي نفس الصفحة يذكر من بين الشعراء المحدثين بعد الشئمائه أبا منصور بن أبي براك ويقول عنه: «هذا أستاذ السري بن أحمد الكندي ، شاعر مجود ، ويقال إن السري سرق شعره وانتحله ، والذي رأيت منه نحو ماتي ورقة» .

(٣) ص ١٤٦ .

(٤) ص ٣٩ .

(٤) أنه يتعرض لأشياء لا صلة لها بموضوع الكتاب كالحديث عن فضل القلم والخط ومدح الكلام العربي، وكالكلام عن أصل الكتابة العربية ومحترعها، وهو كلام أوقعه في أوهام لا يقوم عليها أي دليل علمي.

وأكبر الظن أن الذي أغري ابن النديم بالخوض في مثل هذه الموضوعات في المقالة الأولى من كتابه هو اشتغاله بالوراقة وصلته بصناعة الكتابة ومحترفيها، وهي صلة أبىت إلا أن تطلّ برأسها من بين صفحات الكتاب، وأن تكون أول ما يلقانا فيه.

* * *

ويبدو أن الكتاب لم يصلنا كاملاً وأن أجزاء منه قد فقدت على مر السنين، أو لعل ما وصلنا منه لا يعدو أن يكون مسودة غير مكتملة، وما يقوى هذا الظن:

(أ) ما يطالعنا من نقص في أسماء بعض المؤلفين والكتب والتاريخ. وهو نقص تمثله تلك الفراغات التي تركها المؤلف على أمل أن يستكملاً حينما يتيسر له ذلك. فمن أمثلة نقص أسماء المؤلفين: قريص المعني والحسنابازى^(١) وابن الجنيد وابن حمدان وابن المعدل^(٢) وأبو المعم وأبو الحسن النسوى وأبو الفضل الحيانى وأبو جعفر الخازن^(٣) وبعد كل منهم كلمة «واسمه...». ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما نجده في خديثه عن الشعراء المحدثين من ليس بكاتب بعد الثلثمائة، فهو يذكر منهم «القراطيسى واسمه.. والإسكافى واسمه.. وأبا المعتصم الأنطاكي واسمه.. والخبارى البلدى واسمه محمد بن.. والشيشى واسمه..»^(٤).

(١) ص ١٥٦، ١٩٠.

(٢) ص ١٨٥، ١٩٠، ١٩٩ وقد ذكر ابن حمدان مرتين، مرة في ص ١٨٥ وأخرى في ص ٢١١. وفي كل منهما: واسمه..

(٣) ص ١٠٩، ٢١٥، ٢٨٠، ٢٨٢.

(٤) ص ١٦٨-١٦٩.

ومن أمثلة نقص أسماء الكتب قوله عن ابن العرمي أبي القاسم عبد الله «وله من الكتب كتاب الخراج وسماه..»^(١)، وقوله عن أبي الحسن الرمانى «ونحن نذكر في هذا الموضع أسماء كتبه في الكلام فمن ذلك كتاب..»^(٢)، وقوله عن أبي الحسين عبد الواحد بن محمد الحصيني «وله من الكتب..»^(٣).

وأما نقص التواریخ فیمثله قوله عن كل من ابن السراج وابن الجعابی «وتوفي سنة...»^(٤)، وقوله عن أبي الطیب بن شهاب «توفي بعد الخمسين وثلاثمائة عن سن عالیة، ومولده...»^(٥).

وقد يجتمع نقصان في موضع واحد، فهو يذكر من أصحاب الإمام الشافعی ابن سیف الفارض ويکتفی بقوله «واسمه.. وله من الكتب..»^(٦)، وأبا الطیب بن سلمة ولا يزيد على أنه «من الشافعین وتوفي... وله من الكتب...»^(٧)، ويدکر من المتكلمين أبا عمران موسی بن ریاح ويقول عنه «ومولده.. وله من الكتب...»^(٨)، ويدکر من متكلمي الخارج «خطاب بن.. وله من الكتب...»^(٩).

(ب) سقوط أجزاء من النص. فهو حينما يتحدث عن مصحف علي رضي الله عنه يقول: «وهذا ترتیب سور في ذلك المصحف»^(١٠)، ثم لا نجد شيئاً عن هذا الترتیب. وهو ينص في أول كتابه على أن الفن الأول من المقالة الثامنة «في أخبار المسامير والمخرفين والمصورين وأسماء الكتب المصنفة في الأسمار والخرافات»، في حين أننا لانجد في تلك المقالة ذكرًا أو مجرد إشارة إلى التصویر والمصورين.

(١) ص ١٢٩ . (٢) ص ١٧٣ .

(٣) ص ١٧٣ . (٤) ص ٦٣ ، ١٩٧ .

(٥) ص ١٧٤ . (٦) ص ٢١٤ .

(٧) ص ٢١٤ . (٨) ص ١٧٣ .

(٩) ص ١٨٣ . (١٠) ص ٢٨٣ .

ويتصل بهذه النقطة ما ذكره ابن حجر العسقلاني في معرض حديثه عن الجاحظ في لسان الميزان إذ يقول: «وسرد ابن النديم كتبه وهي مائة ونinet وسبعون كتاباً في فنون مختلفة»^(١). وفيما وصلنا من كتاب الفهرست لا نجد من مؤلفات الجاحظ غير كتابي نظم القرآن والمسائل في القرآن، وإشارة عابرة إلى كتاب ثالث هو البيان والتبيين^(٢). ومعنى هذا أن النسخة التي اطلع عليها ابن حجر لم تصلنا، وأن مخطوطات الكتاب التي كانت موجودة في عصره - وهو النصف الأول من القرن التاسع الهجري - قد تعرضت أجزاء منها للضياع بعد ذلك.

(ج) الإشارة إلى تقديم وتأخير كان المؤلف ينوي إجراءه في الكتاب، كنسبة على أن حديثه عن آل يقطين «يلحق بمحضه في (الباب) الأول»^(٣).

(د) ورود نصوص يفهم منها أن الصورة الحالية للكتاب ليست هي الصورة النهائية التي يرضى عنها المؤلف، كقوله عن أبي القاسم البستي: «نسأله عن هذا الرجل وعن كتبه ونلحظ بياباه إن شاء الله»^(٤)، وقوله عن كتاب الإيضاح عن أحكام القرآن «مجهول يُسأل عنه»^(٥).

(هـ) وجود نصوص قلقة في مواضعها. وبعد انتهاء الفن الثالث من المقالة الأولى الخاصة بعلوم القرآن وأخبار القراء وأسماء رواتهم والشواذ من قراءتهم، وبعد أن يقول ابن النديم: «هذا آخر ما صنفناه من المقالة الأولى من كتاب الفهرست»^(٦)، وقبل أن تبدأ المقالة الثانية، تطالعنا صفحة فيها ذكر أسماء قوم من القراء المتأخرین^(٧). وبعد أن تُختتم المقالة الثانية بعبارة «هذا آخر ما صنفناه من

(١) لسان الميزان، ج٤ ص ٣٥٧.

(٢) ورد الكتابان الأولان ص ٣٨ والإشارة الأخيرة ص ١٩.

(٣) ص ٢٢٤.

(٤) ص ١٣٩.

(٥) ص ٣٨.

(٦) ص ٣٨.

(٧) ص ٣٩-٣٨.

مقالة النحوين واللغويين»⁽¹⁾ يورد ابن النديم ثلاث مجموعات من الكتب هي: الكتب المؤلفة في غريب الحديث، والكتب المؤلفة في النوادر، والكتب المؤلفة في الأنواء⁽²⁾. وإذا كان ابن النديم قد جعل المجموعتين الأولى والثانية بمثابة ملحق للمقالة الثانية لتعلقهما باللغة، فما صلة المجموعة الثالثة بالنحو واللغة؟ وإذا كانت الكتب المؤلفة في غريب الحديث قد وضعت مع اللغة، فلماذا لم يطبق نفس المبدأ على الكتب المؤلفة في غريب القرآن والتي وضعت في المقالة الأولى؟

(و) وجود أخطاء لغوية ونحوية وإملائية إلى جانب أخطاء الأسلوب في بعض الأحيان. ومثال ذلك قوله عن الأخفش المجاشعي النحوي إنه «من مشهري نحوين البصرة»⁽³⁾ والصواب: من مشهوري نحاة (أو نحوبي) البصرة، وقوله عن الفراء إنه «أملا ست عشرة سنة ولم يُرَ في يده كتاب إلا مرة واحدة»⁽⁴⁾ والصواب: أملى، وقوله عن داود بن علي «وأخذ بالكتاب والسنة وألغا ما سوى ذلك»⁽⁵⁾ والصواب: ألغى، وقوله عن ترجمات كتب أرسسطو «وفسر سوريانوس لمقالة الباء وخرجت عربي»⁽⁶⁾، وصواب العبارة: وفسر سوريانوس مقالة الباء وخرجت عربية.

وفي مقابل هذه الاعتبارات كلها يلقي ابن النديم في خضم كتابه بعبارة يُفهم منها أن الكتاب قد يُضفي حياته، فهو ينص في ترجمة أبي الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوي على أنه «يحيا إلى الوقت الذي يُضفي هذا الكتاب فيه»⁽⁷⁾. وفي هذه العبارة إما أن يكون ابن النديم قد قصد بوقت تبييض الكتاب وقت تأليفه وهو سنة ٣٧٧هـ، وبذلك لا يكون ثمة تعارض بينها وبين ترجيح أن ما

(١) ص ٨٧. (٢) ص ٨٨-٨٧.

(٣) ص ٥٢. (٤) ص ٦٦.

(٥) ص ٢١٦. (٦) ص ٢٥١.

(٧) ص ٦٣.

وصلنا من الكتاب هو المسودة لا المبضة، وإنما أن يكون الكتاب قد بيض فعلاً وفي هذه الحالة ينبغي علينا أن نلتمس تبريراً للظواهر السابقة.

فأما النقص الذي في الكتاب سواء كان نقصاً في أسماء المؤلفين أو الكتب أو التواريχ أو كان نقص جزء من النص فلا يعني بالضرورة أن ما وصلنا من الكتاب هو المسودة، لأن الاحتمال الأكبر أن يكون النقص في النصوص قد فقد مع الزمن، وأن معالم بعض الأسماء والتواريχ قد طمست فيما تبقى لنا من نسخ الكتاب. وأما النصوص القلقة في مواضعها فلعلها أضيفت للكتاب مؤخراً وليس من صنع ابن النديم.

أما أخطاء اللغة والنحو والأسلوب والإملاء فقد تكون من صنع ابن النديم نفسه لأنَّه كان ورافقاً ولم يحدثنا أحد بأنه كان عالماً من العلماء، وقد تكون من صنع النساخ المتأخرین الذين نسخوا ما وصل إلينا من مخطوطات الكتاب.

وتبقى أمامنا قضية إشارة المؤلف إلى تعديل مواد الكتاب تقدیماً أو تأخیراً، وإلى أنه سیستکمل معلوماته عن بعض المؤلفين وبعض الكتب، وهما قضیتان لا تعلیل لهما إلا أن المؤلف كان ینوي إعادة النظر في كتابه. ومن المحتمل أن يكون الكتاب قد یُبَيِّض بالفعل ولكن صاحبه أراد بهذه النصوص أن یفتح لفسه طریقاً إلى الإضافة والتعديل فيه. ويحتمل أيضاً - وهذا هو الغالب - أن يكون الكتاب قد ظل عند صاحبه مسودة خاضعة لما تخضع له المسودات - عادة - من إضافة وتقديم وتأخیر، وأن عبارة تبييض الكتاب التي وردت في ترجمة الرمانی لا تعني أكثر من تحريره.

* * *

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يعاب على فهرست ابن النديم^(۱) فإنه يظل

(۱) وقد استعرضنا أهمها، ويفضى إلى ما سبق أن ذكرناه: عدم الاهتمام باللغارية والأندلسين، وعدم العناية بال الحديث وعلومه عناية كافية، وعدم مطابقة بعض العناوين لما ورد تحتها كما هو الحال في شعراء آل أبيان اللاحقي (ص ۱۶۳) بعض الذين ذكرت أسماؤهم تحت هذا العنوان ليسوا من آل أبيان.

عملاً ببليوجرافياً عملاً في تراثنا العربي، وحسبه أنه أول منارة تلقانا على طريق الأعمال البليوجرافية في اللغة العربية، وأشمل وثيقة تبين لنا ما وصل إليه المسلمون في حياتهم العقلية والعلمية في عصر من أزهى عصور حضارتهم، ولو لاه لضاعت أسماء الكتب وأوصافها كما ضاعت الكتب نفسها، ولتعذر على من يتصدى لتأريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي أن يتبيّن طرقه وأن يضع قدمه على أرض ثابتة ويده على حقيقة يطمئن إليها. وحسبه أيضاً أنه الأساس الذي اعتمد عليه والمراجع الذي رجع إليه كل من أتى بعده من البليوجرافيين المسلمين على مدى عشرة قرون كاملة.

* * *

مقدمة:

تراثنا الفقهي

وقضايا البibliography (**)

الفقه بمعناه اللغري هو الفهم^(١) وبمعناه الاصطلاحي هو علم استخراج الأحكام الشرعية التي تتعلق بأفعال العباد واستنباطها من أدلالها التفصيلية، فالإسلام لم يهتم بتصحيح عقيدة الإنسان وفكرته عن خالقه فحسب، وإنما سعى أيضاً إلى التوفيق بين أشواق الروح ونوازع الجسد، فاهتم بالحياة التي يحياها الناس على الأرض ووضع الضوابط التي تحكم مختلف صور النشاط الإنساني وتنظم علاقة الإنسان بخالقه وبالآخرين منبني جنسه، وهكذا لم تكن الشريعة الإسلامية مجرد خيط إلهي يربط الأرض بالسماء، ويشد الإنسان إلى خالقه موجوده من العدم، وإنما كانت ضوءاً كاسحاً يصل السماء بالأرض، ويهدي العقل والقلب، ويرضي حاجة البدن والنفس.

وثمة حكمة بالغة في نزول القرآن منجماً على النبي ﷺ ، وهي حكمة ندرك بعض أسرارها ولا نحيط بها علمًا. فالله سبحانه وتعالى قد اختار نبيه صلوات

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد الثاني، السنة الثالثة، جمادى الثانية ١٣٩٧هـ (يونيه ١٩٧٧م)، ص ١٦٣ - ١٧٥.

(١) وبهذا المعنى ورد اللفظ في قوله تعالى (في سورة التوبه/ ١٢٢): «ليتفقهوا في الدين» أي ليكونوا علماء به. ودعا النبي ﷺ لابن عباس بأن يعلمه الله الدين ويفقهه في التأويل، أي أن يفهمه تأويله ومعناه. يقول ابن منظور في لسان العرب: وغلب (الفقه) على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم.

الله وسلامه عليه أميا لا يقرأ ولا يكتب، ومن ثم كان اعتماده على الذاكرة. وذاكرة الإنسان لا تستطيع أن تستوعب القرآن جملة واحدة: «وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَذَلِكَ لَنُثْبِتَ بِهِ فُؤَادَكُ وَرَتْلَنَاهُ تَرْتِيلًا»^(١).

والله سبحانه وتعالى أراد لكتابه الكريم أن يكون دستوراً دائماً للبشرية، يعالج أمورها ويصلح شئونها ويحل مشاكلها التي تواجهها على درب الحياة، ولم يشأ أن يكون مجموعة أحكام وتعاليم تلقى مجرد تسجيل في الصحف أو تحفظ في الصدور، ومن ثم كانت تنزل الآية أو الآيات في الموقف الواحد تحبيب للناس على استفساراتهم، وتضع الحلول العملية لما يعرض لهم في حياتهم من مسائل ومشاكل:

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ»^(٢).

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عَلِمْتُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لَوْقَتُهَا إِلَّا هُوَ»^(٣).

«وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قِيلِيلًا»^(٤).

«يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحِلَّ لَهُمْ قُلْ أَحِلَّ لَكُمُ الطَّيَّابَاتُ وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ»^(٥).

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِيلَ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ»^(٦).

(١) سورة الفرقان، آية ٣٢.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٩.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٨٧.

(٤) سورة الإسراء، آية ٨٥.

(٥) سورة المائدة، آية ٤.

(٦) سورة البقرة، آية ٢١٧.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا، وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(١).
 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ﴾^(٢).

إلى آخر هذه الآيات التي تحيب على تساؤلات الناس أيام النبي ﷺ.

ومادام قد أريد للقرآن الكريم أن يكون دستور البشر، وأن يكون خاتم رسالات الله إلى الإنسانية، فلقد كان من الطبيعي أن يتناول المبادئ العامة يرسيها ويقرها في الأذهان، وأن يترك التفاصيل لنبيه ﷺ. وهكذا كانت السنة المطهرة بمثابة المذكرة التفسيرية لما أجمله القرآن من أحكام وتعاليم.

وفي حياة النبي ﷺ كان المسلمون يلتمسون في كتاب الله القوانين والضوابط التي تحكم حياتهم وتنظم أمورها، فإذا أرادوا تفصيلاً أو تفسيراً جلأوا إلى النبي ﷺ فأبان لهم ما عمي عليهم وأوضح لهم ما أشكل عليهم.

وإذن فقد كان القرآن الكريم وكانت السنة النبوية المطهرة زاداً كافياً للMuslimين الأوائل فيما يتصل بأمور دينهم ودنياهם. ومع ذلك فحين بعث النبي ﷺ معاذ ابن جبل إلى اليمن سأله: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجهد رأيي ولا آلو (أي لا أقصر)، فضرب رسول الله ﷺ صدره (استحساناً لحديثه)، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله^(٣).

ومعنى هذا أن النبي ﷺ قد أذن للصحابية أن يجتهدوا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة، شريطة أن يكون هذا الاجتهد على هدي من الكتاب والسنة وألا يتعارض معهما.

(١) سورة البقرة، آية ٢١٩.

(٢) سورة الأنفال، آية ١.

(٣) سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤١٢.

وينتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى. ويمضي جيل الصحابة ومن بعده جيل التابعين. وتنسخ أرجاء الدولة الإسلامية، ويفتح المسلمون بلاًداً لا عهد لهم بها من قبل، ويواجهون أنماطاً جديدة من الحياة ومشاكل لم يكن للمسلمين السابقين بها عهد. وهنا تظهر الحاجة إلى الاجتهاد والقياس، وتتمحض هذه الحاجة عن ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية في القرن الثاني الهجري، وهي مذاهب لا يختلف بعضها عن بعض في الأصول أو في المصدر الذي تستقي منه، وإنما تنحصر اختلافاتها في الفروع وفي تقويم الأسس التي يؤخذ بها، كاختلافهم في كون المصدر دليلاً أو ليس بدليل، وفي ثبوت الدليل وعدم ثبوته، وفي ثبوت النسخ وعدمه، وفي علة القياس، وفيما يكون به الترجيح عند تعارض الأدلة، وفي إهاد الأدلة عند التعارض، وكاختلافهم في أنواع الدلالات وسائل طرق الاستفادة، وتفاوتهم في الإحاطة والفهم، وفي ملكة الاستنباط وسلامة الذوق الفقهي وكماله.

ولقد استمر باب الاجتهاد مفتوحاً على مدى قرنين كاملين امتدا من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع الهجري، ثم مال الناس إلى حظره حين أقدم عليه من ليس أهلاً له، وحين كثر المدعون الذين تصدوا للإفتاء فخلطوا بين الأمور وأوقعوا الناس في حيرة وربة. ولكن إغلاق باب الاجتهاد في تلك الفترة المبكرة لم يمنع من ظهور بعض المجتهدین بعد ذلك كالسبكي والعزّ بن عبد السلام وابن تيمية وابن حزم.

تراثنا الفقهي :

وإذا كان عصر المذاهب الفقهية الذي امتد من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع قد شهد أمهات المؤلفات في مختلف المذاهب، فإن الشروح والحواشی والتعليقات التي عملت على تلك الأصول لم تقطع فيما تلاه من عصور، ولم تتوقف كتابات المجتهدین المتأخرین سواء حملت آراءهم في مسائل

قديمة أو آراءهم فيما استحدث من أمور. وكانت نتيجة ذلك حصيلة ضخمة من التراث الفقهي في كل مذهب من المذاهب.

ولقد دأب كل فريق على الترجمة لرجال المذهب وأعلامه، فظهرت كتب ضخامة في تراجم الشافعية والمالكية والأحناف والحنابلة والشيعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: **الطبقات السننية** في تراجم الحنفية لتقى الدين الغزي (المتوفى سنة ١٠١٠ هـ) و **طبقات الشافعية الكبرى** لتابع الدين السبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) والديجاج المذهب في معرفة أعيان المذهب (المالكى) لابن فرحون اليعمرى (المتوفى سنة ٧٩٩ هـ) و **طبقات الحنابلة** لابن أبي يعلى (المتوفى سنة ٥٢٦ هـ) وذيله لابن رجب (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ) و **طبقات أعلام الشيعة لأغا بزرك الطهراني** (المتوفى سنة ١٣٩٠ هـ).

إلى جانب المؤلفات الفقهية وكتب التراجم لأتباع كل مذهب، ظهرت المؤلفات في علم أصول الفقه، وهو العلم الذي يبحث في القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفرعية من أدلةها الإجمالية اليقينية.

ولقد كانت المباحث الأصولية أول أمرها مت坦يرة في كتب الفقه مختلطة به. ثم لم تلبث أن استقلت بنفسها منذ أملئ الإمام محمد بن إدريس الشافعى (المتوفى سنة ٤٢٠ هـ) الرسالة التي أرسى بها دعائم الأصول، فتحدث فيها عن الناسخ والمسوخ، وعن الإجماع والاجتهاد والقياس والاستحسان، وغير ذلك من الموضوعات التي يتناولها الأصوليون بالبحث والدراسة. ومن بعده تتالت التصانيف في هذا العلم.

وفي كتابه **الفهرست** يخصص ابن النديم المقالة السادسة من مقالاته العشر للفقه والفقهاء، فيذكر فقهاء كل مذهب ومؤلفاتهم حتى سنة ٣٧٧ هـ وهي السنة التي انتهى فيها من تأليف الكتاب، ويخصص طاشكربى زاده الدوحة السادسة من كتابه **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** في موضوعات العلوم للعلوم الشرعية، وفي هذه الدوحة تختص الشعبة السادسة بعلم أصول الفقه، وفيها يترجم المؤلف

للأصوليين ويدرك مؤلفاتهم حتى تاريخ تأليف الكتاب وهو سنة ٩٤٨هـ. وهو لا يزعم لنفسه الاستيفاء والحصر، وإنما يختتم حديثه بقوله: «واعلم أن الكتب في علم الأصول كثيرة، لكن من ظفر بما ذكرناه فاز بالمرام، ولانطوف بذكرها الكلام»^(١). أما الشعبة السابعة فقد خصصها طاشكيري زاده للفقه، وفيها يذكر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ويحصي مؤلفاتهم ثم يعتذر عن أغفله منهم، فيقول: «ولعمري لقد طال هذا الباب من هذا الكتاب، فخرجنا من باب إلى باب، ووصلنا في أبواب، ولقد جرني إليه شغفي بتتبع أحوال العلماء من ناصري لللة الحنفية البيضاء. ومع هذا فقد فاتني ذكر كثير من الأسلاف...»^(٢).

وليس فهرست ابن النديم ومفتاح السعادة هما المرجعان الوحيدان اللذان يحصيان تراثنا الفقهي، فهناك كتب أخرى كثيرة بعضها أضخم وأشمل مثل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ) وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون وهدية العارفين، وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكلاهما لإسماعيل البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠م). والترتيب في الكتابين الأولين هجائي بعناوين الكتب، وفي الكتاب الأخير هجائي بأسماء مؤلفيها بصرف النظر عن موضوعاتها. وهناك كتب أخرى أصغر حجماً وأضيق مجالاً مثل فهرست كتب الشيعة لأبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) وهو مرتب هجائياً بأسماء المؤلفين. وفي هذه الكتب وأمثالها تناثرت المؤلفات الفقهية مرة حسب عناوينها، ومرة تحت أسماء مؤلفيها، ومن أجل هذا يبقى لكتاب ابن النديم وكتاب طاشكيري زاده أهميتها من حيث ترتيبهما الموضوعي الذي يتبع جمع المؤلفات الفقهية في موضع واحد على ما بين الرجلين من خلاف في المذهب، فأولهما شيعي والآخر سني حنفي.

ولكن هذه الكتب التي ذكرناها - على ما بينها من تباين في طرق التنظيم -

(١) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ١٩٣ (طبعة دار الكتب الحديثة، ١٩٦٨م، بتحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور).

(٢) مفتاح السعادة، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

تحصي المؤلفات لا المخطوطات. والفرق بين اللفظين كبير، ذلك أن أعداداً هائلة من كتب تراثنا قد فقدت، بعضها ذهب ضحية الفتن الداخلية التي عصفت بالعالم الإسلامي على مدى تاريخه الطويل سياسية كانت أو دينية، وأكثرها التهمته الغزوات الخارجية التي دهمت هذا العالم الإسلامي من الشرق والغرب كالذى حدث أيام المغول والصلبيين، ومن أجل هذا اتسعت المسافة بين ما ألف في موضوع من الموضوعات وما هو موجود بالفعل. ولم يعد للأعمال البيلوجرافية السابق ذكرها غير قيمتها التاريخية وخاصة بالنسبة لتاريخ العلوم عند المسلمين. ومن ثم ظهرت الحاجة ملحةً إلى أعمال بيلوجرافية من نوع جديد يكون أكثر نفعاً للباحثين. أعمال لا تحصي المؤلفات وإنما تحصي ما تبقى من مخطوطات تراثنا وتعرف بها وبأماكن وجودها.

والمشكلة الخطيرة التي تواجهها هذه الأعمال الجديدة هي أن أعداداً هائلة من المخطوطات ما زالت مجهولة، بعضها لدى الأفراد، وبعضها في الزوايا والمساجد والأوقاف، وبعضها لدى مكتبات لم تستطع بعد أن تحصر مقتنياتها أو تفهرسها أو تعرف بها. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مكتبات تركيا التي نقلت إليها كنوز التراث الإسلامي من مختلف الدول الإسلامية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية، ثم عدل الأتراك عن لغة القرآن حديثاً وكتابةً، وبعدت الشقة بينهم وبين ما تضمه مكتباتهم في جوفها من تراث إسلامي مخطوط باللغة العربية. وكانت النتيجة أن تحولت تلك المخطوطات عندهم إلى ما يشبه قطع الآثار في المتاحف. والذي يعنينا الآن هو ما يتصل بالفقه، وما أكثر مخطوطات فقه السنة في المكتبات التركية.

وتعتبر اليمن مركز الثقل بالنسبة للفقه الزيدي إلى جانب تراثها في الفقه الشافعي، ولكن مكتبات اليمن - سواء كانت مكتبات الدولة أو مكتبات أفراد - في أحسن حالاتها تحتفظ بمخطوطاتها في أحشائتها دون أن يعرف أحد عنها شيئاً، ودون أن يبذل أي جهد للتعریف بها والإعلام عنها.

وفي العراق وإيران يتشر مذهب الشيعة الإثنا عشرية، وفي كل من الدولتين قدر عظيم من التراث الفقهي لهذا المذهب الذي تعتبر النجف مركز الدائرة بالنسبة له، ومع ذلك فحتى الآن لا توجد فهارس تسجل هذا التراث وتحصيه. ومن هنا كانت صعوبة الأعمال البليوجرافية التي تطمح إلى تغطية شاملة لما بقي من التراث الإسلامي المخطوط.

الأعمال البليوجرافية المعاصرة:

وأول من تصدى لهذه المهمة رجل ألماني هو كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦) الذي أنفق من عمره أكثر من خمسين عاماً في جمع مادة كتابه «تاريخ الأدب العربي» *Geschichte der Arabischen Litteratur*. وكلمة الأدب هنا لا تستعمل بمدلولها الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والثر، وإنما يتسع معناها لاستوعب كل ما أنتجه الفكر الإنساني في مختلف فروع المعرفة وميادين الحياة. فقد أراد بروكلمان أن يؤرخ للحياة العقلية العربية من خلال حصر المخطوطات العربية في العالم، واعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من فهارس لتلك المخطوطات في شتى أرجاء المعمورة، فقدم لنا حصراً بكل المخطوطات العربية التي أحصتها الفهارس المطبوعة بحيث تتجمع النسخ المتعددة للكتاب الواحد في موضع واحد مهما تباعدت أماكن وجودها.

وقد استبعد بروكلمان الكتب المجهولة المؤلف ومؤلفات المسيحيين واليهود التعبدية التي لا تستخدم إلا في الكنائس والبيع، ورتب مادة كتابه ترتيباً زمنياً بالعصور والدول، وتحت كل عصر يذكر الموضوعات، وتحت كل منها يأتي بمؤلفين مرتبين زمنياً، فيذكر نبذة عن حياة كل منهم يتبعها بذكر المصادر التي ترجمت له، ثم يحصي أعماله الباقيه والمكتبات التي توجد بها وأرقامها في تلك المكتبات أو في فهارسها، وقد يذكر طبعاتها الأساسية وما عمل حولها من تعليقات أو تراجم أو نقد أو اختصار.

وبعد أن نشر بروكلمان كتابه في مجلدين كبيرين صدرا في عامي ١٨٩٨م، ١٩٠٢م تجمعت لديه مادة غزيرة نشرها في ملحقين مرتبين على غرار الأصل، صدر أولهما سنة ١٩٣٧م، وثانيهما سنة ١٩٣٨م، ثم نشر ملحقاً ثالثاً سنة

١٩٤٢ م تناول فيه الأدب العربي الحديث وضمنه كشافات الكتاب وملاحقه. وقد أعيد طبع الجزءين الأصليين سنة ١٩٤٣، ١٩٤٩ م. وشرعت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية فعهدت به إلى الدكتور عبد الحليم النجار، وصدرت من الترجمة العربية ثلاثة أجزاء فيما بين سنة ١٩٥٩ م وسنة ١٩٦٢ م، ثم توفي المترجم فتوقف العمل في المشروع حتى استأنفه الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب، فأصدرا منه المجلدين الرابع والخامس في سنة ١٩٧٥ م، والمجلد السادس في سنة ١٩٧٧ م.

ولعل أخطر ما يعاب على كتاب بروكلمان هذا أنه اعتمد على الفهارس المنشورة للمكتبات فأهمل كل ما لم يسجل في تلك الفهارس، وهو يمثل نسبة كبيرة جداً من تراثنا، فضلاً عن أنه وقع في كل ما وقعت فيه تلك الفهارس من أخطاء أو نقص في الأسماء أو التواريخ أو البيانات.

ومن بعد بروكلمان جاء فؤاد سيزجين (وهو تركي ألماني مسلم) وأراد أن يصدر ملحقاً يكمل به النقص الموجود في كتاب بروكلمان فيما يختص بالمخطوطات العربية الموجودة في إسطنبول، ولكنه لم يلبث أن عدل عن خطته إلى عمل أشمل، «عمل جديد مستقل عن كتاب بروكلمان»، كما يقول في مقدمته، عمل يتلافى به أوجه القصور التي تكشفت في عمل بروكلمان، وأهمها أن الاعتماد على الفهارس المطبوعة لم يعد كافياً لأن ما لم تذكره الفهارس أكثر بكثير مما ذكرته، ولهذا حرص سيزجين على زيارة المكتبات ومعاينة المخطوطات بنفسه على الطبيعة قبل أن يسجلها في كتابه، وقد أثارت له هذه المعاينة أن يضيف معلوماتين جديدين عن كل مخطوط لم يكن يذكرهما بروكلمان وهما: تاريخ نسخ المخطوط، وحجمه أو عدد أوراقه وأجزائه.

ولكن التزام سيزجين برؤية المخطوطات اضطره إلى أن يحدد المجال الزمني لكتابه، فليس في إمكان فرد واحد أن يتصدى مثل هذا العمل بنفس القدر الذي أخذ به بروكلمان نفسه من الاتساع والشمول، ولذا حدد بداية الفترة التي يغطيها كتابه بنشأة العلوم في العصر الأموي، ونهايتها بسنة ٤٣٠ هـ / ١٠٣٨ م التي تمثل نهاية العصر الذهبي للثقافة العربية.

وَثِمَّة نَقْطَة ضُعْفٍ أُخْرَى تُكَشَّفَتْ فِي كِتَابِ بِرُوكِلِمَانِ وَعَمَلِ سِيزِجِينِ عَلَى تَلَافِيهَا، وَهِيَ التَّرْتِيبُ الْزَّمْنِيُّ الَّذِي يُوزِعُ الْمَوْضِوِعَ الْوَاحِدَ عَلَى مُخْتَلِفِ الْعَصُورِ. وَلَمْ يَخْفَ عَلَى سِيزِجِينِ أَنَّ الْوَحْدَةَ الْمَوْضِوِعِيَّةَ أَهْمَّ، وَأَنَّ التَّرْتِيبَ الْمَوْضِوِعِيَّ هُوَ الْأَنْسَبُ وَالْأَنْفَعُ لِلْبَاحِثِيْنَ، فَرَتَبَ كِتَابَهُ الَّذِي أَطْلَقَ عَلَيْهِ «تَارِيخَ التِّرَاثِ الْعَرَبِيِّ» *Geschichte des Arabischen Schrifttums* عَلَى حَسْبِ الْمَوْضِوِعَاتِ، فَاخْتَصَّ الْجَزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ وَالْفَقَهِ وَالْتَّوْحِيدِ وَالْتَّصُوفِ، وَالثَّانِي بِعِلْمِ الْلُّغَةِ وَالْأَدْبُ شِعْرًا وَنَثَرًا، وَالثَّالِثُ بِالْتَّرْجِيمَةِ وَالْفَلْسَفَةِ وَالْعِلْمَ الْطَّبِيعِيَّةِ، وَالرَّابِعُ بِالْكِيْمِيَّةِ وَالْبَنَاتِ وَالْزَّرَاعَةِ . إلخ. وَحَرَصَ الْمُؤْلِفُ عَلَى أَنْ يَقْدِمَ لِكُلِّ مَوْضِوِعٍ بِمُقْدَمَةٍ تَعْرِفُ بِهِ وَتَحدِّدُ أَبعَادَهُ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْمُؤْلِفِيْنَ الَّذِيْنَ أَفْوَاهُ فِيهِ، وَالْمَصَادِرُ الَّتِي تَرَجَّمَتْ لَهُمْ، وَمَؤْلِفَاهُمُ الْمُخْطُوْطَةُ وَأَمَاكِنُ وَجُودِ كُلِّ مِنْهُا.

وَلَقَدْ صَدَرَ الْجَزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ سَنَةَ ١٩٦٧ مَ وَمَا زَالَتِ الْأَجْزَاءُ التَّالِيَّةُ تَصْدَرُ تَبَاعًا. وَإِدْرَاكًا لِقِيمَةِ هَذَا الْعَمَلِ وَشَمْوَلِهِ تَصَدَّى الْدَّكْتُورُ فَهْمِيُّ أَبُو الْفَضْلِ لِتَرْجِمَتِهِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَصَدَرَ الْجَزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ تِلْكَ التَّرْجِيمَةِ سَنَةَ ١٩٧١م^(١)، وَهُوَ مَجْلِدٌ ضَخِّمٌ لَا يَغْطِي إِلَّا ثُلُثَ الْمَجْلِدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَصْلِ الْأَمْلَانيِّ، وَيَضْمُمُ :

١ - مَكَتبَاتُ الْمُخْطُوْطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ.

٢ - الْمَرَاجِعُ الْعَامَةِ.

٣ - عِلْمِ الْقُرْآنِ.

٤ - عِلْمِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ تَوَفَّى الْمُتَرَجِّمُ تَارِكًا لِلْمَسْؤُلِيَّةِ تَبْحِثُ عَنْ يَنْهَضُ بِهَا^(٢).

(١) أَصْدَرَتْهُ الْهَيْئَةُ الْمَصْرِيَّةُ الْعَامَةُ لِلْمَكَتبَاتِ.

(٢) تَابِعُ تَرْجِيمَةِ الْكِتَابِ الْدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ فَهْمِيُّ حِجَارِيُّ وَأَصْدَرَتْهُ جَامِعَةُ الْإِمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْرِّيَاضِ، فَصَدَرَ مِنْهُ فِي سَنَةِ ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) جَزْءٌ عَنْ مَجْمُوعَاتِ الْمُخْطُوْطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَكَتبَاتِ الْعَالَمِ، وَفِي سَنَةِ ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) صَدَرَ الْمَجْلِدُانُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِيُّ. أَمَّا الْمَجْلِدُ الْأَوَّلُ فَيَقْعُدُ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ أُولَئِكَ لِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَالثَّانِي لِلتَّدْوِينِ التَّارِيْخِيِّ، وَالثَّالِثُ لِلْفَقَهِ، وَالرَّابِعُ لِلْعَقَائِدِ وَالْتَّصُوفِ. وَأَمَّا الْمَجْلِدُ الثَّانِيُّ الْخَاصُّ بِالْشِّعْرِ فَيَقْعُدُ فِي خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ، الْثَّلَاثَةُ الْأَوْلَى مِنْهَا تَرْجِيمَةُ الْدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ فَهْمِيِّ حِجَارِيِّ، وَالْجَزْءُ الْأَرْبَعُونُ الْخَامِسُ تَرْجِيمَةُ الْدَّكْتُورِ عَرْفَةِ مُصْطَفِيِّ.

وهكذا لم تكتمل ترجمة كتاب سيزجين كما لم تكتمل ترجمة كتاب بروكلمان من قبل، وليس خافياً أن اللغة الألمانية التي ألف بها الكتابان ليست واسعة الانتشار في العالم الإسلامي، وهذا يجعل الاستفادة من الكتابين محدودة ويفرض على المسلمين أن يسارعوا إلى استكمال ما ترجم منها حتى يعم النفع بهما.

صور الأدوات البليوجرافية:

وإذا كان كتاب سيزجين أشمل وأكثر استيعاباً من كتاب بروكلمان بالنسبة للفترة التي يغطيها، فإن الحاجة إلى كتاب بروكلمان تظل ضرورية لا غنى عنها بالنسبة لمخطوطات ما بعد سنة ٤٣٠هـ، أي أن ما يقرب من ألف عام من التراث المخطوط ما زال خارجاً عن نطاق كتاب سيزجين، وليس أمام الباحث عنه إلا كتاب بروكلمان رغم ما فيه من نقص وقصور.

وهكذا يظل هذان العملان أعظم عملين بليوجرافيين يخدمان تراثنا العربي بعامة والإسلامي بخاصة. ومن واجب المسلمين أن يهتموا بمثل هذه الأعمال البليوجرافية التي تعرف بتراثهم، وتساعد الباحثين على الاهتداء إلى مكانه، وتضع بين أيديهم ما كتبه السلف في موضوعات تخصصهم.

وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية لما لها من أثر على تقدم البحث العلمي عندنا، فالباحث في الدول الغربية يتعرف على مصادر بحثه وعلى ما كتب في موضوعه في أسرع وقت وبأقل جهد. أما عندنا فهو مضيق ينفق معظم وقته بحثاً عن مادة البحث دون أن يجد هادياً يهديه، أو أدوات بليوجرافية كافية لإرشاده وتقديم العون له.

وفي مجال الفقه الإسلامي - مثلاً - مازلنا نفتقر إلى عمل بليوجراافي يحصي المؤلفات الفقهية في كل مذهب من المذاهب منذ ظهوره على مسرح الحياة حتى الآن، بل إننا نفتقر إلى إعادة نشر أمهات الكتب الفقهية نسراً حديثاً يتبع للباحثين الوصول إلى ما يريدون منها بسهولة ويسر، ففي كل باب من أبواب

الفقه تتشعب المسائل وتتدخل وتتعدد المباحث وتعقد بحيث يجد الباحث مشقةً وعسرًا في الوصول إلى ما يريد، وخاصةً إذا كان يبحث عن مسألة فرعية دقيقة يمكن أن تتوه وسط أكوام المباحث الفقهية في بابها. ولهذا تحتاج كتب الفقه أكثر من غيرها إلى تحليل محتوياتها تحليلًا دقيقًا، ونشرها من جديد مزودة بمختلف أنواع الكشافات التي تتضاءل معاً في تيسير مهمة البحث فيها والوصول إلى المطلوب منها من أقصر طريق.

ونفتقر كذلك إلى دليل للدوريات الإسلامية التي تصدر في مختلف الدول وبمختلف اللغات، وإلى كشاف تحليلي بالمواد التي تنشر في الدوريات التي تصدر بلغات شرقية بحيث تتجمع الكتابات في الموضوع الواحد في موضع واحد على غرار ما فعله بيرسون J.D.Pearson في الكشاف الإسلامي Index Islamicus الذي حلّ فيه محتويات أكثر من خمسين دورية أوروبية تهتم بالدراسات الإسلامية منذ سنة ١٩٠٦ حتى الآن. ونحتاج بعد ذلك إلى دليل عام للفقهاء المسلمين على غرار Who's Who الذي تصدر منه مجلدات يختص كل منها بأعلام فرع معين من فروع المعرفة كالفن والموسيقى والصحافة والهندسة والذرة. صحيح أن لدينا كتبًا كثيرة في اللغة العربية تترجم لأتباع كل مذهب على حدة، ولكن هذه الكتب للمختصين فقط. والذي نحتاجه هو دليل عام يعرّف بأشهر الفقهاء في المذاهب جميعها، مرتين هجائيًا بحيث يسهل على المسلم أن يصل إلى بيته في التعرف على ترجمة أي علم من أعلام الفقه، وبحذا لو نشر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية ليفيد منه الباحثون عن تراجم الفقهاء المسلمين من أرباب اللغات الأجنبية، ويكون هذا المعجم خطوة على الطريق لإصدار معجم شامل لأعلام الإسلام . Who's Who in Islam

لقد بذل المستشرقون في مجال الأعمال البيبليوجرافية التي تخدم الدراسات الإسلامية جهوداً طيبة تستحق الثناء رغم ما في بعضها من قصور، وهي أعمال كثيرة أحصى الدكتور أحمد عبد الحليم ما صدر منها حتى سنة

١٩٦١م في بحثه الذي قدمه لمعهد المكتبات بجامعة لندن بعنوان:
«قائمة ببليوجرافية بالبليوجرافيات التي عملت عن الإسلام»
Bibliography of Islam.
Bibliographies of Islam.

ولقد آن الأوان لأن ينهض علماء المسلمين بمسؤولياتهم وأن يهتموا بالأعمال
البليوجرافية باعتبارها أدوات لا غنى عنها للبحث في أي مجال من مجالات
الدراسة.

وعلى مائدة مؤتمر الفقه الإسلامي الذي ينعقد في عاصمة المملكة العربية
السعودية وفي رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تبرز عدة
تساؤلات تطرح نفسها على هذا الجمع الموقر من علماء المسلمين:

أما آن الأوان لأن يتعاون علماء المسلمين في إصدار موسوعة إسلامية بدلاً من
القناعة بترجمة موسوعة ألفها المستشرون أساساً للدارسين الغربيين؟ ألا يجدر
بمراكز البحث والدراسات الإسلامية أن تهتم بإصدار دليل عام لفقهاء المسلمين؟
ألا ينبغي أن نسارع إلى استكمال ترجمة كتابي بروكلمان وسيزجين؟ أليس من
المؤسف أننا مجتمعين لم نفعل ما فعله أفراد مثل: كارل بروكلمان وفؤاد سيزجين
وجيمس بيرسون؟!

إنني أنتهز فرصة التقاء هذه الصفة من فقهاء المسلمين فأهيب بها أن تسعى
بكل طاقاتها إلى استكمال النقص الخطير في أدوات البحث الإسلامي، وإنه
لعجب حقاً أن يكون النقص الذي يعانيه الباحث الإسلامي عندنا في الشرق أكبر
بكثير من ذلك الذي يعانيه زميله في الغرب، مع أن المصادر الأصلية عندنا
والتراث الذي خلفه لنا أسلافنا في هذه الموضوعات أغنی ألف مرة ومرة مما عند
غيرنا من فتات.

* * *

المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات

أ. الدوريات

- ١- التوبياد: مجلة فصلية تعنى بالأدب والفكر والثقافة، وتصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض.
- ٢- الدارة: مجلة ربع سنوية تصدرها دارة الملك عبد العزيز بالرياض.
- ٣- عالم الكتب: مجلة متخصصة تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض.
بدأت فصلية، وأصبحت تصدر كل شهرين.
- ٤- الفيصل: مجلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الفيصل الثقافية بالرياض.
- ٥- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
وهي مجلة سنوية حملت اسم مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في فترة من تاريخها.
- ٦- المورد: مجلة تراثية فصلية تصدر في بغداد عن وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية.

بــ أعمال الحلقات والندوات

- ١- الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (البليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، بالتعاون مع حكومة

الجمهورية العربية السورية في دمشق من ١١-٢ تشرين الأول
(أكتوبر) ١٩٧١ م.

٢ - حلقة حماية المخطوطات العربية وتسهيل الانتفاع بها، التي عقدت ببغداد من ١٧-٨ / ١١ / ١٩٧٥ م، ونشرت أعمالها بمجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٧٦ م.

٣ - ندوة قضايا المخطوطات (١) :

التجارب العربية في فهرسة المخطوطات. تنسيق وتحرير: فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٨ م.

٤ - ندوة قضايا المخطوطات (٢) :

فن فهرسة المخطوطات: مدخل وقضايا. تنسيق وتحرير: فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩ م.

* * *